№ 9745 х.

16 ч/л. х 8 ч/л. 18 строк 106 стран.

الوافية في شرح الكافية

«Ал-Уафиятъ фи шархи ал-Кафиятъ», Комментарій надъ Изложеніемъ: «Ал-Уафіядъ», [т.е. Полный Комментарій] къ трактату по арабскому синтаксису подъ названіемъ «Ал-Кафіятъ», сочиненіе (جمال الدين ابو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب المالكي النحوي المتوفى سنة ٦٤٦).

Заглавіе: Дина абу Амръ Османа бенъ Омаръ, прозвищемъ по имени Ибну-л-Хаджибъ † 646 г. г.

Рукопись XIII столѣтія.

Писана въ 1091 г. г.

[= 1680]

Одна тетрадь книги

Двери [illegible]

ابراهيم بن يعرش بيلكا ملك الحشى اعز الله انصارهما وضاعف اقتدارهما بسبب اشتغاله بهذا الكتاب الذى هو دستور فى هذا الفن لاولى الالباب وسميته صح

بالوافية شرح الكافية لكونه وافيا لحل الفاظه وشرح معانيه وموصلا للطالبه الى مقاصده ومبانيه وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه انيب قوله الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد اعلم ان معرفة هذا الحد موقوفة على موقوفة اللفظ والوضع والمعنى المفرد فاللفظ ما يتلفظ به الانسان او فى حكمه مهملا كان او مستعملا والمراد من الوضع ههنا تخصيص شئ بشئ متى اطلق او احص شئ الاول فهم منه الثانى والمراد من المعنى المفرد ههنا ان يدخل جزء اللفظ على جزء معناه واذا عرفت ذلك فقوله لفظ بمنزلة الجنس للكلمة وباقى قيوده كالفصل فقوله احترازا عن المركبات نحو زيد قايم وخمسة عشر ولا يشكل الحد بالكلمات التى حد لوها بالالفاظ كالاسم والفعل والحرف فانها وضعت لمثل زيد وضرب وهل وقد لان الفاظا لكنه وضعت الالفاظ لها معان فان المراد بالمعنى فى قوله لفظ وضع لمعنى اعم من ان يكون لفظا او غيره ولقائل ان يقول ان هذا يشكل الحد بالكلمات الموضوعة للالفاظ المركبة كلفظ الجزء والجملة فان لفظة الجزء موضوعة لمثل قولنا زيد جزء وممكن ان يجاب بانا لا نسلم ان لفظة الجزء موضوعة لمثل زيد قايم بل هى موضوعة لمفهوم صدق على مثل

لفظ احترازا عن الخط والعقود والاشارات والنصب قيل وضع لمعنى احتراز عن المهملات وهى الالفاظ الغير الدالة على معنى بالوضع صح

صاحب كتاب حضرة [illegible]

МИДССР
НАУЧНАЯ
БИБЛИОТЕКА
МГИМО.

زید قایم وهو مرکب من فعله ان یحتمل الصدق والکذب
وهذا المفهوم لیس بمرکب وهذا الجواب بعینه جواب
عن الاشکال الاول سلمنا ان مثل الخبر موضوعة لمثل زید قایم
لکن لانم انه یلزم منه ان یکون مرکبا لعدم دلالة جزء الخبر
علی جزء معناه وان کان معناه وهو مثل زید قایم مرکبا لدلالة
جزئه علی جزء معناه ولا یمتنع ان یکون الشئ مفردا ومعناه
مرکبا ولقایل ان یورد علیه النقض بمثل قایم فان قایما فیها
یدل علی جزء معناه قایمة وهو ذات موصوفة بالقیام والثانی
علی جزء الاخر وهو الثانیث فتکون مرکبة فلا تکون کلمة
ویمکن ان یجاب بمنع دلالة قایم فی قایمة علی معنی فضلا عن
ان یدل علی جزء معنی قایمة غایة ما فی الباب انه موافق فی
اللفظ لقایم الذی هو دال علی معنی والذی یدل علی انه لا یدل
علی معنی انه لو دل علیه لزم اجتماع التذکیر والتانیث فیها
وهو محال فقوله وهی اسم وفعل وحرف انما انحصرت الکلمة
فی هذه الانواع الثلاثة لان الکلمة لا تخ اما ان تدل علی معنی فی نفسها
او لا تدل فان لم تدل فهی الحرف وان دلت فهی اما ان
تقترن باحد الازمنة الثلثة اعنی الماضی والمستقبل والحال
او لا تقترن فان اقترنت فهی الفعل وان لم تقترن فهی

الذي في مسلمين على ما يجيء في بابه ولما لم يجمع الفعل لم يدخله تنوين المقابلة
واما تنوين الترنم فليس مخصوصا بالاسم بل يدخل الاسم والفعل و
الحرف واما العلامات المعنوية فاثنان احدهما الاسناد اي كونه
مسندا اليه واما اختص الاسناد بالاسم ولم يدخل الفعل لان الفعل
مسندا اليه شيئ دايما فلو وقع الفعل مسندا اليه لزم ان يكون مسندا
ومسندا اليه واحدة وهو غير جايز والثاني الاضافة اي كونه مضافا اما
بتقدير الحرف الجر واما لم يضف الفعل اي شيئ دايما لان الاضافة
اما للتعريف او للتخصيص واما للتخفيف والجواز اضافة للتعريف والتخصيص
لانها لا يحتاج اليه التعريف والتخصيص لان زمان ابداء على الكلمة و
والفعل لا يحتاج اليه هذا الزمان ابدا لافادته بدونه ولا يجوز اضافته
للتخفيف لان الاضافة للتخفيف انما هي لحذف التنوين او ما يقوم
مقامه ولا يوجد في الفعل التنوين ولا ما يقوم مقامه ولم يضف للتخفيف
واما قولنا الاضافة بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت
بزيد فان مررت مضاف اليه زيد بواسطة حرف الجر لفظا لا تقديرا
وهو معرب مبني اي الاسم معرب مبني لانه لا يخلو من ان يختلف آخره
باختلاف العوامل لفظا او تقديرا او لا يختلف فان اختلف
فهو المعرب وان لم يختلف فهو المبني المعرب المركب لذا علم شبه
مبني الاصل اعلم ان قوله المركب لذا احترز به عن الالفاظ التي

لم يتركب مع غيرها كما عداه وسائر الاسماء وهو شامل للمبنيات
ايضا نحو هؤلاء قام هؤلاء فلما قال لم يشبه مبني الاصل خرج عنه مثل
هؤلاء لكونه مشابها لمبني الاصل كما يجيء في بابه والمراد بمبني الاصل الفعل
الماضي وامر الحاضر والحروف واعلم ان المعرب انما يكون معربا بشرطين
احدهما وجودي وهو سبب الاعراب وهو التركيب على ما يجيء فتعترض له
بقول المركب والثاني عدمي وهو انتفاء المانع وهو عدم مشابهته لمبني
الاصل فتعترض له بقولنا لم يشبه مبني الاصل ولقائل ان يورد عليه
النقض بمبني الاصل لانه يصدق عليه انه مركب لم يشبه مبني الاصل
لامتناع مشابهة الشيء لنفسه وجوابه ان مقول المانع الحد على ان
المعرب ما لم يشبه مبني الاصل فدلالته على انه ليس مبنيا الاصل اولا
اولان بتقدير الحد هكذا المعرب الاسم المركب الذي لم يشبه مبني الاصل
لانه يبحث عن الاحوال الاسم لم يتوجه الاشكال واعلم ان في قول
المعرب المركب تسامحا لان المركب من حيث هو المركب قد يكون
مبنيا لكن مراده جزء المركب اي المعرب الذي ركب مع غيره والمراد
من التركيب التركيب الاسنادي لئلا يتوجه عليه النقض بمثل علا
زيد فان الغلام مركب مع زيد هو انه لم يشبه مبني الاصل وهو ذلك
ليس بمعرب لعدم التركيب الاسنادي فيه وبعليك وخمسة
عشر والمراد بالمشابهة المتقيدة في قوله لم يشبه مبني الاصل هو المشابهة

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي انزل من السماء الغوث وخلق الانسان من تراب وسوى

وصلى الله على الغوث والامير والسلطان والصلوة على نبيه الخ وآله

وصحبه عدنان وعلى آله واصحابه الاكرم والاحسان اما بعد فهذا

كتيب سميته بالمصباح وسميته ايضا بالاقناع والتمام لبعض الاصحاب

مستعينا بالملك الوهاب قال المصنف رحمه الله في صدر الكتاب بسم الله الرحمن

الرحيم اما بعد حمد الله ضرب الانعام اما كلية فيها معنى الشرط ولذلك

وقعت

والعامل في اما فعل الشرط او ما يقوم مقامه والفاء في جوابها

واقعة في جواب اما وتحو اما زيدا فمنطلق بتقديره عند سيبويه مهما يكن من شئ

فزيد منطلق ثم حذف الجملة الفعلية وهو الاشتغال ثم اتى بدل اما ما

فصار اما زيدا فمنطلق ثم اعطيت الفاء الدالة على ان ما بعدها مسبب عما قبلها

والعامل في الظرف هو الشرط او فعله المقدر على الخلاف في ذلك

وهو الاول ان يستعمل المتكلم لبيين محل عاطرق الاستيناف بخوجاءني

الرجل اما زيد فاكرمته واما بشر فقد اعنت عنه والمعنى انه يستعمل المتكلم

ساعة في كلام فصل بينه وبين غيره ثم يعود اليه ويتمه فقوله اما زيدا

اما بعد حمد الله والعامل فيه اما لانها نابت منابه الفعل بتعلق الظرف

فاطمة فانها لم تجز ان تنصب بقوله ارهبت عاما من ارهبت الظرف بعده

وانما قدم الاخفش عليه الامير والسلطان اعطى السلطان

الامير فقيل عطف السلطان

وانما قال الشيخ الغوث والامير والسلطان

وانما قال الشيخ الغوث والامير والسلطان

وانما قال الشيخ الغوث والامير والسلطان

منصوبا على انه تمييز ال يجعل المفعول اما اتقن معنى ما فيه
ولفظه واعلم ان بعضهم اكتفى عند قرأته هذا الموضع قال انه اقول
قاعدة يعبر بها تمييز يجيء للفاعل والتمييز يجيء للمفعول وهل التمييز
يكون بمعنى الفاعل ان اضيف اليه واضيف الى فاعل فعل ويكون بمعنى المفعول
اذا اضيف واضيف الى مفعول فعل والجملة اعني اردت ان المقدم ما عمل
فيه مرفوعة المحل على الخبرية لان وهو اعني ان الملفظ يحتمل ان يكون بمعنى
اطعم لانه يكنى به عن الكل ويحتمل ان يكون بمعنى اعرض لانه يكنى
اللفظ فقد ينعم معنى التحريك والمجاورة والمجاورة من كلام الامام
المحقق متعلق بان الملفظ ومن كلام الحبر المدقق يجال للرجل العالم
بتعبير الكلام حبر بالفتح والكسر فيه لغتان وقيل هو معلوم بالبحر لان
العالم يجمع العلم كما ان البحر يجمع الماء والعلم والماء كلاهما سبب للحياة
وما يدل على كون العلم سببا للحياة قصة الشيخ عزم من صار بالعلم
صيالم يمت ابدا قوله ابي بكر مجرور بالياء بدل من الامام فضة عبد
القاهر مجرور لانه عطف بيان له واما قوله بن عبد الرحمن
الجرجاني فمجرور لانه صفة له وقوله عبد القاهر بفتح الهاء سقى الله
اسلافه ثراه وهو منصوب المحل على انه مفعول لسقى وجعله
وجعل الجنة امر ليجعل الله الجنة مثواه ليس موضع الا فائدة هو
منصوب المحل على انه مفعول ثان لجعل ومفعوله الاول الجنة وهي

واذ اعرفت تلك المقدمة عرفت الجواب واما فيما لم يعن الواحد مع
ان الواحد والجمع جائز فلكونه اكثر من الاربع وايضا هذا الاشكال وارد على المطول ايضا
فقصارى ما يقال كتب المبسوطة وجوابها ما قلناه انفا والواو في قوله فوجدت
للعطف على قوله فنظرت وهو معطوف على قوله اردت اكثرها اسما اكثر
منحصرة فيه واورد الآبي الاية المائية والجمل والتتمة فوجدت بها
يجوز ان يكون بمعنى صادفت فاذا يكون اكثرها مفعولا اول والجمل والمائية والتتمة
بدلا منه ويجوز بمعنى علمت فاذا يكون اكثرها مفعولا اولا والمائية وما بعدها مفعولا
ثانيا واما قوله تعالى وارسلناك منصوب على التمييز على كلا التقديرين فاستطلت
ان الكلفة اسم الولد وجعلها اسم جمع كتب الثلاثة وهي المائية والجمل والتتمة فوجب
جعلها على انه مفعول ثان لان الكلفة مفعوله الاول الضمير البارز المتصل به وهو
اعني استطلت ماخوذ من طال يطول وهو لازم فالف بفعل الباب استفعل
صار متعديا كاستكبرته واستطلت ان احمله اسم الولد رفعها اسم رفع الكتب
الثلاثة وهو اعني رفعها منصوب على انه مفعول ثان لان احمله مفعوله
الاول الضمير البارز المتصل به والمصدر اعني كراهة في قوله كراهة
ما فيها مضاف الى المفعول وفاعله متروك تقديره كراهة ما فيها اياه
في الكتب الثلاثة والضمير الذي يرجع الى الموصول مستكن في الظرف وهي
منصوبة على انها مفعول لها واكثر قد الجر اعني قوله الاسماء المعا
اما المكررة هنا فللموصول وان في قوله وان كانت فتح للوصل والجار والمجرور اعني قوا

فيجاز بينهما وانتشرا ما منصوب على الاستثناء او على البدلية عن ذكر شيء بدل البعض من الكل وبدل الاشتمال
لحذف المضاف اي الا ظهور ذكر شيء الا ظهور ذكره ما لنه واما جر على انه
بدل من شيء فجر بلو تقدير الكلام ولم الطهر ذكر شيء الا ظهور ذكره ما
ندرت والذكر الذي قدرناه غير ذكر المحال صلة في قوله ولم الطهر ذكر شيء والبدل يكون بتكرير العامل
او الكاف بدل من ذكر شيء وعينه او الكاف بدل من شيء فافهم وفي مسائلها
فتقدير الكلام ولم الطهر ذكر شيء في مسائلها الا الطهور ذكر شيء في مسائلها التي
ندرت فان قيل لم لا يجوز على تقدير ان يكون محل موصول مجرورا
بان يكون بدلا من الضمير المتصل بالمسائل اجيب عنه بالغ والمعنى وكذا المحل
موصول في قوله ولم افده فيه شيئا اجنبيا الا ما كان بالزيادة حريا
اما منصوب على الاستثناء او على البدلية من شيئا والضمير المجرور
المتصل بالظرف راجع الى هذا المختصر المتقدم ذكره وكان من الافعال التي
قصد فيها مستتر الاسم مرفعا او الخبر منصوبا واسم ضمير مستكن فيه راجع
الى موصول وضمير حريا والجار والمجرور داخل بالزيادة متعلق بقوله حريا
وترجمة اسم كتاب هذا المختصر بكتاب المصباح وسمي الى وجه التسمية
به بقوله ليستضيء بانواره اي بانوار هذا المختصر بعض انما سميت هذا
المختصر بكتاب المصباح ليستضيء بانوار هذا المختصر كما يستضيء بانوار
المصباح ويستضيء اي يغتنم بغوائم اثاره اي اثار المختصر ودوكمة
اي طويلة وجعلته مستطيلا على خمسة ابواب بسبب ان الانحصار لا يحال

وبيانه فاعلم ان الضمير المجرور
المتصل بالمسائل راجع الى الكتب
اللغة فيكون تقدير الكلام ولم الطهر ذكر
شيء من مسائل الكتب اللغة الا الكتب
اي الا ما هو ظاهر الفساد

كل الالف واللام يلزم الف وبيان لزوم الف وال لفظ لفظ

عام نحو جاء زيد او عمر او بكر وغيرهما والالف واللام ايضا صيغة عامة موضوعة

في زيد وعمر وبكر وغيرهما فاذا قرنت الصيغة العامة بلفظ عام يخص

ذلك اللفظ فهو عموم وقولي لفظة دلت اه لكان معناه جمع اللفظ الدال

للدلالة على معنى موضوع بالوضع في كلمة وليس كذلك بل كل واحد منها

كلمة فانك بكلمة كل لم ير والف ولام الكل لا حاطة الافراد فيكون

معناه كل واحد من اللفظ الدال للدلالة على معنى موضوع بالوضع في كلمة

فاستقام الكلام وقبل لان هذا التعريف تعريف بالحد وهو لا يحصل الا

بذكر الاجزاء الداخلة في الماهية فانك بكلمة كل قد بحيط بتلك الاجزاء

الداخلة فيها ومن هذا علم عدم ورود الاعتراض بانا نقول كلمة

كل غير واقعة موقعها الما فيها من التوضيح لاحاطة الافراد وهو موضع

موقع التعريف والتعريف انما يكون للتحقيق للافراد فان قيل لم

قدم تعريف الكلمة عليها مع ان المقصود من التعريف معرفتها

لان معرفة المعرف اقدم من معرفة المعرف طبعا فقدمه وضعا

ايذانا بالموافقة بين الوضع والطبع فان قيل لم قدم الكلمة على

الاعراب والبناء مع ان المقصود من علم النحو الاعراب والبناء اجيب

بانهما عارضان على الكلمة وهي موضوعة والعارض لا تتصور بدون

المعروض فلهذا قدمها على ان الاهم في هذا العلم

فالمبتدأ الذي مع خبره جملة اسمية في محل الرفع جاء خبر للمبتدأ الاول

واما دخول الفاء في قوله فله كلمة لان المبتدأ اذا تضمن معنى الشرط

جاز دخول الفاء في الخبر وذلك اذا كان اسما موصولا اصلة فعل او ظرف

او ظرفا كقوله تعالى الذين ينفقون اموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية

فلهم اجرهم عند ربهم وقوله تعو وما بكم من نعمة فمن الله او نكرة موصوفة

بما يحتاج كل رجل يأتيني اوفى الدار فله درهم فقوله كل نكرة من صيغ

المبتدأ النكرة الموصوفة بالفعل واما عسى ان يقوم زيد فالمبتدأ اذا كان

الا ترى انك اذا اخبرت زيد عالم وهو لم يلزم نفع العلم من غيره واذا اخبرت

زيد هو عالم وهو بمنزلة قولك ما عالم الا زيد وليس معنى الحصر الا هذا وحدها

امر جمع الكلم كلمات وكلم واما بنيت على الفتحة من وظيفة النصب غالبا اما

نصبا على المفعول غير مصدر فضل النصبة واما لرفع وهم من يسوي بين

الكلم جمع الكلمة كالكلمات اعلم ان الكلمة واحد الكلمات فقط لا الكلم ايضا

كما يوهمه المعنى اذ لو كان الكلم جمعا لاثنت الضمير العايد اليه وليس كذلك

كقوله تعالى يحرفون الكلم عن مواضعه ولاثنت وصفه ايضا كقوله ثم

نت كقوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب ومن عاد الى الكلمة باعتبار

ما صدقة الكلمة على ثلثة انواع احدها اسم وثانيها فعل وثالثها حرف

وجه الحصر اما ان يدل كل كلمة لا يخلو اما ان لا يدل على معنى في نفسه او لا

على الاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة او لا على الاول اسم وعلى الثاني

بقوله او كان الكلام في معنى ما يجب سكوته عنه ليكون ذلك سكوتا ملازما للاسماء الملازمة
للظرفية كما في اذا او متى ونحوهما نحو حيث فانها لا تخلو عن شعورها بالزمان
اضافة اذا ومتى ونحوهما للزوم ظرفيتها اي ظرفية اذا ومتى ونحوهما محل
الاسماء الملازمة لها منصوبا ابدا ولو احدثت عنها يلزم ان يكون مرفوعا
فيلزم ان يكون الشيء الواحد منصوبا ومرفوعا في حالة واحدة وهو ممتنع
ولكنها اي اذا واذا ومتى ونحوهما في معنى الوقت وهو اما الوقت
فلما يجب سكوته عنه من الشيء الذي يجب سكوته عنه فولك في معنى الوقت جاءني
في وقت طلوع الشمس في قولك اتيتك طلوع الشمس (اي ملابسة الشيء)
جاءني وفي عداه من الاسماء الملازمة للظرفية نظرا لا يجب سكوته عنه غير ملازم للظرفية
ويدل عليه قولهم ان اذا في قوله تع واذكروا اذ انتم قليل مستضعفون
في الارض منصوب بمحل لوقوع الفعل المظهر عليه ولو كان ملازما للظرفية
لكون الفعل واقعا فيها عليه وفي قوله تع واذ قال ربك منصوب بمحل
لوقوع الفعل المضمر عليه غير ذلك وكذا في عداه منها نظرا لانهم قالوا
ان اذا في قول الشاعر وبعد غد ايانا نهاق نفي عما عداه اذا هي
وليست بمراد بل مجرد الدلالة من غير ما فرع غيرها تغيير الكلم
شرع في بيان علاماته فقال ومن علاماته اللغطية دخول الف
اللام عليه وانما اختص دخولها باللام لانها بعيدة عن التعريف
ويدخل فيما هو صالح له وهو اللام لان الفعل غير صالح له اصلا وضعا

الواضع للتنكير واما قول الشاعر وستخرج اليربوع من نافقائه
فجره بالشبه التوصيفي فلا يعتد به مثال ما دخله الا
لف واللام نحو الغلام والفرس واورد مثالين احدهما من فوت
المعقول والاخر من غير فوت المعقول وفي علامة اللفظية نحو
ل حرف الجر وانما اختص دخول حرف الجر بالكلم لان اثره وهو الجر
اختص به اذ الجر وتخصيصه بمعنى لا يعرض نحو قولك كل مررت بزيد
ممرور به والفعل لا يكون مخبرا عنه فوضعه الواضع لان يخبر به
دائما فلو لم يختص دخول حرف الجر به لزم تخلف الاثر عن المؤثر وهو
محال ومن علامة اللفظية دخول التنوين مثال ما دخله التنوين لكلم
ورجل واما اختص دخول التنوين بالاسم لانه على ستة اقسام تنو
ين التمكن وتنوين التنكير وتنوين العوض عن المضاف اليه وتنو
ين المقابلة وتنوين التمكن وتنوين الغالي والاربعة الاولى مختصة
به اما التنوين الغالي علامة فارق بين المنصرف وغيره وهو لكن غير متصور
الا في الاسم لانه المعرف والمنصرف لا يكون الا في الاسم واما التنوين
التنكير فلانه دخل على الكلمة ليدل على تنكير ما هو صالح للتنوين و
ذلك لا يكون الا في الاسم لان دوام تنكر الفعل وعدم صلاحيته لدخول التنوين
لا يوجد الا في الاصوات وكذا الافعال واما تنوين العوض عن المضاف
اليه فلانه يدخل على المضاف عوضا عن المضاف اليه نحو يومئذ

اس يوم اذ كان كذا وحين اذ كان كذا وحرف كان كذا منه المقبول على سبيل البدل

الكلام فبقي حي وهو مسند والفعل لا يقع عوض مضاف حتى يدخل هذا

عليه عوض مضاف اليه واما قول من قال انه لا يقع مضافا لان وضعه

لما يبهم فلو عرف او خصص لم يقع العوض فلم يضف للتنوين فهو التخصيص

وكذا لا يجوز اضافة للتخفيف لانه انما يحذف التنوين او ما يقوم مقامه

منه ولا يوجد هنا في الفعل ولا ما يقوم مقامه فلم يضف للتخفيف واما التنوين

المقابلة كالتنوين الذي في مسلمات فلا ينوب عما يلزم عوض عن النون

الذي في جمع المذكر السالم نحو مسلمون ولما لم يجمع الفعل لم يدخل هذا التنوين

عليه واما تنوين الترنم وهو ما يلحق مناسب حرف اطلاق

عند الزمخشري في آخر الابيات نحو الاساتذه وشبه التنوع اذ النون تعاقب

كانت فيها الغنة لكنه ليس ضربها امتداد الصوت فالباء في ياخ الالف

واختيرا دون اخواتهما الواو والياء وقف لكم فقد له اصل اللام عاصل

والقوافي تقول ان احببت لقد اصبنا دالا صل منا باقاضا

واما تنوين العلم وهو ما يلحق القوافي المقيدة فيما يسمى في نحو

قول الرؤبة وقاتم الاعماق خاوي المخترق مشتبه الاعلام

لما الضعف فلا اختصاص لهما بالاسم اذ المقصود وضعهما

هو تذكر الترنم في الاول والدلالة على الوقف في الثاني وهذا

المعنى ليس بمخصوص به فانه يجوز له والتنوين الذي في الاول

منتخب القطر

بالبيع واختصموا بنفسه فلم يعلم بجريمة منه فانه حاف الآية استعمل آمن
واصح وقيد واحد وهو يوم الاحد لكن الوقوع وهو ان يقال ان السين وسوف
ضمن استقبل سوف نظرا الى الاصل ومن استعمل السين نظرا الى الاكثر يقال ايقال السين لكان
فرعا لها لكانت قليلة بالاستعمال بالنسبة اليها لانا نقول ان هذا الفرع مما يقوى فالاصل
بكسرة للاستعمال نحو نعم وبئس فانهما فرعا نعم وبئس بكسر العين فيهما وهما اكثر استعمالا
منهما كذا قال الشارح الدماميني في شرح التسهيل وما قاله فيه نظر فان الجزم وجه اقتضاء حرف
الجزم بالفعل اي ان اثره وهو الجزم اقتضى به كاقتضاء الجر بالام فلو لم يقل
الجزم به لزم تخلف الاثر عن المؤثر وهو ممنوع مثال ما دخل حرف الجزم نحو لم يقم
وما اتصل به انا بفعل الضمير المرفوع واحترز بالمرفوع عن المنصوب والمجرور فان الضمير
المنصوب ليس مخصوصا بباب الفعل بل يتصل به المجرور نحو ضربك وانتم وبالاسم ايضا
عند الشيخ عبد القاهر رحمه الله عليه نحو الضارب والضاربه بخلاف المجرور لا يتصل با
لفعل اصلا وانما اتصل بالحرف وبالكلام نحو ضربت بك وعلامك ولقائل ان يقول ان
اتصال الضمير المرفوع ليس لخواص الفعل لانه لو كان كذلك لخواص الفعل لما اتصل
بالاسم لان الاسم مستغن بطلا فلم يوجب عليه ان يزيد فيه آخر وهو
من الاتصال الاتصال للغوي صوت الخ والضمير المرفوع المتكلم في قام وهو يقوم انا
يتصل به لفظ لعدم ظهوره في لفظ لاشكال واما اقتضى اتصال الضمير المرفوع

وسمي آخر مفتوح الآخر ياء فاعلن لانه موجب الاعراب مفعولن وفيه
والماء وجه بنائه على الحركة مع ان الاصل في البناء السكون فيها والمتمكن بالعكس
بوجه ما وهي قيامه مقام الفعل معناه اضرب الكلم تقول مر زيد ببر جار ضرب كما
تقول مر زيد ببر جار ضارب واما وجه بنائه امر الفعل على الفتح فهو الخفة و
هو اخف من السكون اخره ايا الا ان تعرض مانع يمنع عنه فيوجب
ضمه وهو عند اتصال واو الضمير به نحو ضربوا الا الواو اذا كانت مدة
فما قبلها مضموم ابدا الا في نحو بينما اذ الضمة من جنس الواو والكسر
الى الجنس اميل او سكون وذلك عند اتصال بعض الضمائر به نحو ضربت وضربنا
وضربتا وضربن وضربتما وانما السكون عند ذلك فرارا اي بتوالي الحركات فيما
هو كالكلمة الواحدة اعني الفعل وفاعله عند الاعلال نحو خافا وخفن والاصل
خوفن وعند قلب الواو والياء فيها الفا كما مر والاصل
خوفوا وعند اتصال واو الجمع بالماضي المعتل اللام نحو غزوا ورموا واصلهما
غزوو ورميو وعند اتصال
تاء التانيث الساكنة بالماضي المذكور نحو غزت ورمت والاصل غزوت ورميت
قلب الواو والياء فيهما الفا لما مر وحذف الفاء لالتقاء الساكنين والتاء
للاستئناف للفعل ما يتعاقب اي الذي يتعاقب عليها اولا احد من
الثواني الاربع وهي الياء فانها اعطيت للغائب المذكر والتاء
هي اعطيت للمخاطب المذكر وللغائبة المؤنث وللاثنين

وهو اعطيت لما فوقه اى فوق المتكلم الواحد مذكرا كان او مؤنثا قوله مص

تقول عجل هو وتعجل انت او هى او انا وتعجل نحن مثال ما يعاقب

على لعوله احد حروف الزوائد الاربع وانما اعتقب هذه الزوائد الاربع على اول المضارع

لانها [illegible] كان الفعل صادرا عن الغائب او عن

المخاطب او عن المتكلم الواحد او عنه مع غيره طلبوا ان ينبهوا اعلاما على الحروف

ليستدل بها على ذلك فاختاروا منها الياء والواو والالف لكثرة دورانها في

الكلام وزادوا في بنيتها الياء للغائب لكونها وسط المخرج ولكونه متوسطا

بين المتكلم والمخاطب فاعطى المتوسط وهو الياء للمتوسط وهو الغائب

لمناسبة بينهما تامة والواو للمخاطب مطلقا وطلب الواو والالف

بعد الياء من اجتماع الامثال المستكرهة في كلمة واحدة واحترزنا بقولنا

في كلمة واحدة عن اجتماع الامثال في الكلمتين نحو واو وفر وابيها الا

ترى انه اجتمع فيها الامثال في كلمتين فجاء في حالة يجاء الواو وهو ان تاء الفعل وقع واوا لكون زيد مستعليها

واوا فرق للمخاطب ومضلت على الواو للعطف لزم اجتماع

الامثال المستكرهة فلما علموا ان زيادة تاء مستكرهة ابدلوا عنها الياء

لانها كثيرا ما تبدل الواو عن تراث وتجاه والاصل فيها واو وتاء

ثم جعلت للغائب تبعا للمخاطب في المضارع لانها في الماضي جعلت

تابعة له مع ان الماضي اصل وجعلها تابعة له في الفرع اولى واحرى

على غير قياسه بينهما بالسكان الياء لعدم امكان سكانه لوقوعه اولا

واتفقوا المنونة وقوله تع ولو كرهوا لتولوا الوجه الا من ان الفعل
المضارع والاسم عند اطلاقهما شابه الفعل الحال فوجب ان يصلح
ومصلح قلت الى فيه وجه آخر من هذا الوجه وان لم يكن ليس هو
المضارع والاسم شبيه كان في حصول منزع عليها عند المضارع وفيه
الثالث الذي يلحق بالوجه الخامس من المضارع وهو ما ظهر عليه
هو العوض من المضارع الاسم لزم الاسماء بوجه الشبه المضارع وهو
ان للمضارع معنى تعاقب على صيغته بتعاقب العوامل وهي كونه
مأمورا به وعلة ومعطوفا ومستأنفا كما ان الاسم معنى تعاقب عليه
تعاقب العوامل وهي العاملية والمعمولية والاضافة فلهذا اشتركا في الاعراب
هذا ما ذكره ابن الحاجب في شرح المفصل ثم كلامه وهو ان المضارع
مشترك بين الحال والاستقبال فاذا دخلت عليه لام الابتداء خلص
للحال لانه لو كان فالصالة للحال ينبغي ان لا يجامع مع حرف الاستقبال للمنافاة
بينهما والباطل لانه يجامع معه كقوله تع ولسوف اعرف فيجوز
بعطيك ربك فترضى فالمعوم لكنه يجامع بالام تعيد
الى تأكيد والحال فرع هذا الاتيان خرجه بعض الناس كيلا يجامع
مع حرف الاستقبال خلص للتأكيد مثال المضارع الذي دخلت عليه
اللام الخالصة للحال كقوله تع انك لتحزن الذي يذهبوا به فان اعترض

على السكون

المصباح علم الكاف مضموما ما قبلت همزة الوصل مضمومة نحو انفر للاتباع بضمة العين
الهامش
الفعل المضارع
لامعقوفة ليلا يلبس بمعلوم المتكلم وحده بمضارع نصر ولا مكسورة ليلا
يلزم الخروج إلى الكسرة الحقيقية ولا اعتداد بالكسرة لالتقاء الساكنين لانها ليست بحاجز
حصين والدليل على ان الكسرة ليست بحاجز حصين قلبها واوا مفتوحة
بالواو الساكن ما بقي بعد الحذف فتحة كانت تدل على حالة وبكسر الهمزة
من قوله وكذا كل ما كان مشتقا على طريقة افعل كعمد وضع وضرب
وجانب امر يشتق الامر من مضارعه كاشتقاق افعل من تفعل وانما قال
مشتقا احترازا عن مثل قم فانه يفيد فائدة الامر وانه ليس بمشتق
الا انه غير مشتق وقولنا على طريقة افعل احترازا عن مثل نزال ونزال
فانهما مشتقان ويفيدان فائدة الامر الا انهما ليسا مشتقين على طريقة
افعل وكم يعمل على صيغة افعل ليس بفعل فيه عدد وزيادة فانهما لا يكونان على
طريقة افعل وليس على صيغة افعل وما ضرح من مباحث الكلم وهي علامة
وهي مباحث الفعل وهي علامة ستشرع في الحرف فحال الحرف ما حاله الذي
جاء لمعنى ليس بمعلوم بنفسه ولا فعل نحو هل وبل وهو كل اسم
مبني لا يشابه لفظا ليس معنى ايا ما الكلم يكون حديثا ويكون محدثا عنه
مرفوع قوله والفعل يكون حديثا ولا يكون محدثا عنه جاز الرفع والنصب
اما الرفع فعلى انه معطوف على محل اسم ان ولما النصب فعلى انه معطوف
على لفظه قال صاحب المحاكمة فيه نظر اذ ليس هذا غير مستقيم لان الفعل في قوله
قول المصنف والفعل يكون حديثا الخ

الفعل يكون خبرا ولا يكون محدثا عنه وهو في الحديث الفعل في قوله
والفعل يكون خبرا ولا يكون محدثا عنه فجواب ان المراد من قوله الفعل محدثا عنه
انما هو لفظ الفعل باعتبار معناه وهو يستعمل فيه كما في نحو زيد في قوله
الفعل يكون خبرا ولا يكون محدثا عنه لم يستعمل لفظ الفعل باعتبار معناه بل
استعمل لفظه لانه يصح ان يكون محدثا عنه وجعل باعتبار معناه وهو يستعمل
فيه فخرج الجواب في حديث الفعل في نحو ضرب زيد لانه لم يقصد فيه الا نفس اللفظ وايضا
الاسم لا يكون الا في حديثا ولا يكون محدثا عنه نحو هل وبل فانها لا يكون
حديثا ولا محدثا عنها او لان الا في رابطة بينهما لم يكن في المتعلق وذلك يستلزم
اما اسم او فعل ولا يصح انه يكون حرفا فالاقتضاء يرجع الى التسهيل وانه قد عرفت
انه كلا اسم كلمة او بسيط الاسم المركب وهو الكلام والفعل والحرف بسيطي كلمة والعاد
في قوله فانه اسم ان جواب لو اذا اريد بالفعل والاسم اذا ركب منهما اسم
في الاقسام الثلثة اسم وفعل واذا اريد بالفعل والاسم او احدهما
سميا اما الفعل والاسم او احدهما كلاما وقد عرفت ان الكلام ما يتركب من الكلمتين
احديهما الاخرى واكثر ورد الاسناد اضافة احد الكلمتين الى الاخرى على وجه الاخبار
البتة وذلك مفقود في حد شرطا ان يعتبر ان مع قائمة تامة احترازا عن قائم ابوه زيد
قائم ابوه وحمل عليه الجار حصر على جعوله اسنادا على ما حققنا عن عبد القاهر
عليه واذا شرط في حصول البتة شرائط احدها السابق والثانية كون السابق فعلا واما الثاني

او اسمين والثالثة الاضافة الخامسة اعلم ان قوله اما ان يلحق بما قبل الشرطية
الاول وقد اشتهر بها وافاد الكلمة نحو زيد عمرو وغيره فالكل وقوله فعل وحرف او
اسما نا ان يلحق بما قبل الشرطية الثانية وقد اشتهر بها الثالث نحو ضرب او حرف نا
او من فعل وحرف او من اسم وحرف لانتفاء ما يسند مع حرف الى واحد منهما
بخلاف الثالث نحو فعل واسم او من اسمين وقوله واما ان لا يلحق بما قبل الشرطية الثالثة
وقد اشتهر بها الثالث نحو اسمين على وجه التعداد اصطلاحية عتيقة وعلى وجه
الاضافة نحو غلام زيد نحو على وجه التوصيف نحو الرجل العالم وغيره وذلك كالمركب
المزجي نحو بعلبك والمركب الاسنادي والمجرور نحو زيد قال الشهاب الدين
في شرح التسهيل لا يقال جاء زيد مركب فانه الحرف والاسم وهو كلام تام فيلزم ان يكون
الحصر لانا نقول ان حرف النداء نائب مناب ادعو فالتقدير ادعو زيدا مركب
من الفعل الانشائي والاسم تقدير يا زيد ادعو زيدا فاقبل الاسناد فاصبحوا
اخبارية فيحتمل الصدق والكذب فنحو ضرب زيد فعل ماض وكلاهما يحتمل الصدق والكذب
انما اصبحوا هنا يحتمل الصدق والكذب لكونه منقولا عن الخبر الى الانشاء
كتبت وانشرت ثم كلام مه اعلم ان الفرق بين الكلام والجملة عموم وخصوص
مطلق لان كل كلام جملة ولا ينعكس وذلك لان صلة الموصول والمركب الاسنادي
فقد صفة النكرة وغير ذلك جملة وليست بكلام فاذن يقبل قولك قال
الكلام والجملة لفظان مترادفان والجمل الاربع الاولى جملة فعلية والثانية جملة اسمية
كما ذكرنا والاسم والثالثة جملة ظرفية والرابعة جملة شرطية مثال الجملة الظرفية نحو

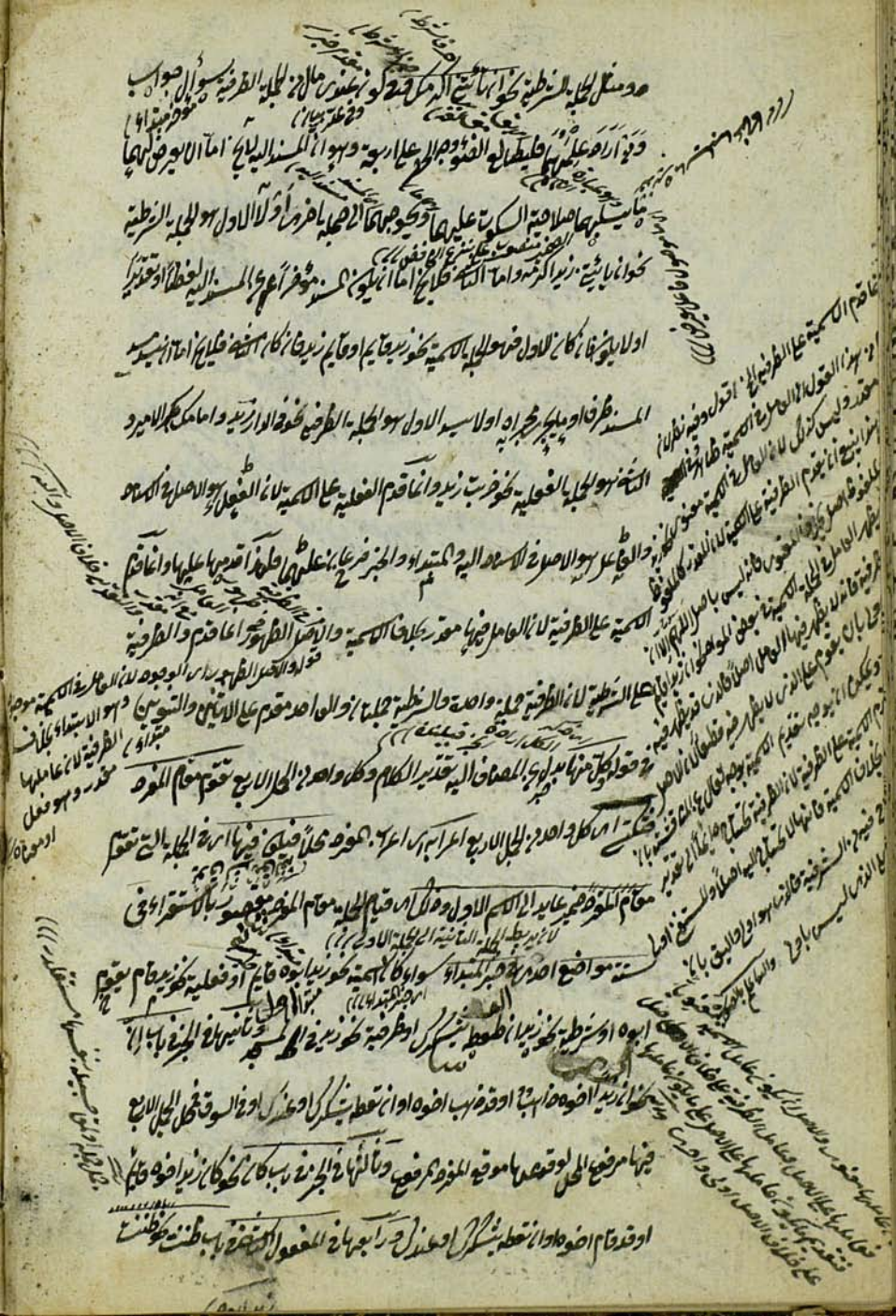

زيدا بوقوع القيام عليه وقد قام ابوه وان قطعت بشكل الواو فهي للحال والباء للتعدية

موقع الخوف المنصوب وقاسر بكاء للتفرقة ونحو مررت برجل صورته حسن

او حسن صورته والحال مرآة ويجب ان يجيء حسن في هذا المثال بعد الحال الاول ويرجع ضميرها

موقع الخوف بمرور وصاحب الحال نحو جاءني زيد وغلامه راكبة وقد راكب غلامه

هو ان تقطع او على التوسيع في المثال الرابع فيه منصوب لوقوعها موقع الخوف

والمنصوب واعلم ان الحال اذا كان جملة فلا بد ان يكون اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية

فان كانت اسمية فالرابطة فيها اما الواو والضمير نحو جاءني زيد وغلامه راكب واما

وقعا الواو نحو قبل والشمس طالعة واما بالضمير وحده نحو لقيته مكتوف اليدين وان كانت

فعلية فلا اما ان يكون فعلها ماضيا او مضارعا فان كان الاول لم يقع موقع الحال الا بقلب

صيغة يتصل فيها ان يكون ثابتا للغير وان كان ماضيا فلا اما ان يكون

منفيا الا نادرا نحو لا انبت البقل فحينئذ يجب خلوها من ضمير نحو لقيته وهو راكب

معرت صدورهم ان قد حصرت وكره قوم لان الماضي يدل على الانقضاء والحال

يدل على عدم الانقضاء فلا يدخل عليه قد لاظهارها ولا مفرقة للمباشاة بينهما وبين الظاهر على ما ذكر

لبث فان كان منفيا فالرابط فيه اما الواو والضمير نحو جاءني زيد وهو راكب بالواو

وحده نحو جاءني زيد وقد طلعت الشمس او بالضمير وحده نحو جاءني زيد قد ركب وعلى هذا

المثال نحو جاءني زيد وما ركب احد وما طلعت الشمس او ما ركب وان كان مضارعا فاما

ان يكون منفيا او مثبتا فان كان الاول كان الضمير وحده او الواو كما

ما احسن زيدا يعرف انه متعجب او نافي او مستفهم فاذا نصب زيدا

تبين ان المراد منه التعجب واذا رفعته علم ان المراد منه النفي او الاستفهام

وانما اجزته مع رفع احسن لظهور ان المراد منه احد الامرين وهو عبارة المصنف

متى يسهل الامر لا يخفى اخرها بل يخلق هيئة اخر بها في الرفع والنصب

والجر فالواو في قولي ان يتغول الاعراب ان يخلق هيئة اخر الكلمة اعلم ان الوجه

اصبت في التعريف انه يكفي الجنس اولى والقصر ثانيا فعلى هذا يكفي

جنس متناول للاختلاف الاوسط وقطع اخر الكلمة فصل يخرج اختلاف

الاوسط كاختلاف الراء والنون في تحولك جاءني امرأ ورأيت امرأ ومررت بامرإ واسم

امرأ او اسما ومررت بامرإ واسم وفصل فيه اختلاف اخر في قولك

ان زيدا وهو الرجل وهو ابنك في بعوله باختلاف العوامل فقد زعم

لان الاختلاف اخره ليس باختلاف العوامل لان التعريف غير مانع

لوجود ما ليس منه فيه كاختلاف اخر في قولي جاءني الرجل ورأيت

ومررت برجل مسلم وشبهوا ان يكون التعريف مانعا وجامعا

معا قال الخليل ان زيدا فيه قيدا آخر وهو في لفظ المتكلم بالعامل

احترازا عنه فانه يتغير الحروف في اخره وان كان باختلاف العوامل

لانها ليست في لفظ المتكلم بالعوامل وانما هو في غيره اعلم ان الواو

حب علينا ان يقول لفظا او تقديرا الخ في المبني بالاعراب الحكمي

نحو جاءني هؤلاء ورأيت هؤلاء ومررت بهؤلاء وما يضاف على هؤلاء

في الاسماء الستة حال كونها مضافة إلى غير ياء المتكلم وهي الأب والأخ والحم والهن والفم ولا يجمع بينها وبين الميم إلا في لغة قليلة

المضافة إلى غير ياء المتكلم نحو هذا أبوه ورأيت أباه ومررت بأبيه وهذا أخوه ورأيت أخاه ومررت بأخيه

يدل على الفم لأنه الجمع بين الأب والأم في قولهم فوك الحجر وفي قولهم فوك الرجل في لغة

فيه

الرفع بالواو وفي حالة النصب بالألف وفي حالة الجر بالياء كذا البواقي

في أبيه بالواو في حالة الرفع وبالألف في حالة النصب وبالياء في حالة الجر فتقلب الواو

فيها على حالة الرفع وتقلب الألف فيها على حالة النصب وتقر الياء فيها على حالة الجر وشرط

في كون اعرابها بالحروف الثلاثة بشرطين أحدهما أن يكون مضافة فلو

لم تكن مضافة لكانت معربة بالحركات تقول هذا أب ورأيت أبا ومررت بأب والثاني

أن يكون الإضافة إلى غير ياء المتكلم فإنها لو كانت مضافة إلى ياء المتكلم لكانت مبنية

عند الكثير أو معربة إعرابها تقديرا عند بعض العرب وتقول إن هذه الألوف

على أنه يقول بعد قوله مضافة إلى غير ياء المتكلم مكبرة لأنها لو كانت مصغرة لكانت

إعرابها بالحركات تقول هذا أخيك بالرفع ورأيت أخيك بالنصب ومررت بأخيك

بالجر ويمكن أن يجاب عنه بأن المنصوص لما ذكر أمثلتها مكبرة فغني أن يذكر بأنه لو كان مثل أن يقول

ويقول إن ما ذكرتم في الجواب يقتضي الاستغناء عن قوله مضافة لأنها مستغنية من

كونها بالإضافة والجواب عنه أنه لو اقتصر على لفظ أبوه لتوهم أنه إذا كان مضافا

المظهر نحو جاءني أبوه وزيد ليس حكمه كذلك مع أن حكمه بالحروف ليس أنه لو اقتصر على لفظ

المضمر لتوهم خلاف الواقع واعترض بعض الناس بأنه يلزم إعرابها بالحروف

الستة يحتاج إلى شرط آخر وهو الوصل لأنها لو سكنت أو وقعت لكان إعرابها

اعرابها كاعراب سائر الاسماء الستة وقد جمعت اقوال الجواب هنا
الاعتراض هو الجواب بعينه عن الاعتراض الاول بان الواجب
ان يقول مكسرة وانما كانا اعرابها بالحروف لانها بالحروف واذا كانت فرعا على
الا انها اقوى في الحركات اذ كل حرف في الحركات فكذا في الشبه
المثنى والمجموع النوعين على الافراد بالاعراب بالحروف فاذا روعي بين
الموضوعات هنا للاسماء وجعلوا اعرابها بالحروف التي هي اقوى في الحركة ليكون
في الموضوعة للاعراب بالحركات التي هي الاصل وبالحروف التي هي اقوى منها
وجعلوا هنا للاسماء الموضوعة مشابهة للمثنى في الاستعمال كلا واحدا منها فانا
اقرر كالاب للابن والاخ للاخ وفعلوا بحال الاضافة ليظهر بذلك الزامها
اللازمة فيقوم ذلك مشابهة له فيلاحظ لام غيرها وغير الاخرا بقوم
مقام الكاف ومع عدم حرف فيها ليقوم بدلا عن العين واللام وتابعها في
التثنية بالالف والنون او بالياء والنون وفي الجمع للمذكر الذي يلحق
بالواو والنون او بالياء والنون وقيد بذلك لانه لو جمع بالالف والتاء يلحق
الاعراب بالحركات لا بالحروف وكلاهما في الاعراب بالحروف مثال التثنية
في حالة الرفع جاءني مسلمان ومثال الجمع في حالة الرفع جاءني مسلمون
ومثال التثنية في حالة النصب رأيت مسلمين ومثال الجمع في حالة النصب
رأيت مسلمين ومثال التثنية في حالة الجر مررت بمسلمين ومثال الجمع في حالة الجر
مررت بمسلمين وانما كانا اعرابهما بالحروف لانهما متفرعان على الواحد كما ذكر الاعراب

لعظما احترازعن الخطاء [illegible] العصا لايكتب الا بالالف لكون الالف
منقلبة عن الواو بالاسبهة في خلاف وامافي انقلاب الالف كما خلاف ومن جعل
الالف منقلبة عن الواو كتب بالالف ومن جعلها منقلبة عن الياء كما كان القياس ان يكتب
بالياء ويسوى الجر والنصب في مواضع وهي التثنية والجمع كما ذكرنا في كون
الاعراب بالحروف الثلثة والمواضع التي يسوى فيها النصب والجر
جمع المؤنث السالم بالالف والتاء وانما فعل النصب فيه على الجر لان الجمع المؤنث فرع
الجمع المذكر والنصب جمع المذكر تابع للجر كما مر فجعل ما هو فرع تابعا لما هو فرع
الفرع على الاصل وانما قلنا زيادة مزيد الفرع ولم نقتصر على مزيد الفرع على الاصل
لان مزيد الفرع على الاصل نائبة عن حيث ان اعراب الجمع المؤنث بالحركة وجمع المذكر
بالحروف وقد مر ان اصل الاعراب ان يكون بالحركات فمثال الجمع المؤنث بالالف والتاء
نحو جاءني مسلمات بالرفع ومررت بمسلمات بالجر ورأيت مسلمات بالجر اصله والرابع
في المواضع التي كان النصب والجر مشتركا فيها ما لا ينصرف نحو جاءني احمد بالرفع
ورأيت احمد بالنصب ومررت باحمد بالجر فالنصب اصلا لان الجر فيه تابع للنصب
بخلاف غيره للزوم الممنوع عنه لمشابهة الفعل وجه المشابهة مجيء بعد فلما
كان ممنوعا عنه اتبع الجر عليه بخلاف غيره والخامس من المواضع التي يسوى
النصب والجر فيها الضمير والاسماء المضمرة لاشتراك الضمير المنصوب والمجرور
في المفعولية فالكاف في اكرمتك مفعول منصوب المحل كالكاف في مررت بك
او مفعول غير صريح اي التقدير جاوزتك والضمير انه مرفوع لفظا ومنصوب

نونه فيها لكوم ايغطوا ولم يغلبوا امثال الفعل الخاطب الذي سقطت نونه فيها
نحو لم يفعلا ولم يفعلوا واما كان سقوط النون علامة الجزم والنصب لانها مؤخرة
عن الرفع والسقوط مؤخر عن الثبوت فاعطي المؤخر للمناسبة وهذا كما ان
وهو تقديم الحرف محل الحركة حروف المد واللين ان الى صلة في الفعل المعتل اللام فانها
ان حروف المد واللين تثبت حال كونها ساكنة في حالة الرفع نحو يغزو ويرمي ولم
اورد مثالي الاول في الواو من والثاني في الياء وانها تسقط في حالة الجزم سقوط
الحركة اي مثل سقوطها في الجزم نحو لم يغز ولم يرم ولم يخش وتحرك الواو والياء
في حالة النصب بالفتحة نحو لن يغزو ولن يرمي وتثبت الالف حال كونها
ساكنة في الحالة النصب مثلها اي حالة مثل الواو والياء في حالة الرفع نحو لن يخشى انها
وانما تثبت الالف ساكنة فيها لامتناعها اي امتناع الالف عن الحركة لانها
لو حركوها لخرج في لكونها العاملة نكرة
الاسماء علامة جزم اصلها معرب وهو اي المعرب ما اختلفت آخره باختلاف العوامل
لما ذكر في الفعل المضارع وتاتي لها مبني وهو اي المبني ما لازم حركة وسكونه
اي الذي يلزم حركة وسكونه لا بعامل او جب ذلك لما فرغ عن تقسيم الاسماء الى
المعرب والمبني المذكورين شرع في تقسيم المعرب فقال ثم المعرب اي ضربه الاول
منصرف وهو اي المنصرف ما يدخله اي الكلم الذي يصح ان يدخله الجر مع التنوين
والمراد بالدخول الصلاحية ليخرج عنه بعض الاسماء المنصرفات الآتية
النصب نحو رأيت فاطمة وغيرها والاسماء الداخلة عليها اللام الزائدة نحو النجم والعمق

والثاني نوعي الموصوف غير منصرف وهو اسم غير منصرف ما لا يدخله الجر مع التنوين
الذي هو للتمكن لفظاً وإنما قيدنا بالتمكن لأنه قد يدخل عليه نحو مسلمات وجوار فصرف
علماً وقولنا لفظاً احترازاً عن الذي هو للتمكن فقد يدخل عليه حكماً
يقال ومن ثم رد ومن رجل الا دخول التنوين على غير المنصرف فاعلم صواب بيت اللبيد
وقبيلة لا يغدرون بذمة ولا يردون الماء الا عشية
فقبيلة غير منصرف لتأنيث فيه شبه بقبيلة الفعل لا يعمل النصب لامع التنوين وعلم ما ذكرنا أن
والواجب عليه إن عيبه بما قلنا اعلم أن من منع الإمام من مذهبين الاول
امتناع منه ليس بمقصود عاصة الا أنه لما كان شريكاً للتنوين في
اختصاصه بالاسم ومعاقبته إياه في الإضافة استوجب الجر إياه في المنع وهو أحد
وعلى هذا الثاني أن امتناعه منه مقصود عاصة وحجة أن الجر ركن وإركان الاسم
وغير المنصرف فلما شابه الفعل منع التنوين الذي هو علم التمكن لفظاً ومنع
بعض وجوه اعراب الاسم وهو الجر وإنما قلنا أن الاول أصح المذهب لأن الجر
لو لم يكن ناباً للتنوين في المنع لما سيوقف حالة الفرد كتاء عاصة التنوين
فقط اللازم ممنوع لأنه سيوقف فيه كقوله أعد ذكرى نعمان لنا إذ ذكرها هوا
المسك ما كررته يتضوع فالمزدوج ممنوع الصرف إذ بطلان اللازم يستلزم
لبطلان الملزوم م وإنما لم يترجح المذهب الاول بقوله مع التنوين و
العقول في بيانه كون المذهب الاول أصح بأنه لو لم يكن الجر ناباً للتنوين في
المنع لما عادوا الجر حيث أمنوا الحاق التنوين بالإضافة وحصول الاسم
فلما عادوا الجر حيث أمنوا الحاق التنوين بالإضافة وحصول الاسم بها

علم ان الجر غير مقصود بالمنع عن الصرف بل بالتبعية للتنوين لهذا غير
مستقيم لانه يجوز ان يقال ان اللام اذا اضيف او دخله الالف واللام فهو في
شبه الفعل حصار منصرفا كما هو مذهب جمهور النحاة وهو الحق فيكون
عليه فجيء بما يسقط للمناسبة وهو الجر مع التنوين وفي غير المنصرف
بوجوده اللام او الاضافة فلا يجوز وكان غير المنصرف موضع الجر منعوتا لا
يقال ان قوله منعوتا منصوبا لكان اقسن اذ الفتح اذا الغالب البناء
وكلامنا في المعربات لان منعوتا اذا جعل هذا منصوبا يكون في قوة قولنا هذا
مفعول لان النصب علم المفعولية فلو قال في موضع قوله منعوتا منصوبا لكان
في قوة قوله وكان في موضع الجر مفعولا وهذا ممنوع اذ الفتح في حال الاضافة
قولك مررت بهما بجلسيهما بدالة على ما دل عليه الفتح في رأيت الحسنين وجهها اطلاقا
النصب عليها بل هي حركة مناسبة افتضاها العلة او جبت ذلك واللام في قوله
وللسبب المانع للصرف متعلق بقوله المانعة او هي من تلك التتمة
التعريف والتانيث ووزن الفعل والوصف والعدل والجمع والتركيب
والجمع الاقصى والالف والنون المضاعفتان اي المشابهتان لالفي التانيث
في انهما كل زائدتان معا في حكم قبول التاء وكون الزائد الاول منهما العاد
وتساوي المصدر منهما لوزن فعال وفعلان نحو كراهة وكراهان بالتعريف
فيهما العلمية وهو غير خلاف المعارف فتة وهي العلم والمضمر والمبهم والمعرف
باللام والمضاف الى احدها وهو ما سوى العلمية غير مانع من العرف

للمبالغة لانثى التانيث وجه المبالغة قد مر وقول البصريين اما لمراعاة الجزء
واما لانه لو كان لمؤنثها فرعا عما ما زيد لتعليم سيبويه واحد الكاف مشتركا
ويعرف عند تحقق سببه غير منصرف وهو منصرف فاذا اصل في الكلم
اثنان منها الصيغة الجامدة فرعا وهي فيه الفعل الذي هو فرع الكلم وهي
الاول انه الكلم مستحق عند الاضافة والفعل غير مستحق عنده فيها وما لا يلزم
مستحقا فهو فرع والثاني انه الفعل مشتق والكلم والمشتق فرع المشتق منه
فلما اشتمل فيه سببا الفعل وهي قطع همزة وصله التنوين وتغير
الجر او التنوين والجر وما كرر فيه سببا اضعف فكانه اجتمع فيه سببا فيمنع الصرف
واما السبب الواحد بغير تكرار فلا يمنع الصرف لان الكلم مع السبب الواحد مما يلزم
الاصل وهو الصرف ويبقى الفرع وهو ترك الصرف فلم يترجح فلذلك جانب الفرع فجعله
الاصل للكونه اصلا اذ الاصل في الاسماء الصرف واذا اجتمع فيه اسباب يترجح فيه جانب
الفرع على جانب الاصل فيمنع الصرف ويلحق ذلك فيه الكلم الذي هو غير المنصرف
فيه احد عشر اسما منها ما لا ينصرف في حالة النكرة واما افعل وهو يمنع الصرف
حال كونه صفة في الاصل بالحقيقة لاعلى التوهم وبهذا القيد احترز عما هي اربع في
قولنا مررت بنسوة اربع فانه منصرف لعروض الوصفية فيه وهي مثل أجدل و
أفيل فانها منصرفان عند سيبويه لعدم تحقق كونها وصفا في الاصل والمعترض
انا نعترض بان يقول لا نسلم انصرف اربع انما هو لانتفاء الشرط وهو عدم
قبول التاء التي لا تقبلها اوزان الفعل هو انما التانيث والتاء التي لا تقبلها اربع

ان على مثال الساور وانا عيم ذا الجمع والكاروالجوادر واغنى ما بعد الفتحة يبقى
للموصول فتقول وما كان من الجمع الذى كان على مثالها يبقى بعد الفتحة
حرفان او يبقى بعد الفتحة ثلثة احرف اوسطها ساكن كمثال الجمع الذى
كان على مثال الساور يبقى بعد الفتحة حرفان كما جد ومثال الجمع الذى كان
على مثال انا عيم يبقى بعد الفتحة ثلثة احرف اوسطها ساكن كخوسيح فانها
غير منصرفين وان لم ينكر فيها الجمعية لما بينها وبين اماما الساور وانا عيم
من حيث الوزن والامتناع من الجمع مع ان الساور جمع ساروج كالكاف الالف
منصرفا لصيانته واغا كان ابهم منصرفا اذا كان الاوسط متحركا لانه حينئذ
شبيه بالموجه لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر واما معنى فلان كل بقعة مطوية

وهما موزان تحقيقا واما معنى فلانه معنى الجمع كل بقعة على افراد كثيرة كما ان
مفهوم المصدر كذلك فاذا كان ثالث الحرفين بعد الالف اسم بعد الالف الجمع
يا بحذفها اسم الياء فى حالة الرفع واثبات نون الكم واثباتها اسم الياء فى حالة
النصب بغير تنوين مثالها فى حالة الرفع هؤلاء جوار ومثالها فى حالة الجر الحق
مررت بجوار واما فى حالة النصب فتقول رايت جوارى واغا اوردت هذين
فاعلم ان الكلام اذا كان مشكلا يفتقر الى التاويل فان النحاة يقولون
عند هذا ليكذا الا فيه اشكالا اذ جوار منصرف فى الرفع والجر ولا ينصرف
فى النصب فكان ينبغى ان لا يتامل فلذا قال فاعلم اولا انه لو لم
يقل فاعلم ليكون جوار بالالف والجر يقع على النصب بالالف فيكون بعد الالف

جوار ثلثة الحرف او سطرها متحرك فيخرج عن حال ما لا ينصرف فيكون نصبه علة
فلما اتى جاعل وفق ما اخره ولم يبق على ما بدء جوار مع التنوين لان الاصل في الاسماء
الصرف وهو بحصول سبب معارضة فلما كانت الضمة على الياء ثقيلة حذفت
فالتقى ساكنان احدهما التنوين والثاني الياء فحذفت الياء للالتقاء والكسرة
فاما اذا كانت فارغة على مثال افعل الجمع للكوفيين على ورأيت جوار وسواد وبياض
وسلام وكلام فينصرف ولعافي حالة الجر الا ما فيه اعلت مثل ما اعل في حالة
الرفع هذا عند الاخفش واما عند سيبويه فان اصل جوار في حالة الرفع جاء
قبل جوار بغير التنوين لانه غير منصرف عنده ثم حذفت الضمة للكوفيين ثقيلة
على الياء فبقيت الياء ساكنة ولما حذفوا الياء في الموقوف اذا كانت ساكنة و
ما قبلها مكسورة ما قبلها للاكتفاء بالكسرة نحو هذا قاضٍ ورأيت قاضٍ ومررت بقاضٍ
حذف الياء في الجميع للكوفيين ثقيلة بالنسبة الى الموقوف فيبقى جوار والتنوين فيه
عند سيبويه عوض عن الحركة وقيل عن الياء المحذوفة والاول اولى لانه
حذف الياء لوجود التنوين فلا يكون عوضا عنها لانها لم يحذف الا بعد
وجوده وانما يكون التنوين عوضا عما يجوز ثبوته وحذفه لغيره واما في حالة
فبالاتفاق غير منصرف ولو قيل في حالة الجر مررت بجوار بالفتحة لكان وجه
للكوفيين غير منصرف وفتحة الفتحة على الياء وسقطت الياء لالتقاء
حالة التنوين وهي اللام الاجل للاعلم مثل ابراهيم واحمد عليه فانه غير منصرف
للعلمية والعجمة فاذا نكرتها بالتنوين صار اسما منصرفا عرفتها بالعجمة فاعلم

ان اصل جوار في حالة
عند الاخفش
جوار

المعلوم والتاء على صيغة المجهول مثال هذا القسم كغير العوامل من الحروف
مثل حروف العطف والاستفهام والمضمرات ذو هما كالاسماء والاشارة والموصولات
اعلم ان قوله والمضمرات معطوف على غير العوامل لا على الحروف يعرف
بالتأمل ومنها ما لا يعمل ويعمل فيه وقد اهمل المصنف رحمة الله
هذا القسم فنظن انه غير واقع متوهما بانه لا يتصور معمول فيه الا ان
كان عاملا او المعمول فيه اما الفعل المضارع فلا ريب فان كل
مضارع عامل واما الاسم المتمكن فانه يعمل اما الجر والنصب كغلام رجل
زيد وعشرون درهما الا انه واقع كخواطر او فاطبة وذا العامل
عندهم اى عند النحاة ما اوجب كون آخر الكلمة على وجه
مخصوص من الاعراب لفظا او تقديرا او مفعول اوجب قوله
كون فاعله ضمير الموصول والجار والمجرور على وجه متعلق بقوله
كون اعلم ان العامل غير مقتض للاعراب لان المقتضى له مابه
يصير الكلمة قابلة له وثبت حصولها قبول الاعراب كما
كالفاعلية والمفعولية والاضافة والعامل حينئذ اوجب الاعراب
كنصر في نصر زيد فان نصر هو الموجب لكون آخر زيد على
هذه الحركة وانما قال ما اوجب ولم يقل لفظ اوجب
ليعم العامل المعنوي والعامل عندهم هو بان الاول لفظي

مضارعة

فارق اما ان يجر ما قبل النون او تفتح النون والسبيل الى الفتح بالبدل
الى الالف فلا متناع وقوع الاعراب فيما وسط الكلمة واما التنوين
جر كالاعراب على ما شرحنا التنوين وهو النون واما الحرف فلا يجوز
الى الحرف الا الالف وانما كان بناء والازم لانه لاحظ لها الى الحرف
في الاعراب واعلم ان هذه الكلمات يجر الكلمات كما مر في قوله
ويسمى هذه غايات اي من الكلمات ما يعمل ويعمل فيه الاول بصيغة
المعلوم والثاني بصيغة المجهول مثاله كعامة الاسماء المتمكنة نحو اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة والمضاف والاسم التام فانها تعمل ويعمل فيها
نحو لقيت زيدا ضاربا غلامه او مضروبا غلامه فضاربا ومضروبا
معمولان للقيت وهما عاملان للقيت في الغلام ونحو مررت
برجل حسن وجهه ولاثيت غلام زيد وخمسة عشرون
درهما وكل من هذه الثلاثة ايضا عاملا ومعمولا في الفعل المضارع
يجر الفعل على انه معطوف على قوله كعامة الاسماء المتمكنة نحو لن يضرب
زيد فيضرب مجزوم لن وعامل في زيد واجتزء بالمضارع عن الماضي لانه يعمل
ولا يعمل فيه ومنها اي من تلك الكلمات ما يعمل ولا يعمل فيه المثبت بطريق
المعلوم والمنفي بطريق المجهول فقال هذا القسم كالحروف العاملة
في الاسماء والافعال نحو من زيد وان تضرب اضرب فانها وان عاملان زيد

اى المضارع نون ضمير جماعة النساء غائبة كانت او مخاطبة
او اذا اتصل به نون التاكيد مخففة كانت او مشددة قوله
نحو يفعلن بالياء والتاء مثال المضارع الذى اتصل به
نون ضمير جماعة النساء غائبة كانت او مخاطبة وقوله
هل يفعلن بالتشديد والتخفيف مثال المضارع الذى اتصل به
نون التاكيد مطلقا واذا كان مبنيا وجه عند اتصالها عارضا
لانه يعرب بدونها بسبب المشابهة وجه المشابهة قد مر مثل
ويبنى عند اتصال النون المذكورة فلانه يوجب
وانما بنوه عند اتصال النون لانه
سكون ما قبلها بناء لكونه طارئا فتعذر الاعراب اذ الاعراب
لا يتبع وسط الكلمة فان قيل لم لا يجوز ان يكون الاعراب
مقدرا قلت لان الاعراب التقديرى انما يكون فى
المعرب والاصل فى الافعال البناء ووجه آخر فى بنائه
عند اتصال النون به هو الاشعار بان الاصل فى الافعال
المضارعة البناء كما فى مسئلة اى ذوات بالعكس واما بناؤه
عند اتصال النون التاكيد مطلقا فلانه اذا ضاف به نحو
يعلمن فى التركيب وبنى على الفتح كما بنى هو وجه آخر
فى بنائه عند اتصال نون التاكيد به وهو انه لو اعرب

اى ماحذف منه المضاف اليه قبل وبعد وفوق وتحت بالرفع
فاطبة وكذا باقى الجهات الست وهى امام وخلف ويمين
ويسار تقول عند عدم حذف المضاف اليه جئتك من قبل زيد
بالجر ثم تترك الاضافة وهى منصوبة بقول تتركه وفاعله ضمير المخاطب
وتنوبها اى تلك الاضافة والضمير البارز منصوب المحل على المفعولية
لتنوى وفاعله ضمير الخطاب ايضا فتقول اى احذف منه المضاف
جئتك من قبل وسمى بهذه اى قبل وبعد وفوق وتحت وباقى
الجهات ست غايات بالجر لان نصب جمع المؤنث بالالف
والتاء محمول على الجر لما مر فى صدر الكتاب والتسمية غايات
على معنى ان غايت المضاف اى تمام المضاف بالمضاف اليه
فلما انقطع اى المضاف اليه عن اى عن قبل وبعد وفوق
وتحت وباقى الجهات الست صار اى قبل وبعد وفوق وتحت وباقى
الجهات الست حدودا ينتهى الكلام عندها اى عند تلك الحدود وكما فى بيان
فرغ من المبنى اللازم والعارض من الاسماء وشرع فى العارض من الافعال
فقال المبنى اللازم من الافعال الماضى والامر بغير اللام والكلام فى بنائهما
فدسبق واحترز بغير اللام عن اللام بالام فانه معرب مجزوم
اجماعا والمبنى العارض من الافعال المضارع لا مطلقا بل اذا اتصل به

بناء الثاني من حيث الزيادة فكما ان ما قبل تاء التانيث يجوز
مفتوحا ايضا كذلك يكون ما قبل الف به به مفتوحا واما الثاني فلمناسبة الاول
وقولنا من اسمين احتراز عن مثل سيبويه فانه بني الجزء الاول منه لا الثاني
على احد المذهبين وقولنا ثانيهما متضمن للحرف احتراز عن نحو يعلبك
فانه مركب من اسمين والجزء الاول منه مبني لا الثاني على احد المذهبين
لعدم تضمن الثاني معنى الحرف وقولنا وهما غير مضاف بالفتح
للمضاف في سقوط النون احتراز عن مثل اثني عشر فانه مركب
من اسمين ثانيهما متضمن بمعنى الحرف والجزء الاول منه معرب والثاني
معرب مبني للمضارعة بالفتح للمضاف في سقوط النون للاضافة
لئلا يلزم اجتماع التضعيفين والخامس من المبنيات العارض
ما حذف اي الاسم حذف منه المضاف اليه وانما بني ذلك لكونه
مشابها للحرف من حيث احتياجه الى الغير ولما بناء وجب على الحركة
فلما امر والما على الضم فلتجبر المحذوف منه بالقوى الحركات وهو
الضم او يكون حركة البناء مخالفة لحركة الاعرابية وهو الفتح
والكسر فهو رايت قبل ذكره ومن قبل ذكره بناء على تقدير ان يكون
المحذوف منه منونا اما اذا لم يكن منونا فيلزم معربا كقوله
فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفراد وهو الرقل الثاني

مبني لعدم المناسبة لكاف الخطاب من حيث التعريف الثالث
من المبني العارض النكرة الموصوفة التي هي مع الى لا التي لنفي الجنس المبنية
مثال لا رجل في الدار ولا امرأة بنيت فلك لتضمنه حرف الجر اذ قولنا لا رجل في
الدار مبني على سؤال سائل فعال هل من رجل في الدار فيكون اصل
الجواب لا من رجل في الدار فحذف من بعد ما دخل الكلام واعتمادا على
العلم به واما بناؤه على الحركة فلما مر واما على الفتح فلمناسبة عمل لا
لان عملها النصب لكونها محمولة على ان ولا فرق بين الفتح والنصب
من جهة اللفظ واحترزنا بالنكرة عن المعرفة فانها ليست
باسم جنس وعملها مخصوص به وفي الموصوفة عن المضافة والشبيهة
بها فانها غير مبنيين وان دخل الامثلة المذكورة عليهما لان البناء بناء
التركيب من كلمتين فكره تركيب اكثر من كلمتين والرابع من البناء
العارض المركب والمراد بالمركب ههنا ما هو مركب مع اسم آخر
فانها منفتح الحرف اولها غير مضارع بالمثنى المضاف في سقوط
النون بدليل اورد تمييزه بقوله خمسة عشر اعني بنى الجزء الاول
منه لكونه بمنزلة الجزء الاول من كلمة واحدة والثاني كذلك فتحا بنى الجزء
للواو لان اصل قولك خمسة عشر خمسة وعشرة وعدل من الثانية
للتخفيف واعني بالجزء الاول هاهنا الاول فقط لان الثاني منه شابه

ضعيف في الكاف والهاء حرفان قويان فلا يلزم من ثبوت
الخبرية لما فيه ضعف ثبوتها لما فيه قوة فلم يثبت في علامك وغلامه
الخبرية للضميرين وأصل في الأسماء الإعراب بقي المضاف إليهما على
أمرابه ليجري على سنن الأصل وأما بناء المضاف إلى ياء المتكلم
على الكسر فلأنه لو كان مبنيا على الفتح لزم انقلاب الياء ألفا فإذا هي
النصب ولا يلزم مرورها ياء من المدة وعلى الضمة لزم انقلابها
واوا في حالة الرفع ولا يلزم مرورها عن المدة وانقلاب ياء
الضمير حال الجر وخروجها عن المدة خلاف الأصل والثاني
لما كان في الماضي المعرفة نحو يا زيد فإنه مبني بناء عارضا
لمشابهته كاف المخاطب من حيث الافراد والتعريف
وأما بناؤه على الحركة فلتوافق الحركة التي هي عارض في الأصل
في البناء والسكون لما [illegible] وأما على ما فليكون حركة البناء مخالفة
مخالفة حركة البناء الاعرابية وهي الفتحة والكسرة في نحو
يا عبد الله ويا زيد وخرج بالمفرد عن المضاف والشبيه به
نحو يا عبد الله ويا خيرا من زيد ويا طالعا جبلا فإنها ليست بمبنية لعدم
المشابهة لكاف المخاطب من حيث الافراد ويا بالمعرفة عن
المضاف والمفرد النكرة كقولك يا أعمى يا رجلا خذ بيدي فإنه غير

او ما اشبه متصف تضمنه ما اشبه

قلت لفظة او ههنا للتبيين يعني ان كل واحد منهما مبنى لازم ولقائل

ان يقول ان المبني اللازم اذا كان فيما تضمن معنى الحرف او ما اشبه كان كل

ما تضمن معنى الحرف او ما اشبه لازم البناء فيجب ان يكون كل رجل في الدار

معنى الحرف مع انه ليس مبنيا اي مع انه ليس مبنيا لازما وبالبديهة فانه ليس

مع انه ليس مبنيا فالجواب عنه ان قوله فالازم كلما تضمن معنى الحرف

او ما اشبه قضية مهملة موجبة وهي في قوة الجزئية والموجبة الجزئية لا تستلزم

الموجبة الكلية ولئن سلمنا انه قضية كلية لا نسلم انها عكسها ايضا

كلية فلا اشكال والمبني العارض مخصوص

احدها المضاف الى ياء المتكلم مثل غلامي فانه مبني بناء عارضا او لانه

الغلام قبل اضافته الى ياء المتكلم كان معربا وعند الاضافة اليها صار

مبنيا لتنزله منزلة وسط الكلمة لحصول شدة الامتزاج والاتحاد

لان المضاف لابد له من مضاف اليه والياء صالح لان يقع مضافا اليه

لكونه ضميرا مجرورا ولا بد لها من سبق شيء تعود اليه بالضرورة والاسم

صالح للسبق فناسب هذا الاتحاد ان تنزل منزلة كلمة

واحدة فيجب المضاف الى ياء المتكلم مبنيا لامتناع وقوع الاعراب

في وسط الكلمة فان قيل يلزم ان يكون غلامك وغلام مبنيا

بعين ما ذكرتم مع انه ليس بمبني والجواب

مررت بالاحمر والحمراء وعند الاضافة مررت بغلام زيد وبغلامنا
ولو قدم مثال الاضافة على مثال ما دخل عليه الالف واللام لكان آخر
نظرا الى اللفظ والنشر مرتبا وما فرغ عن بحث المعرب شرع
في المبني فقال المبني ضربان احدهما لازم والثاني عارض فاللازم
اي المبني اللازم ما يتضمن معنى الحرف كاين فانه متضمن بمعنى الاستفهام
اذ قولنا اين زيد في قوة قولنا اي مكان في الاستفهام في المكان
في غير ما وبمعنى الى زات اذ قولنا اين جلس في قوة قولنا
اي مكان جلس في الدار اذ على المسجد اجلس فيه وغير ذلك وكذا متى
فانه متضمن بحرف الاستفهام وبحرف الشرط ايضا لانك اذا قلت
متى القتال كانك قلت اليوم ام غدا ام بعد غد واذا قلت متى
تخرج اخرج فمعناه ان تخرج اليوم اخرج اليوم وان تخرج غدا
اخرج غدا وغير ذلك وكذلك كيف لانه بمعنى الاستفهام فقط لان
معنى قولك كيف زيد اصحيح ام سقيم او المبني اللازم ما اشبه ذلك
الحرف كالذي والتي ونحو ذلك مما يشابه الحروف في الافتقار الى الغير فكما ان الحرف مفتقر الى غيره وهو المتعلق كذلك
الموصولات مفتقرة الى غيره وهو الصلة فان قلت ان لفظة حيث
او المشبهة بها فلا يجوز بناؤها في التعريف الذي هو للتوضيح

اما الجر المجرد عن الاضافة او دخول الالف واللام عليه عند من ذهب
من يقول ان الممنوع من باب منع الصرف منع التنوين وامتناع
الجر بالكسرة فلان التنوين اذا لم يتصور سقوط قبل ثبوته فلا
يتصور سقوط التابع وهو الجر واما الجر المجرد عنه عند كل واحد من
عند من يقول ان الممنوع من باب ما لا ينصرف منع الجر ايضا
فلان الاسم اذا اضيف او دخل عليه الالف واللام خرج عن شبه
الفعل لدخول ما لا يدخل الفعل فاعيد اليه ما منع منه لشبهه
وهو الجر واما التنوين فلم يمكن عوده لتقدم امكان اعادة التنوين
بالاضافة او بالالف واللام للمضافات وانما الجر ولم يقل انه
لان مع الجر ليس خلاف وانما هو مع انصرافه
منصرف مطلقا لانه لما دخل عليه ما هو من خواص الاسم
مشابهة الفعل فاعيد اليه ما منع منه لشبهه
غير منصرف مطلقا عملا بالعلتين والحق في ذلك التفصيل
وهو ان يقال ان احد السببين اذا كان
بالاضافة او بدخول الالف واللام كان الاسم منصرفا كما قدم
وان لم يزل كان غير منصرف كما جد واحمر وسكران صفة
عملا بالعلتين تقول عند الاضافة الالف واللام عليه
وضوء

والمذهب الآخر البناء على الكسر تشبيها بالغايات الواقعة موقع
النون فحذام كقطام في الحركات والسكنات وهو واقع موقع
المبني وهذا مذهب الحجازيين واشار الى ترجيح مذهبهم
بقوله وعليه اي وعلى البناء وعلى الكسر قوله اي قول
الشاعر اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت
حذام حيث حذام على الكسر مع كونها فاعلا للفعل المذكور في الموضعين
وكذا بنى على الكسر مع كونها فعال التي تختص ببناء المؤنث مثال نحو
يا لكاع ويا خباث وباقاف تشبيها لها بفعال التي وقعت
موقع المبني فان قيل ان قوله تختص ببناء المؤنث يقتضي ان لا يوجد
في غير النداء لكنه موجود في غيره كقول الشاعر اطوف ما اطوف
ثم اوى الى بيت قعيدته لكاع فالجواب عنه انه شاذ ولا يعتد به
وكذا اعلم بنى على الكسر فعال التي كانت بمعنى الامر مثالها
اي مثال الامر في الفعل التي بمعنى الامر نزال وتراك اي انزل
واترك اما بناؤها فلوقوعها موقع المبني واما البناء على الكسر
مع ان الاصل في البناء السكون فلدفع التقاء الساكنين
وفعال هذا قياسية في كل فعل الثلاثي عند سيبويه وسماعية عند
غيره وكل ما لا ينصرف اذا اضيف او دخله الالف واللام اجر بالكسر

اما

كذبت قوم نوح المرسلين بالتنوين وقوله سبأ كما جاءت رسلنا
لوط وإما فيه سبب ثالث كما مهود جورى اسمى البدنين فانهم ينصرف
البتة لوجود الاسباب ولا يجوز فيه الصرف بالمعاوضة لبقاء
السببين على تقدير ما وكذا التحريك الاوسط نحو سقر اسم امرأة
لم ينصرف البتة وان لم يتخلف فيه الاسباب والعلة قوله فان
حكم للتعليل اى لان حكمهم الرباعى كسعاد وزينب كنتزل
حركة اوسطه منزلة حرف الرابع والدليل على تنزيلها منزلة حرف
الرابع انهم قالوا في السبب الخامس جعبلى وحبلوى بالحذف
في الاول والقلب في الثاني ولم يجوزوا مثل أرى نحو جباري
ويقولوا جباركى لاجل وقوع الحركة الاوسط منزلة
جعلوا نحو جمزى وهو سم ناقة سريعة السير بمنزلة جباري في عدم
جواز القلب وان كان الالف رابعا لتنزل حركة الاوسط منزلة
حرف الرابع حتى كان الالف وقعت خامسة فلذلك ههنا اجروا
نحو سقر مجرى سعاد وزينب فلم يصرفوا نحو حطام حذام
وقطام من افعال التي عدلت من فاعلة فيه سببان الاول
الاعراب مع منع الصرف لان فيه علميه وعدله وتأنيثا دائما
قلنا انه معدول لكونها اى هذام معدولة عن هاذمة هذا مذهب بني تميم
اى مع منع الصرف اعراب

المزيد ثان وباعتبار العلمية الاصلية عند التنكير واذا سميت به
لم ينصرف ايضا للتعريف والالف والنون واذا نكرته زالت العلمية
فعند الاخفش الذي ثبت انه يمنع الصرف نحو سكران وسكرى واما سيبويه
عند الاخفش فانه منصرف في النكرة كما انصرف احمر فيها عنده واما
الجمع الاقصى نحو مساجد فانه اذا سمي به لم ينصرف لانه قد شابه الاعجمي
المعرفة حيث لم يكن له نظير في الآحاد فاذا نكرته لم ينصرف ايضا و
في قول الاخفش كما ينصرف نحو احمر في قوله بعد التنكير اذ لما التي
بالاعجمي بمنزلة سببين واذا كان الامر على ما قلنا يجب ان لا ينصرف
بعد التنكير [illegible] وان جعلنا مشابهة الاعجمي سببا واحدا
والتعريف سببا آخر يكون انصرافه على مذهب الاخفش واجبا
بعد التنكير لزوال احد السببين بالتنكير كما في نحو احمر واما عند سيبويه
فيتوجه الخ والثلاثي الساكن الاوسط اي الثلاثي الذي سكن اوسطه
يجوز فيه الصرف وتركه اي ترك الصرف مثاله نحو هند ودعد
ونوح ولوط اما جواز ترك الصرف فلوجود السببين المانعين
من الصرف واما جواز الصرف فلمقاومة سكون الاوسط احد
السببين فبقي سبب واحد والسبب الواحد لا يمنع الصرف
الا ان الانصراف اولى من تركه بدليل وقوعه منصرفا في قوله تعالى

36

على تقدير انتفائها اما بيان انها ليست بشرط في العدل فلان
العدل مع سبب آخر في منع الصرف من غير العلمية فلو كانت شرطا
فيلزم بمنع الصرف من غيرها لكنه يمنع الصرف من غيرها كلمات
فلم ينصرف للعدل والصفة واما بيان انها ليست بشرط في وزن
الفعل فلكونها مانعا من الصرف بدونها نحو احمر فلم ينصرف لوزن
الفعل والصفة الا نحو احمر ان سميت به رجلا هذا استثناء من قوله
ينصرف بالنكرة فانه غير منصرف في النكرة ايضا عند سيبويه لجهة
انه كان في اصله اول احواله غير منصرف للوصفية ووزن الفعل فلما
سميت به كان الوصف زائلا فاذا نكر اعيد الى اصله الذي ثبت له
من منع الصرف واما عند الاخفش فانه منصرف في النكرة لجهة الوصفية
الاصلية قد زالت بالعلمية وهي زالت بالتنكير فبقي حكم سبب واحد
ويلزم عليه اجراء فضل منك اذا نكر بعد العلمية لانه غير منصرف
عنده وظهر من هذا ان الاستثناء على قول سيبويه لا على قول الاخفش
ولذا ما في الف التانيث مقصورة كانت او ممدودة نحو حبلى
وبشرى وسلمى وحمراء وصحراء اذا كان غير منصرف في النكرة ايضا
كما مر وكذا فعلان الذي مؤنثه فعلى كان غير منصرف
في النكرة ايضا كما مر لان عدم الانصراف في اول الاحوال لاجل

وقد وقع في بعض النسخ وسلمة وهو مستقيم ولعل سلمى كان وقع
تصحيفا من الكاتب او المؤنث معنى مثاله كسعاد وزينب فانهما لا ينصرفان
للعلمية والتانيث معنى واعلم ان العلمية شرط ليفيد لانه لو لم يكن علما
لم يكن غير منصرف ولهذا كان جريح في قولنا مررت بامرأة جريح
منصرفا مع ان فيه التانيث معنى والصفة والخامس من تلك الستة التي
يكون غير منصرف حالة التعريف الاسمان المذان جعلا اسما واحدا مثالهما
معدي كرب وبعلبك فانهما ممتنعان من الصرف للعلمية والتركيب فاذا نكرت
صرفت لزوال احد السببين فان قيل كان عليه ان يقول اذا لم ينضم
الكاف الى ذال ليكون الكاف صوتا ليخرج الواجبة عشر وسبعة
فان كلا منهما اسمان جعلا اسما واحدا فاذا سميت به لا يكون غير
منصرف فلا حاجة الى هذين القيدين لان كلامنا
فيما لا ينصرف وهو معرب وهذان مبنيان وكل مالا ينصرف في المعرفة
ينصرف في النكرة كسعاد بيد ان كان السبب الآخر غير العدل ووزن
الفعل لان العلمية شرط في غيرهما فاذا انتفت العلمية انتفى السبب
الآخر لانتفاء شرطه وانتفاء شرط يستلزم انتفاء مشروطه
فبقي سبب واحد لان العلمية ليست شرطا فيهما فبقي سبب

يعمل الرفع والنصب في الاسماء نحو ضرب زيد عمرا فضرب يعمل الرفع
في زيد والنصب في عمرا وبهذا اشارة الى حصر عمل الفعل في الرفع والنصب
وفاعلك لانه لا يستند الى سوى الفعل الفاعل والمفعول وما اشبههما وهو
اسم كان وخبره واسم ان وخبره فيلزم ان لا يعمل الا الرفع والنصب
واما المفعول به نحو مررت بزيد فعامل الجر فيه هو الباء لا الفعل
لان الفعل اللازم لا يتعدى الى المفعول به الا بحرف الجر فما لم يشتمل هذا هو الحرف فلا يكون جزء
الفعل بدليل ان مررت وابا، معا يجب ان يمنع تجاذبا فوجب ان يعمل
كما عمل الفعل لاسيما وقد اختص بالاسماء وح اما ان يعمل الرفع والنصب
لا جائز ان يعمل الرفع لعدم جواز ارتفاع فاعلين بفعل ولا ملجئ اليه ولا ان
يعمل النصب لانه يلزم ح عدم الفرق بين المتعدي بالحرف وبين المتعدي
بدونه فلم يبق الا الجر فصل الجر في الاسم بعض ما به يتصف الفعل
المتعدي بالحرف الا اتصال الجار قبله ولا يظن ان العمل للفعل لانه اذا ثبت
ان هذا الحرف عامل وقد دخل الاسم فبالحري ان يعمل الفعل الذي
قبله اذ العامل ان اقتضى عاملين معمول واحد فالعمل لاقرب احدهما
لانه اقرب الى المعمول فعامل الاقرب احق واما الرفع فعلم ان عمل
الفعل متعديا كان او لازما الرفع لان كل فعل متعديا كان او لازما
يرفع اسما واحدا فانه اسم الواحد فاعله اي عامل الفعل

اذا اسند الفعل اليه اى الى ذلك الاسم الواحد حال كون ذلك
الفعل مقدما عليه اى على ذلك الاسم الواحد نحو قعد زيد انما قال
اسند ولم يقل اخبر ليعم الاستثناء بما قوله مقدما عليه احتراز
عن المبتدأ نحو زيد ضرب فان ضرب قد اسند الى زيد وهو ليس
بفاعل بل هو مبتدأ قال شيخ الشهاب الدين في شرح الكرنبية
فان قلت الاكتفاء بقوله اذا اسند اليه اوجه من غير احتياج
الى ذكر قوله مقدما عليه لان الفعل لم يسند الى المبتدأ بل اسند
الى ضميره ويمكن ان يجاب عنه بان يقال لانسلم ان الفعل لا يسند
الى المبتدأ لانه وان كان مسندا الى ضميره لكنه مع الضمير الى المبتدأ
وبهذا الاعتبار يكون مبتدأ اذ مسند اليه لان الخاص مستلزم
للعام تم كلامه وانما كان الفاعل واحدا لان نسبة الفعل اليه
على وجه الاسناد وهو لا يختلف فليس لك ان تسند الفعل الى فاعل آخر
بخلاف المفعول فان نسبة الفعل اليه ليست على وجه الاسناد
بل على وجه التعلق وهو يختلف ويجئ له خمسة مفاعيل قال صاحب
المفتاح الفاعل واحد لان معنى قولك ضرب زيد صدر الضرب
عن زيد وعن حرف جر وحرف الجر لا تدخل الا على المفرد وحاله
تدخل عليه انما هو الفاعل فيكون الفاعل واحدا بالضرورة
الى هذا اشار بقوله اسما واحدا وانما وجب تقدم الفعل على الفاعل

فهو ان يجعل الفعل علة له اذ لا يمكن ان يكون الفاعل موجودا
بدون الفعل والعلة متقدمة على المعلول فان لم يكن الفاعل
مظهرا فضمير وذلك المضمر اما بارز كالتاء في فعلت بالكسر
للتثنية او مستكن كالمنوي في افعل ثم ان الفعل منقسم على ضربين
احدهما متعد وهو اي الفعل المتعدي فانصب المفعول به بغير واسطة
الحرف والثاني لازم وهو اي الفعل اللازم ما يختص بالفاعل
ولا يتجاوزه الى غيره كذهبت وقمت وقعدت فان ذهاب
والقيام والقعود مما يختص بالفاعل ولا يتجاوز الى غيره واما الفعل
المتعدي فانه ينقسم على ثلثة اقسام احدها ما يتعدى الى مفعول واحد فقط
كضربت زيدا فان ضربت يتعدى الى مفعول واحد فقط وهو زيدا
وثانيها ما يتعدى الى مفعولين والمفعولان لا يخ اما ان يكون ثانيهما
غير الاول مثال كاعطيت زيدا درهما فان ثاني المفعولين وهو درهما
غير المفعول الاول وهو زيد ويجوز فيها الاقتصار على احدهما فتقول
اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيته او اعطيت درهما ولا تذكر
من اعطيته هذا عبارة صاحب الضوء وانما قال في الاول جاز في
الثاني من لدقيقة يعلم منه انه لم يصر بصيرة ويجوز ايضا ان تسكت
عنهما معا كقولك فلان يعطي ويمنع وذلك للمبالغة او يكون ثانيهما عين
الاول في المعنى مثاله كحسبت زيدا عالما فان المفعول الثاني فيه نهو عالما

بين المفعول الاول وهو زيدا ولا يجوز الاقتصار بها على احد
المفعولين فليس كما ان تقول حسبت زيدا وان تقول حسبت
عالما فحسبت زيد عالما لئلا يلزم خلاف الوضع لان وضع
الواضع على ان تعرف الشئ بصفته ولكن حذف المفعولين
في هذا القسم جائز ايضا ومن ذلك قولهم من يسمع يخل وراء
وثالثها متعد الى ثلثة مفعولين بمنزلة اعلم مثاله كاعلمت زيدا
عمرو فاضلا وقد يقام المفعول مقام الفاعل اخ ايه اي كذلك
المفعول الفعل فيرفع ذلك المفعول الذي اقيم مقام الفاعل باسناده
اي باسناد الفعل اليه اي ذلك المفعول مثاله كقولك ضرب زيد
واعطي زيد درهما اعلم ان علامة بناء الفعل للمفعول ضم اوله
وما يليه ايضا ان كان ماضيا فاوله تاء كتفعل وتفاعل وتفعل
فاذا اردت بناءها للمفعول قلت تُفُعِّل وتُفُوعِل وتُفُعِّل بضم التاء
والتاء اي انما لم يقتصروا على ضم الاول بل يحتاج الى ضم ما يليه ايضا
اذ لو اقتصروا عليه فقالوا تعلم وتجاهل وتفعل بفتح ما يلي التاء
لالتبس بصيغة مضارع علم مثلا او بمضارع جاهل فعل وضم
الحرف ان لم تكن ان كان ماضيا فاوله همزة الوصل مع ضم همزة
الوصل كاستخرج فاذا بنيته للمفعول قلت استخرج بضم الهمزة
والتاء ولم يقتصروا على ضم الهمزة لانهم لو اقتصروا على ضمها فقالوا

جواب

استخرج بضم الهمزة وفتح الراء الا ليس بالامر عند الوقف

في حالة الدرج كقولك استخرج واذا لم يكن في اول الكلام همزة

فالعلامة ضم الاول وكسر ما قبل الآخر ولم يقتصروا على ضم الاول

وعلى كسر ما قبل الآخر اما الاول فلانهم لو اقتصروا عليه لالتبس

في باب الافعال بتسم المتكلم المجهول المضارع واما الثاني فلانهم

لو اقتصروا على كسر ما قبل الآخر لم يعلم ان مثل علم مبني للفاعل

او للمفعول ويجوز اسناده اي اسناد الفعل الى مفعول الثاني كما اعطي درهم

زيدا الا ان الاسناد الى الاول اولى لانه بمنزلة الفاعل اذ الاول عاط

اي اخذ الدرهم الخ في باب حسبت هذا استثناء من قوله ويجوز

اسناده الى مفعول الثاني اي ويجوز اسناد الفعل الى مفعول الثاني

الخ في باب حسبت فان اسناد حسبت الى المفعول الثاني غير جائز

لان الثاني في هذا الباب خبر في الحقيقة فلو اسند اليه لزم ان يخبر

ان يكون مخبرا عنه خلافا لابن الانباري فانه اجاز الاسناد

الى مفعول الثاني في باب حسبت ان امن من انعكاس المعنى

واجاز ظننت زيدا قائما لانه لا ريب في كون المظنون هو القيام

فيهما ولم يجز ظننت زيدا اياك لظن ان كون زيدا لا ينعكس

المعنى فظهر مما قلنا ان الاستثناء على قول غير الانباري منصرف

الفعل منتظم على مرين الاول خاص والثاني عام فالخاص ان

الاول

خبر مبتدء اول مبتدء ثانی و ثانی خبر اول جملہ

اى المنصوب الذى فعل الفعل الخاص بتلك احدها المفعول به
وانما كان المفعول به من المنصوبات الخاصة ببعض الافعال لانه اى المفعول به
انما يكون للمتعدى اى للفعل المتعدى كما ذكرنا من قبل لان المتعدى قد ينصب
المفعول به وهو اى المفعول به ما يقع عليه فعل الفاعل والمراد بالوقوع التعلق
لا الامر الحسى اذ لو اريد ذلك يخرج بعض المفاعيل نحو علمت
زيدا وارهبته ونحو ذلك فان هذه الافعال ليست بواقعة على زيد
حسا ولقائل ان يقول ان تعريف المفعول به غير جامع اذ يدخل فيه
ما ليس منه نحو زيد في قولك زيد ضربته فان الضرب وقع عليه مع انه
ليس بمفعول به والجواب عنه ان يقول لانهم ان الضرب وقع عليه
اصطلاحا بل يقع على غيره وهو مفعول به فلا يكون زيد ضربته مثلا فاسد
مفعولا به وثانيها التمييز وانما كان التمييز من المنصوبات الخاصة ببعض
الافعال لانه اى التمييز انما يكون اى ما يكون الا لمبهم فلا يجرى الا على
وجه فيه الابهام مثاله طاب زيد نفسا وتصبب العرق عرقا
وكذا في التمييز والمشتغل الرأس شيبا واعلم ان التمييز باب
مغير عن الاصل اذ الاصل طاب زيد نفسه وتصبب العرق عرقه
واشتعل الرأس شيبا طاب نفس زيد وتصبب عرق الرأس
واشتعل شيب رأسه فازيل عنه للمبالغة والتأكيد اما المبالغة
فلان ذكر الشئ مجملا ثم ذكره مفصلا اوقع في النفس

من يذكر مفصلا واما التأكيد فلانه بمنزلة تكرير الشئ مرتين
الاجمال والتفصيل وثالثها الخبر المنصوب وهو ايضا من المنصوبات
الخاصة ببعض الافعال لانه اى الخبر المنصوب انما يكون اى
ما يكون الا مع افعال معدودة على ما سيجئ وهو صار وكان واصبح
واضحى وبات وامسى ومازال وما برح وما فتئ وما دام وليس
وما انفك فان قيل كيف جعل الخبر المنصوب من المعمول العوامل اللفظية الخمسة
والحال انه عامله معنوى لان عامله الافعال الناقصة وهى معنوية
والجواب عنه انه جعل الخبر المنصوب من معمول الفعل الناصب
مطلقا لانه معمول الفعل التعاقبية حيث يرد حاله كذا والحاصل
اى المنصوب الفعل العام المخصوص بخمسة الاول المصدر والثانى
المفعول فيه والثالث المفعول له والرابع المفعول معه والخامس
الحال اما الاول اى المصدر فكل فعل متعد يا كان اولازما ينصب
مصدره سواء كان ذلك المصدر مبهما او محدودا او معرفة او نكرة
والمراد من المبهم ما لا يدل على اكثر مما دل عليه الفعل ومن المحدود ما دل
على اكثر مما دل عليه الفعل مثال المبهم نحو ضربته ضربا ومثال المحدود
نحو ضربته ضربة فضربة يدل على ما دل عليه الفعل وهو الضرب وعلى
اكثر وهو النوع ومثال المعرفة نحو ضربته الضرب الذى تعلم
واما لم يذكر المثال للمصدر النكرة اكتفاء بمثال المصدر المبهم

وكذا ينصب الفعل ما كان بمعنى المصدر ايضا اى كما ينصب
الفعل المصدر نحو ضربته سوطا فان ضربته ينصب سوطا وهو
وليس بمصدر بل اقيم مقام المصدر لانه لما كان الاصل
الضرب سدد مسده والدليل على انه ليس بمصدر انه يثنى ويجمع ولو
كان مصدرا لما ثنى ويجمع وما ثنى وجمع علمنا انه ليس بمصدر
والمفعول فيه واعلم ان المفعول فيه يدل لفظ المفعول فيه
من الدلالة على التعريف لان الالف واللام اذا دخل على اسم لا
المفعول والفاعل يكون بمعنى الذى فكانه قال الذى فعل فيه فعل
واما قوله وهو ظرف الزمان وهو صلة المكان فليس بتعريف
وانما هو تعداد نوعيه يعنى ان المفعول فيه على ضربين فهو ظرف الزمان
وظرف المكان لانه ان كان بحيث يفهم من صيغة الفعل
فهو الاول وان لم يكن كذلك فهو الثانى فان قيل كيف جعل المبتدا
نوعا وخبره مثنى فى قوله وهو ظرف الزمان والمكان هو ان
مثل هذا غير جائز لعدم التطابق بينهما قلنا الجواب عنه ان
هو عائد الى الموصول وهو الالف واللام فى المفعول فيه فكانه بمنزلة
الموصول ويجوز الاخبار عنه بالمفرد والمثنى والجمع كقولك
الذى فى بيتى متاع ومتاعان ومتاع فخبرت عنه بثلثة
اعلم وانما سمى المفعول فيه ظرفا تشبيها بالاوانى التى

تحل فيها الاشياء والكون فيون سيمونه محلا لحلول الافعال
ناقراره فالزمان كله اكما مبهما كان او محدودا منتصب
على الظرفية بالفعل المذكور المقوم سواء كان لازما
او متعديا لان الفعل يدل على الزمان بصيغته كما يدل على المصدر
بمادته وكما ينتصب جميع حروف المصدر كذلك ينتصب
جميع حروف الزمان فالمبهم من الزمان كالحين والا
والوقت والمحدود من الزمان كاليوم والليل والشهر
والحول تقول في الزمان المبهم سرت حينا وسرت وقتا
وفي الزمان المحدود سرت يوما وسرت شهرا وخرجت يوم الجمعة واما
المكان المبهم فانه ينتصب بالفعل المحسب كالجهات
الست وهي امامه وخلفه وفوق وتحت ويمين وشمال وقدام
وخلف لكونها اشارة للزمان من حيث التغير والتبديل
والاستغراق الا يرى ان هذه الظرف لا يتغير على وجه
واحد اذ الفوق يصير تحتا واليمين يتحول شمالا كما ان الزمان
الزمان المستقبل يصير حاضرا والحاضر يصير ماضيا
واذا قلت جلست خلف زيد كان هذا اللفظ مشتملا
على مستغرقا لجميع ما يقابل ظهره الى انقطاع الارض كما ان
لفظ الدهر مستغرق لكل زمان من المستقبل الى فناء

العامر وعند وهو ايضا من المكان المبهم وينتصب
بالظرفية ووسط الدار بالسكون وهو ايضا من المكان
المبهم لانه اسم مبهم لداخل الدائرة وينتصب بالظرفية واحترز
بالسكون عن الوسط بالتحريك لانه من المكان المحدود لانه اسم
لمعين ما بين طرفي الشيء ومن هذا علم الفرق بينهما اي
بين الوسط بالسكون والوسط بالتحريك فالاول غير محدود من المكان
فلا بد له من ذكر لفظة في نقول في المكان المبهم صليت امام
المسجد وخلفه وفوقه تحته وعن يمينه وعن شماله وسطه بالنصب
كافة ولا يقال في المكان المحدود صليت المسجد بالنصب ولا يقال
ايضا صليت وسط المسجد بالتحريك وانما يقال فيه صليت
في المسجد او في وسطه فان قلت ما تقول في نحو دخلت الدار
بنصب الدار من غير في مع انه من المكان المبهم المحدود قلت اجاب
بقوله واما دخلت الدار فمتوسع اي حذفوا حرف الجر
واوصلوا الفعل اليه ونصبوه فنصب المفعول به اتساعا قال
الجرجاني انه فعل متعد ينصب ما بعده وهو ممنوع بان المصدر اذا
كان على وزن فعول فالغالب انه يجيء للازدحام وبان
مقابله خرجت ونظيره غرت وهما لازمان بالاتفاق
والمفعول له انما كان من المنصوب بتلك العلة لان جميع الافعال

واما دخلت الدار اصله وخلت
ودخلت مجهولا ثم حول كثير
حذف منه حرف الجر فينتصب

واما دخلت الدار اصله
فيها وهو دخلت
فحول كثير الاستعمال فا
حذف منه حرف الجر
فنصبوه بنفسه

ينصبه وعرفه بقوله وهو الذي للمفعول له علة الاقدام على الفعل
نحو ضربته تاديبا له فان تاديبا له علة الاقدام على الفعل وهو
الضرب وانما قال علة الاقدام ولم يقل غرض على الفعل ليدخل
نحو قعدت عن الحرب جبنا لان جبنا ليس غرضا من القعود
بل علة له وقد شرطوا في انتصابه ان يكون مصدرا وفعلا
للفاعل الفعل المعلل ومقارنا له في الوجود وانما كان منصوبا عند
تحقق هذه الشروط المذكورة نحو ضربته تاديبا له كونه مشابها للمصدر
الذي من لفظ الفعل من حيث ان الفعل يتضمن كل واحد منهما وان
كلا منهما فعل الفاعل المتقدم ومقارنا له في الوجود فان فقد
شرط من هذه الشروط المذكورة فاللام لازمة نحو جئتك عن كون
في ضمن الفعل اما اذا فقد كونه مصدرا فلانه لم يكن من جنس الفعل فلا
يتصور دخول فيه نحو جئتك للسمن واما اذا فقد جعلا الفاعل الفعل
المعلل بان كان فعلا لغير فاعل الفعل الاول فكذلك لان فعل هذا الاخر
تحت فعل ذاك نحو جئتك لاكرامك الزائر واما اذا فقد كونه مقارنا له
في الوجود فكذلك لان الفعل الواقع امس غير متصور دخوله تحت الفعل
الواقع اليوم نحو جئتك اليوم لما صنعت زيد امس وفي قوله خرجت
مخافة الشر اشعار بان المفعول له كما ينصبه الفعل المتعدي ينصبه
اللازم وبان المفعول له لا يلزم ان يكون غرضا للفعل المذكور بل كونه

عند والكاف سواء كان غرضا ولا والا يلزم ان لا يكون
خرجت مخافة الشر مفعولا له اذ المخافة لا تكون غرضا له الخ
وبيان المفعول له كما يجئ تنكيره وهي معرفة خلافا لابن السراج والمفعول معه
هو المنصوب بعد الواو التي بمعنى مع وقولنا هو المنصوب احتراز عن
نحو كل رجل وضيعته وقولنا بعد الواو التي بمعنى مع احتراز عما ذكر
بعد مع نحو جلست مع زيد وبعد الباء بمعنى مع نحو استوت الدار بالأرض
وتعديده من المنصوبات العامة انما يستقيم على رأي الاخفش لا على رأي سيبويه
لان الباب يعني عنده وعند سيبويه منصوب على السماع فيه فعل اللازم
لقوته بالواو فيتعدى اليه كما يتعدى بالهمزة وغيرها من الحروف الجارة الا ان
الواو لا تعمل نحو ما زال الا صل من حروف العطف وهي لا تعمل وقال الاخفش انها
تعمل كما تعمل مع مثال المفعول معه نحو استوى الماء والخشبة والخشبة ههنا
مقياس يعرف به مقدار ارتفاع الماء وقت زيادته كما نحو جاء البرد
والطيالسة ويذكر المفعول معه بعد الواو التي هي من المنصوبات
العامة الى وانما عده من المنصوبات العامة لان الفعل لا يكون
وجوده الا في حالة فيكون كل فعل دالا عليها فيتعدى الافعال كلها
اليها كما تتعدى الى الظروف والمصادر لدلالتها عليها اعلم ان الحال
مشتقة من حال الشيء اذا تغير وتحول وانما سميت الحال
حالا لعدم ثبوتها وهي اي الحال ببيان هيئة الفاعل اي بصيغة الفاعل

وانما عمل ه

الكلمة مع ه

او بیان ہیئۃ المفعول نحو جاءنی زید راکبا و ضرب زید عمرا
عن ثیابہ و اما الجملۃ نحو قولک اتیتک و الجیش قادم فہی حال
عن زمان اتیان الفاعل ای ہذا بیان لازم ان عل فکانہا
بیان للفاعل و احتر ز بالہیئۃ عن التمییز لانہ لا یبین الہیئۃ
بل یبین الذات و باضافتہا الی الفاعل او المفعول احتر ز عن
النعت فانہ یبین ہیئۃ الذات مطلقا ای من غیر تقیید بما
بالفاعلیۃ او المفعولیۃ کقولک جاءنی رجل عالم فالعالم فیہ لا یدل
الا علی ہیئۃ فی ذات و انما استفید کونہ فاعلا من جاءنی لانک قلت
عالم بخلاف الحال فانہا موضوعۃ للدلالۃ علی ہیئۃ الفاعل
او المفعول و اطلق المفعول لیعم مفعول المطلق ایضا نحو ضربت زیدا
الضرب الشدید او المفعول معہ نحو ماشانک و زیدا متکلمین و
المراد بالفاعل ان یکون فاعلا لفظا او معنی لیدخل فیہ نحو
زید فی الدار قائما و بالمفعول کذلک لیدخل نحو ہذا زید قائما و منہ
قولہ تعالی ہذا بعلی شیخا و ہم ای الحال جواب کیف ای جواب
لکیف اذا وقع المفعول لہ جواب لم مثالہ نحو جاءنی زید راکبا فان راکبا
جواب کیف یعنی اذا قلت کیف جاء زید قلت راکبا و کذا
جاءنی قوما رأیتہ جائیا جواب کیف یعنی اذا سئل
عنک بکیف و قلت جائیا و حقہا ای حق الحال ان یکون نکرۃ

ت ان المطلوب
صحت الحصر

كما ان من حق ذي الحال ان يكون معرفة وانما وجب ان يكون
الحال نكرة لعدم الاحتياج الى التعريف لان المحصل المغني منها تقييد الحدث
المنسوب الى الفاعل او المفعول وهذا المعنى تحصل من النكرة اولا انها
جواب كيف وكيف انما يجاب بالنكرة نحو كيف زيد فقال
صحيح صالح فيكون نكرة اولا انها حكم والحكم ينبغي ان يكون بعيد
للمخاطب وانما يقع بعض من خبر المبتدا معرفة لمعان وهي منتفية
ههنا واما ان يكون ذي الحال معرفة لانه محكوم عليه بالمعنى وحق
المحكوم عليه ان يكون معرفة فان ارجعت الحال عن النكرة فقولها
الى الحال عليها اي على النكرة وفيه نظر لانها لا تتقدم عليها مطلقا
وانما تتقدم ان لو لم يكن موصوفة او مفيدة فائدة المعرفة او مصدرة
بالاستفهام او منفصلا بينها وبين ذي الحال النكرة بالانتفاء
الشيء وان كانت موصوفة لا تتقدم على ذي الحال نحو جاءني رجل
من بني تميم فارسا وكذا ان كانت مفيدة فائدة المعرفة لا
لا تتقدم عليه نحو قول الشاعر لا يرتكن احد الى الاحجام
متخوفا يوم الوغى لحمام وايضا لا تتقدم عليه ان كانت نحو
مصدرة بالاستفهام نحو هل احد راكبا اخا ارجت
الاستفهام عن الاتيان فقيدها بالمركوب لان الاتيان
المجرد وان كان منفصلا بينها وبينه بالانتفاء فقيد لا تتقدم

عليه ايضا نحو ما جاءني رجل الا راكبا وتقول في غير ما بتقديم الحال
عليه نحو جاءني راكبا رجل وانما وجب تقديمها على ذي الحال النكرة
في غير ما لانها لو تاخرت لالتبس بالصفة في حالة النصب
نحو ضرب رجلا راكبا ثم قدمت في حالة الرفع ولجاز ان يلتبس
بالصفة لو تاخرت اطراد الباب وعليه اي تقديم الحال على
في الحال النكرة اي قول الشاعر وهو لغزة موحشا طلل قديم عفاه
كل اسحم مستديم ود الاستشهاد وانما يستقيم على قول من
يقدر في الظرف عاملا لا على قول من يقدر فيه اسم الفاعل
لان لغزة ظرف مجازي فلو قدرت فيه حصل كان طلل
فاعل وموحشا حال منه والعامل فيها واحد وهو حصل
فهذا اوضح الاستقامة ولو قدرت فيه حاصل فحاصل اسم فاعل
غير معتمد على احد الوجوه الستة التي هي المبتدا وذي الحال والموصوف
والموصول وحرف النفي وحرف الاستفهام والحاضرة وهو لا يعمل بدون
الاعتماد فحينئذ يكون طلل مبتداء وخبره لغزة وموحشا حال من
الضمير المستكن في حاصل والتقدير طلل حاصل هو لغزة موحشا
وليس فيه تنكير ذي الحال وتقديم الحال عليه فكلاهما
فيهما ومن جملة القياسية اسم الفاعل وهو كل اسم اشتق
من مصدر الفعل لذات ما قام بالفعل اي مشتق لذات قام به هو فاعل

في الجملة ويجري على فعل الذي هو فعل وانما قلنا من مصدر الفعل
ولم نقل من الفعل كما قال بعض النحاة لانه ليس بمشتق منه بل من
المصدر فان قيل اي شيء يمنع من اشتقاقه من الفعل والجواب عنه
ان المانع انه لو كان مشتقا منه لوجب زيادة الفاعل عليه
لما ثبت زيادة المشتق على المشتق منه وهو انقص منه
للعدم ولالته على الزمان من حيث هو هو لا يقال ان المراد
من الفعل ههنا هو اللغوي لا الاصطلاحي حتى يلزم ما ذكرتم
لانا نقول حينئذ يلزم استعمال اللفظ المشترك في التعريف واستعماله
فيه ليس بمجيد وانما قلنا يقوم بمعنى الحدوث كما قال ابن الحاجب
لانه ليس بلازم لان من الاسماء الفاعل ما ليس بمعنى الحدوث
نحو واجب ودائم وغيرهما مما ليس بمعناه قوله كل اسم جنس
شامل للمقصود وغير المقصود للفاعل الذي اسند اليه الفعل
فبقوله اشتق احترز عنه لان ذلك الفاعل ليس بمشتق
ولكن دخل فيه اسم المفعول فانه ايضا اسم مشتق فلما قال
لذات من فعل خرج عنه لانه لا لذات من فعل بل ذات
من وقع عليه الفعل ودخل فيه صيغة المبالغة وبقوله ويجري على
يفعل خرجت عنه لانها وان كانت مشتقة لذات من فعل
لانها ليست بجارية عليه وفسر الجريان بقوله اي يوازيه

الماضي اعرابا من الاسماء ولم يعط الاسم اخا كان بمعناه (اي الماضي)
عملوا اعلم ان شرط عمله ايضا الاعتماد على احد الوجوه
التي مرت فلا يقال قايم غلامك خلافا للاخفش والكوفيين
وان لا يكون مصغرا ولا موصوفا لانه لو كان مصغرا
او موصوفا فلا يعمل فلا يقال زيد ضويرب عمرا
ولا ضارب ظريف عمرا ومن جملة القياسية اسم المفعول
وهو كل اسم اشتق من المصدر الفعل لذات من وقع عليه الفعل
قوله كل اسم جنس شامل له والاسم الذي كان مفعولا للفعل
والاسم الفاعل واحترز عن الاول بقوله اشتق وعن الثاني
بقوله لذات من وقع عليه الفعل وهو اي اسم المفعول يعمل عمل
الفعل الذي هو من فعله نحو زيد مكرم اصحابه برفع اصحابه
كما تقول زيد يكرم اصحابه برفعها وكذا في التنزيل ذلك يوم
مجموع له الناس اي يجمع له الناس قال صاحب الفوايد
كان قبل ثم قبل زيد مكرم صاحبه مع انه آخص من اصحابه
ثم قيل عمل مجموع عمل يجمع من غير مواز بينهما بالزيادة
والنقصان مجموع فالجواب عنه اما الاول فلاظهار عمل اسم المفعول
اذ لو قال صاحبه لكان لقائل ان يقول من الجايز
ان يرفع صاحبه بالابتداء ويكرم بالخبرية فلا يتعين كونه قاطع

(يتبع)

على جار ارتفاع عنه باسم المفعول فيما قال اصحابنا تعين ارتفاعه
باسم المفعول اذا لو كان مبتدأ لوجب عليه خبره لوجب ان يكون
مقول عكروون لان الخبر عن الجمع يكون جمعا واما الباقون فقالوا في
مجموع ما شانه من اشباع ضمة مفعل الجاري على يفعل اذا لو كانت
من علامة اسم المفعول ينبغي ان يطرد مجيئها في كل باب كالطرد
في الميم ولم يجز في غير الثلاثيات المجردة اي اشبعوا ضمة مفعل
لئلا يلزم وقوع ما ليس بواقع وهو مفعل عاء ساكنة بين
فتح وضم لانهم رفضوه ثم كلامه واعلم ان اسم المفعول
بمنزلة اسم الفاعل في الشرط الذي ذكره المصنف وحاصل ما ذكره انه
ومن جملة النيابة الصفة المشبهة وهي ما يجري على يفعل مفعل
الذي هو من فعلها في الحركات والسكنات فمثالها مكرم
وحسن فانها جاءت على يكرم ويحسن في الحركات
والسكنات وشبهت اي صفة المشبهة باسم الفاعل في اي
اي صفة المشبهة تشبه اسم الفاعل في تانيث كاسم الفاعل
ولذا اي ولاجل المشابهة باسم الفاعل تعمل اي صفة
المشبهة عمل فعلها نحو زيد كريم اباؤه وشريف
حسبه وحسن وجهه بترفع اباؤه وحسبه وجهه
كما تعمل زيد اباؤه وشرف حسبه وحسن وجهه

ووجه ترفعها

والاسم الفاعل ج

ترفعها

جميعا والكلام زيد كريم ابوه كما الكلام زيد كرم اصحابه خان قيل لم
تعمل المشابهة باسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضي لا يعمل وهو يعمل يلزم
ترجيح الفرع على الاصل والجواب عنه ان يقال انها جاز له عمل مع وجود المانع
لان المعنى لا ينقطع بل يوجد في زمان الاخبار بخبر ما هو عليه فيكون المعنى
فيتحقق الدلالة على المعنى للحال وهو مدلول المعنى قبل زمان الاخبار
وجاز كون المعنى الموجود في زمان الاخبار للحال الا يرى انك تقول زيد يعلم
ما منه العلم وانت تريد الحال وهو مستمر معان علمه قد كان موجودا
في زمان الاخبار وقبله وعلى هذا المنوال قولك زيد قائم علمه الآن وقد قام
في زمان الاخبار غير ان الاثنة امتدت قائمة في هذا الزمان كذا اجاب
صاحب العقائد عن هذا السؤال [illegible] خان قيل لم يقل زيد يكرم ابوه كما يقول
كرم اصحابه اجيب بان مشابهة الصيغة المشبهة بالمضارع
انما هي لافادته زيادة الحركات والسكنات ومن جملة النيابة

وهو الاسم الذي اشتق منه اي من مصدر ذلك اسم الفعل وصدر
عنه اي عن ذلك الاسم واما اسم المصدر ومصدر الالة فالفعل يصدر عنه
وهو بالنسبة موضع يصدر عنه الفعل ليكون الفعل فيه غالبا عليه هذا
مذهب البصريين واما عند الكوفيين فاسم هو المصدر [illegible] الكوفة
مصدر واعم من الفعل كما قالوا ضرب عذب ومركب قاعد
اي مضروب ومركوب [illegible] مذهب البصريين

ان مفهوم المصدر واحد لدلالته على الحدث قطعا ومفهوم الفعل
لدلالته على الحدث والزمان معا ولا ريب ان الواحد قبل التعدد اصل له
ولان المصدر مثال واحد والفعل امثلة كثيرة لكان الذهب ضرب
واحد يوجد منه الاشياء المخلوقة وان المصدر اسم يستقل بنفسه
في الافادة بخلاف الفعل فانه لا يستقل بنفسه ولا يستغني عن الاسم في الافادة
وما هو مستقل بنفسه ومستغن اصل وان المصدر لو كان مشتقا من الفعل
لدل على اكثر مما دل عليه الفعل لما ثبت في زيادة المشتق على المشتق منه
وهو انفصل منه لعدم دلالته على الزمان المعين واما وجه مذهب الكوفيين
فهو ان المصدر يعمل باعلال الفعل وجوبا وعدم فلولم يكن فرعا
لما كان تاء التعالي في الاعلال فلما كان تاء التعالي فيه علمنا انه فرع
اصل وان المصدر يكون تاكيدا للفعل نحو ضربت ضربا وهو يقتضي
ان ضربت ضربا والمؤكد فرع المؤكد والجواب عن
الكوفيين اما عن الاول فلان اعلال المصدر باعلال الفعل وجوبا
لا يدل على اصالته مطلقا بل دل على الاصالة في التعريف ولا
على الاصالة في التاثير فلان كونه تاكيدا للفعل لا يدل على اصالة الفعل
بل في الاعراب ولا كونه مصدرا ما قالوا من اصالة المصدر
لكونه مصدرا اصل كما قالوا ... فانه من قبيل قولهم ...

بلكل ... ما ...

يعمل عمل فعله وعمله عمل فعله ليس جاريا على الاطلاق بل اذا كان
ذا لكما المصدر منونا تقول اعجبت من ضرب زيد عمرا فان المصدر المنون
وهو الضرب يعمل الرفع في زيد والنصب في عمرا واما قال كما تقول اعجبت
من ضرب زيد عمرا لان المصدر هاهنا بمنزلة المصدر في كونه محلا ومحولا
عليه ومبتدأ نحو اعجبني ان يخرج زيد وارجو ان يخرج زيد وبلغني خبر ان يخرج
زيد واما ان يخرج زيد خبره فلما كان بمنزلة المصدر في الاعراب وفي هذه
المعاني كان المصدر ايضا بمنزلة الفعل في العمل وفي امتناع تقديم ما يعمل فيه عليه
فلا تقول اعجبني زيدا ضربك كما لا تقول اعجبني زيدا ان ضربت كذا قال صاحب
الصفوة وانما قال قدم المنون على المصدر المضاف اذا المشابهة في المنون
اتم اكثر لانه نكرة لفظا ومعنى بخلاف المضاف فانه غير مشابه في اللفظ
وان الظاهر كالمضاف الحقيقي الا انه ايضا يعمل عمل فعله لكون الاضافة
في تقدير الانفصال والدليل انك تقول اعجبني ضرب زيد عمرا وخالدا وانت لو قلت
عمرو مرة على تقدير اعجبني ضرب زيد عمرو وخالدا ويصير مثل قولك على تقدير
اعجبني ضرب زيد اعمرو او خالد وهو لا يكون نكرة تقديرا وقد يضاف
المصدر الى الفاعل ويترك المفعول حال كونه منصوبا مثل المصدر الذي
اضيف الى الفاعل ويترك المفعول منصوبا نحو اعجبت من ورود القطار
النوب ويضاف المفعول ويترك الفاعل حال كونه مرفوعا مثاله
نحو اعجبت من المصر حسن ورود ويترك المفعول حال اضافته الى الفاعل
كما كان الفاعل مذكورا نحو قوله [illegible] والطعام في يوم ذي مسغبة

يتيما فاستريح فان اطعام مصدر منون ويتيما منصوب
وفاعله محذوف تقديره اطعام احدكم يتيما وانما حذف للعلم ب
فان قيل لم حذف ولم لم يضمر اجيب بان المصدر اسم جنس ولا
من الاسماء الاجناس يتحمل الضمير وانما جاز خلوه عن الفاعل مع
غير مبالغة للفعل لان الفعل مسند اليه فاحتيج اليه ليتم الجملة فلم
فخلا عنه يلزم خلاف الوضع بخلاف المصدر فانه اسم ان يكون مسندا
الى شئ فلو خلا عنه لم يلزم خلاف الوضع فيجوز ان لا يلزم ذكر
قيل يرد على هذا اسم الفاعل لانه اسم ايضا مع انه لا بد من فاعل اجيب
بانه واقع في المعنى موقع الفعل المبني للفاعل فقولنا زيد ضارب بمعنى زيد
مضرب يضرب فاذا كان بخلاف المصدر فانه غير واقع موقعه بدليل
امتناع قولنا زيد ضرب في موضع زيد يضرب فاذا كان كذلك لا بد
اسم الفاعل من الفاعل كما لا بد للفعل المبني للفاعل منه واما قوله تعالى
يغلبهم سيغلبون فانه متوجه على اختلاف القراءتين فان قرأ غلبهم
بفتح الغين وسيغلبون بفتح الياء فالمصدر مضاف الى المفعول الذي
هو الفاعل وذكر فاعل متروك فان قرأ غلبهم بضم الغين وسيغلبون
بضم الياء فالمصدر مضاف الى الفاعل وذكر المفعول متروك ومن جملة
الاشياء التي يجب ان يعلم ان الاسم المضاف في اسم الفاعل حكمه حكم
الاول الجر ابدا الا ان الاسم غير الاصل في العمل فلها يكون للا
للفعل الحرف الجر ثبت مع حرف الجر في الكلام الذي يكون

كما ان اين وكيف ومتى وغيرها من معانيها مشتملة على معنى حرف الاستفهام

على الاصل قال الشهاب الدين رحمه الله في شرح الرسالة فان قلت اذا كان المضاف

متضمنا معنى الحرف على رأي او المضاف اليه على رأي فلم يبن اذ كل متضمنا

بمعنى الحرف قلت لانهم تضمنوا الحرف على الاختلاف الذي بين اهل

ليس المعنى من المتضمن الا كون معنى الاسم مشتملا على معنى الحرف

بمعنى ان حرف الاستفهام مثلا داخل في معانيها بالوضع وما نحن بصدده

ليس كذلك بل معنى الحرف وسيلة لنسبة المضاف الى المضاف اليه والوسيلة

امر خارج عن الطرفين ويسمى الجار مضافا ويسمى المجرور مضافا اليه

والاضافة منقسمة على قسمين الاول معنوية اي مفيدة معنى اي معنى

حيث المعنى في المضاف تعريفا ان كان المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد

فان الغلام قد كان شائعا قبل الاضافة في امته غير مختص بواحد بعينه

فبالاضافة الى زيد تعرف فصار لواحد بعينه او مفيدة تخصيصا ان كان المضاف اليه نكرة نحو غلام رجل لانك اذا قلت

غلام كان شائعا بين غلمان الرجال والنساء فاذا قلت غلام

رجل خصصته بالاضافة وزال عنه بعض الشيوع وانما

اذ المضاف اليه ليس بمعرفة حتى يكتسب منه التعريف في

المعنوية ان يكون بمعنى اللام او بمعنى من فالاول اضافة

المضاف اليه من جنس المضاف بمعنى انه لا يجوز على المضاف ولا على

جزء

نحو غلام زيد فان زيدا ليس من جنس المضاف [illegible] لعدم
حمله على المضاف والاظرفه لعدم الطول فيه والثاني اذا كان المضاف
اليه من جنس المضاف بمعنى انه يجوز حمله على المضاف نحو خاتم فضة فان
المضاف اليه فيه فضة من جنس المضاف وهو خاتم فيجوز حمله عليه
نحو لخاتم فضة واما قائم الغلام احترازا عن الاضافة المعنوية التي تكون
وذلك اذا كان المضاف اليه ظرف المضاف نحو قتل الطف
والثاني لفظية وهي ان الاضافة اللفظية اضافة الاسم الفاعل الى مفعوله
اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها والمضاف فيهما الصيغة البديعة وهي
اللف والنشر مرتبا لانه ذكر اولا اضافة اسم الفاعل ثم اضافة
صفة المشبهة فاورد مثال الاول بقوله نحو ضارب زيد فان ضارب
اسم الفاعل مضاف الى مفعوله قبل الاضافة وهو زيد ومثال الثاني بقوله
وحسن الوجه فان حسن صفة مشبهة اضيف الى فاعلها
قبل الاضافة وهو الوجه والاضافة تعاقب التنوين وكذا تعاقب
نون التثنية والجمع لان الاضافة للوصل والتنوين للفصل والجمع
بينهما كالجمع بين النقيضين واما نون التثنية والجمع فانهما كالتنوين
ولا بد في الاضافة المعنوية التي وضعها التعريف او التخصيص من جر
المضاف من حرف التعريف كما يجيء وجهه لكن ان معرفة واذا كان

معرفة كان مستغنيا عن الاضافة المعنوية التي وضعها للتعريف والتخصيص
لان التعريف المعرف محال وللمعترض ان يعترض بان يقول ان هذا مسلم
في الاضافة الى المعرفة لان النكرة والجواب عنه ان الاضافة الى النكرة تفيد
التخصيص وهو بمنزلة التعريف بدليل انهم جوزوا وقوع النكرة المخصصة
مبتدأ نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك مع ان حق المبتدأ
ان يكون معرفة فتعلم ان النكرة المخصصة بمنزلة المعرفة فتأمل (النكرة المخصصة)
حكم المعرفة وانما قال في المعنوية احترازا عن اللفظية فان المضاف فيها
قد لا يتجرد من حروف التعريف نحو الحسن الوجه واعلم ان الاضافة اللفظية
لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ وذلك التخفيف اما بحذف الضمير او بحذف التنوين
او بحذف ما يقوم مقام التنوين كنون التثنية والجمع ولهذا تقول في الاضافة
اللفظية الحسن الوجه بحذف الضمير اذ التقدير الحسن وجهه فان قيل
ان الكناية وان اسقطت فقد عوض منها اللام اجيب بان اللام
لخفته لا يوازي الكناية بثقلها وتقول في الاضافة اللفظية الضاربا زيد
بحذف نون التثنية وتقول فيها ايضا الضاربو زيد بحذف نون الجمع
واما قولهم الضارب الرجل فانه جائز مع انعدام عدم التخفيف لانه شبه
الحسن الوجه من حيث ان الاول منه صفة كالحسن (الضارب الرجل) والثاني اسم جنس
محلا بلام التعريف كالوجه فلاجل ان هذه الاضافة لا تفيد الا تخفيفا
في اللفظ لا يجوز الضارب زيد لعدم التخفيف فيه ومن جملة التتمة
الاسم التام الذي ينصب التمييز وانما قال ينصب لانه اي الاسم التام

تم بالتنوين فاستغنى عن الاضافة لما فيه من التنوين وهو يقتضي ان
الاسم التام تميز الابهامه اى لابهام الاسم التام فينتصب ديناً وجب ان يكون
الاسم الناقص عاملاً في التمييز النصب تشبيهاً بالمفعول به الا يرى ان قولك زيد
حسن وجهاً قولك ضارب زيداً وقولنا منوان سمناً وقفيزان براً شبه ضاربان
بعمراً وعشرون درهماً شبه ضاربون بعمراً وملؤه عسلاً شبه
ضرب زيد عمراً وقولنا اى تمام الاسم التام باحد اربعة اشياء الاول
بالتنوين اما لفظاً نحو فاز السحاب قد راحة سحاباً فانه قد تم بالتنوين
لفظاً لتحمل الظلام والفضاء والسحاب وبقوله سحاباً تعين المراد
واما تقديراً نحو زيد اكبر منك على فان اكبر اسم التام بالتنوين تقديراً
لا لفظاً لان عدم الانصراف يمنع من دخول التنوين فيه والثاني بنون
التثنية نحو منوان سمناً وقفيزان براً فانهما قد تما بنون التثنية ويحتملان
لاجناس الموزونات والمكيلات فلما قيل سمناً وبراً تعين ما هو المقصود
والثالث بنون الجمع عشرون درهماً فانه يحتمل لاجناس المعدودات
فلما قيل درهماً تعين ما هو المراد اقول في عبارته والجواب ان يقول
وبنون شبه نون الجمع والجامع الرابع بالاضافة نحو ملؤه عسلاً
فانهما قد تما بالاضافة ويحتملان الاشياء فلما قيل
عسلاً ورجلاً زال عن كليهما الابهام اعلم ان الاسم التام مع قرائن
زائدة ولازمة فالاول هو التام بالتنوين وبنون التثنية لانك تقول
زيد اكبر منك وعمرو اكبر منك فاسم منوان سمناً وقفيزان براً

خلاف شبه

نحو عشرون درهماً

تمام سهل

نهو

فهو الاسم بنون بشبه نون الجمع وبالاضافة لانك لا تقول عشرون
درهما وزنا ملؤه على عشرة دراهم وملؤه على احد الاول
خبر انه لو اضيف لاخ اما ان اضيف مع النون او بدونه لا سبيل الى
منهما اما الى الاول فلكونه مشابها بنون الجمع وهو سقط عند الاضافة
واما الى الثاني فلان عشرون موضوع مع الواو والنون ليدل بهما
على جمع مسلم وحاصلهما انه لو كان كذلك لجاز اطلاق عشرون على مائتين
لكنه لم يجز فاذا كان موضوعا معها فمتنع ان يوجد بدون النون
واما الثاني فلامتناع اضافة الشيء مرتين فاذا تحقق هذا فاعلم
ان المصنف رحمه قد ضبط عشرون في تمثيل الاسم التام بالتنوين لفظا
بقوله نحو ماء السماء قدر راحة سمى بالان الاسم الذي فيه التنوين
وهو راحة لا يصلح ان يكون عاملا لان من شرط عمل الاسم التام
كونه مقتضيا للتمييز للابهام وهو ههنا مفقود واما الابهام في قولك قدر
مضافة الى راحة لان مقدورا بالتمييز القدر لا الراحة فتنبه لهذا وادرج
المصنف رحمه تمثيل موضع فلك المثال قولنا راقود خلا لكان احسن
وقول من قال ان سمى باقد انتصب ههنا بثبوت التنوين والاضافة
خطأ جميع عجيب خبط خبطا من خبط العصا لانه يؤدي الى اجتماع
الشبيهين في معمول واحد وهو محال للمثلة الاول معاد بيراي ماء هو تام بالتنوين
ونون التثنية والجمع معاد بيراي الماء هو الوزن والكيل هو الوكيل والعدد
لانك اذا قلت منوان سمنا فقد استغنا عند كر من السمن بالمنوين

ويقال للاجنبية اى لما بهذا تام بالاضافة مقياس لانك اذا قلت
لي املؤه عسلا فخذ قدر ما عندك من العسل بملء هذا الاناء والتمييز
يرفع الابهام اى يرفع الابهام عن المفرد والمراد من المفرد ههنا
ما ليس بجملة وهذا ظاهر على مذهبه اما على مذهب التمييز الرافع عن
المفرد وهذا اى كالمثال المذكور ومن قبيل هذا هو الاسم التام باحد
اربعة اشياء اما رفع الابهام عن الجملة مثال طاب زيد نفسا
فان الابهام ههنا في الجملة اى في اسناد الطيب الى زيد لان
الطيب لا الافراد ولا زيد وهو قد سبق بحث التمييز
الذي يرفع الابهام عن الجملة في المنصوب الخاص لما فرغ من بيان
باب الذي شرع في بيان باب الثالث فقال الباب الثالث
في العوامل اللفظية السماعية وهي اى العوامل اللفظية السماعية
ثلثة اصناف احدها حروف وثانيها افعال وثالثها اسماء
وانما قدم الحروف على الافعال والاسماء لان الحرف هو الاصل
فيها لعدم وجود الاطراد فيها بخلاف الافعال والاسماء وآخر
الاسماء عن الافعال لان الاسماء لا تعمل الا بمشابهة الافعال
كاسم الفاعل وغيره او الحروف كالاسماء الجازمة نحو من وما فلهذا
اخرناها عنهما فيبقى فيه نظر لانه مشتق من نحو غلام زيد اذا الغلام
عامل في زيد مع عدم المشابهة الا في الحروف وفي نظره نظر
اذ المضاف انما يعمل في المضاف اليه بواسطة معنى الحرف فيتوى

مقابل الجملة

بذلك العمل وهذا نوع من المشابهة وجملتها اى جملة العوامل اللفظية الـ
السماعية احد عشر ون عاملا على ما ذكر الامام المحقق وجملة جملة
الله عليه في الحاشية والحروف انواع الاول منها ما يعمل في الاسم
دون الفعل وانما قدم الحروف العاملة في الاسم
على الحروف العاملة في الفعل لكثرة الاول وقلة الثاني وما يعمل في الاسم
نوعان احدهما عامل في المفرد وثانيهما عامل في الجملة اى
في جزئي الجملة وقدم من الحروف العاملة في الاسماء ما هو العامل
عملا واحدا على ما هو العامل عملين لكون الواحد مقدما على الاثنين و
وما يعمل في المفرد نوعان الاول جار والثاني ناصب وانما قدم
من الحروف العاملة واحد الجار على الناصب لان الجار عامل
بلا ريب ولا شبهة بخلاف الناصب لانهم يختلفون في ان الناصب
هو الحرف ام الفعل بمعنى هو مستوى الاقدام والحجة اما الحروف
الجار فسبعة عشر حرفا الاول من وهي موضوعة لاربعة
معان لابتداء الغاية وهو اما للمكان مثاله نحو خرجت من
البصرة اى الكوفة واما في الزمان مثاله كقوله تعالى لمسجد
اسس على التقوى من اول يوم ويعرف الابتداء بما يصلح للانتهاء
للتبعيض في مثل اخذت من المال وتعرف التبعيض بان يصح ان
يقام في موضعها وضع بعض ونحو اكلت من الرغيف فانك لو وضعت
من الدراهم او العشرة قد يكون من الدراهم والدنانير وتوكد

من الدراهم تبين ما هو المراد وعلى هذا قوله تعالى فاجتنبوا الرجس
من الاوثان لان الرجس قد يكون من الاوثان وغيرها وقيل
من الاوثان تبين ما هو المراد وعرف كونها للتبيين باستقامة
المعنى عند اقامتها الذى مقامها مثلا لو قلت جاءنى زيد
من اجلك فاجتنبوا الرجس
من الاوثان اى فاجتنبوا الذى هو الاوثان يستقيم المعنى والمراد
نحو جاءنى من اجلك هذا المرفوع والجاءنى المنصوب فنحو قولك
ما رايت من احد الا ان وخلوها فى حال المرباة على المنصوب
اقيس من وخلوها فى حال المرباة على المرفوع اذ حرف
الجر موضوع لمعنى المفعولية حيث توصل الافعال اللازمة
فيكون حال المرد مرباة تابعا لحال الاصل ويعرف كونها زايدة
بانه لو اسقطت لبقى الكلام على اصل معناه وشرتابعا
على اصل معناه والا ان دلت على زيد وغيره غير قادح
فى كونها زايدة عند سقاطه والجاءنى مثل نحو جاءنى من احد
دون جاءنى من اجل لان من ههنا ليس مرباة
محضة حيث افادة الاستغراق بخلاف جاءنى من احد
فان من زايدة محضة زيدت لتوكيد معنى النفى اذ لا فرق
بين جاءنى احد وبين جاءنى من احد الا فادتها معنى
الاستغراق لان احدا اذا اقترن به حرف النفى وهو هنا
يفيد الاستغراق بالضرورة ولهذا تقول جاءنى احد بل اثنان

وتقول

وتقول ما جاءني رجل بل انسان واعلم ان من لا تراه عند سيبويه ومن
تابعه واكثر البصريين الا ان الشيء اذا ما هو في معنى الشيء نحو هل من خالق
غير الله ونزاع فيه عند الاخفش والكوفيين واحتج سيبويه على صحة
مذهبه بالاستقراء بان من استقرأ كلام العرب لا يكون الا بالنفي
واما الاخفش والكوفيون فانهما احتجا بقوله يغفر لكم من ذنوبكم
وجه الاحتجاج به ان المراد به بعض ذنوبكم ولا يمكن ان يكون من بعضها
للتبعيض لمجيء الآية الاخرى وهو قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا
فلو لم يحمل على الزيادة لزم التناقض وكلام الله تعالى منزه عنه واجاب
سيبويه عنه بان تأويل الآية يغفر لكم بعض ذنوبكم فمن بعضها للتبعيض فلا ينافيه
قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا لان هذه الآية خطاب لامة محمد عليه
الصلوة والسلام وقوله يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لامة نوح عم
فلا يلزم من غفران جميع ذنوب امة محمد عم غفران جميع ذنوب امة
نوح عم مع انه غير باق على عمومه بدليل قوله تعالى ان الله لا يغفر ان
يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء واعلم ان من يجيء لمعان اخرى الاول للبدل كقوله تعالى
ولو نشاء لجعلنا منكم ملائكة اي بدلكم والثاني للتبعيض نحو قوله تعالى وجعل لكم من
انفسكم ازواجا اي لاجل تطهيره وقوله تعالى فمالئون منها البطون اي
والثالثة للغاية اما في المكان نحو سرت من البصرة
الى الكوفة واما في الزمان نحو قوله تعالى واقم الصلوة لدلوك الشمس الى غسق الليل فظهر من هذا انها
معارضة لمن قد يأتي بمعنى مع نحو قوله تعالى من انصاري الى اي مع الله وان تزيد حتى

الباء وهو وضعت للالصاق مثاله نحو به واء اى التصق به
وخالطه واء فان قلت ما تقول في مررت بزيد فان الباء
لا يمكن ان تفيد الالصاق وهو ظاهر واجاب عنه بقوله
واما مررت بزيد فتوسع اى دار على الاتساع والمجاز والمعنى
التصق مروري بموضع يقرب منه زيد وفيه اى في الالصاق
اقسمت بالله لا يصالها الفعل المقسم به ويحذف منها كثيرا نحو
بالله لافعلن والسادس الواو اى واو القسم وهو بدل
منها اى من الباء في نحو والله لافعلن وانما ابدلت الواو منها لتقاربهما
في المخرج لانهما شفويان وفي التاء مثلثة لان معنى الجمع والالصاق
متقاربان واو التاء في تالله اى تاء القسم وهو بدل
من الواو في نحو والله لاكيدن وابدلت التاء من الواو لشبهها
الشبيه في المخرج كما مر في صدر الكتاب والباء لا صالة اى كون
الباء اصلا تدخل على المظهر نحو اقسمت بالله وعلى المضمر نحو به
لا يعبدنه واما الواو فانها لا تدخل الا على المظهر ليحط درجتها
عن درجة الاصل واما التاء فانها لا تدخل الا على لفظ الواحد
وهو اسم الله تعالى حفظا لدرجة الفرع عن درجة الاصل
واما ترتيب الاحرف الكتبية فقد يكون الباء الصاقا للفعل به
نحو مررت بزيد واضافيا نحو غلام زيد وانما عدنا الفعل به على
الالتفات مع انها في سائر الادوات قد افادت معنى الالصاق لانها

في مثل ذهب به لا يفيد شيأ سوى التعدية وفي
الاوجه يفيد معنا زائدا معنى آخر من الالصاق او الاستعانة او الظرف
او المصاحبة حسبما يقتضيه المقام وقد يكون للاستعانة في نحو كتبت بالقلم
اي باستعانة القلم وقد يكون للمصاحبة في نحو دخلت عليه بثياب
السفر اي مع ثياب السفر قال صاحب الكشف والفرق بينها وبين مع ان مع لا تفيد
وقد يكون زائدة احترازا عن المرفوع [illegible] وكفى بالله شهيدا انه الخ
في المنصوب اقيس منها في المجرور [illegible] مررت به وبعطفه
جلست بالمسجد اي فيه [illegible] للام وهي موضوعة
لاختصاص اسم بما منه او له والتمليك نحو المال لزيد والجل
من التمليك اذ كل ملك اختصاص ولا ينعكس نحو الجل للفرس
وهو ما ليس له روح له فان فيه اختصاص دون الملك
فلهذا اختص بالذكر وهو للتعليل نحو جئت للنحو اي بسبب
بالنحو لولاه لكنت ما قصدت المجيء ونحو ولا بامة نحو قوله تعالى
اي وانتم وبمعنى عن بعد القول نحو قوله تعالى وقال الذي آمن
يا قوم الذين آمنوا اي عن الذين آمنوا وبمعنى الى كقولهم سار لغرب
النحل اي الى الغرب وبمعنى على نحو قوله تعالى ان اسأتم فلها
فعليها وبمعنى في اسم الزمان نحو قوله تعالى
له ما بين تلك الايام [illegible] به الغلمان والاس اي في

والله ما يبقى والتاسعة رب والمذهب الاصح انها اسم لا حرف كلم
وانما قلنا ذلك في الامر العام للتقليل وانما قلنا ذلك في الامر العام لانها قد تكون للتكثير
في المدح كقولك الا رب يوم لك منهن صالح ولا سيما يوم بدارة
جلجل وهذا الكلام من حروف الجر يخالف ما بقي من الحروف الجارة من حيث
ان رب لها صدر الكلام اذ التقليل الخ التي الا يرى انهم يقولون
قل رجل يقول ذاك الا زيد بمعنى ما رجل لان الا انما يجيء للاثبات
اذا كان النفي مقدما فلو لم يكن التقليل بمعناه لم يكن ما بعد الا مثبتا
بل منفيا للنفي صدر الكلام لا الثاني انما يدخل على الجملة لتغير معناها
فيلزم ان يكون فكرة مقدما عليه لكونه اتم وعلى هذا
المنوال اختصاص الاستفهام والشرط بالصدر وهي
حيث انها يختص بها النكرة ظاهرة كانت تلك النكرة او مضمرة
اعلم ان المضمر اذ وقع اللفظ والتفسير مرتبا لانه حاول النكرة
الظاهرة ثم النكرة المفردة فاورد المثال الاول بقوله رب
رجل كريم لقيته ومثال الثاني بقوله وربه رجلا وصفوه به
رجلا نكرة لانه عائد الى شيء مبهم مثل زيد وعمرو بل اريد شيء
عاد ضميره فيه ما النكرة كي تفسره ولكان الضمير فيها مبهما كما لا
في ربه رجلا اذا اريد به شيء موصوف [illegible] رجلا

وهي حيث انها مجردة ما يلزمها النكرة اما بمفرد نحو رب رجل جواد
واما بجملة نحو رب رجل جاءني ورب رجل ابوه قائم ورب رجل

ورب رجل ان تعطه يشكرك وانما لزم الوصف لانه اطرب
في باب التفضيل لان رجل الموصوف بالقيام مثلا اقل من الرجل
على الاطلاق ومن حيث ان الفعل الذي يشتق رب على الاسم
المجرد وهو الذي يجذ وفاز الغائب وذلك لدلالة الحال عليه
والعلم به كما حذف في بسم الله ومن حيث ان فعلها يجب ان يكون
ماضيا لانك اذا قلت رب رجل كريم لقيته كنت تخبر بان
الذي لقيته في الماضي قليل ولا تعلم ان الذي ستلقاه فيما بعد
قليل ام كثير ولا يرد قوله تو ربما يود الذين كفروا لانه راجع
الى المضي اذ اما اخبره الله تو بوقوعه فيما يستقبل بمنزلة
الموجود الحاصل لصدق الوعد وتحقيقه اولان الموجب
لكون فعلها ماضيا معدوم وهو عدم العلم بان ستلقى فيما بعد
قليل ام كثير لان الله تو منزه عنه والخبر على ما وضعت
للاستعلاء وذلك اما حسي نحو زيد على السطح واما معنوي
نحو عليه دين وقد يكون اسما وح تكون بمعنى فوق نحو قوله
غدوت من عليها بعد ما تم ظمؤها اى من فوقه ويدل على كونها
اسما دخول من عليها ولو كان حرف جر لما دخل عليه
من لامتناع دخول حرف الجر على حرف جر لغير الله
الا ان يكون على طريق الكناية والمجاز على ما عرف وهو موضوعة
للبعد والمجاوزة فان البعد والمجاوزة من الشيء اما بسبب

الزوال عن محل اول والوصول للاشتى الثانى وذلك نحو مثل زيد
السهم عن القوس لان السهم قد تجاوز عن المحل الاول مع الموصوف
لا آخرا وبالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم اذ العلم وصل
الى محل الثانى مع ثبوته فى الاول او بالزوال البدل عن المحل الاول
وحده نحو ادبت عن الدين فان زوال الدين زال عن
ذمة المديون مع عدم الوصل الى محل آخر وهو قد يكون
وقد لا يكون بمعنى الجانب كقوله ولقد اراك للمراح ومرتعى
عن يمين مرة واماى اى من جانب يمين ويدل عليه ذلك
وصول من كما مر عنا قال الشهاب الدين فى شرح الزبدة
ثم ان كل واحد منهما اى منه وعن قد يقع موقع الاخرى
اى لفظ عن يقع موقع من وبالعكس اما الاول فكقوله انوار منيت
علينا بنى قشير العمر ايكم يجئ دهنا اى منه واما الثانى فكقوله
لا ابن عمك لا افضل فى حسب عنى ولا انت دبانى فخذ ولى اى
منى وقوله لاه عنى واما الثالث فكقوله لاه اى بالله والثانية
عشر الكاف وهى انما وضعت للتشبيه مثاله نحو الذى
كزيد فى الدار قال صاحب المفاتيح انما قلنا بانه يجب
ان يكون الكاف فيه حرفا لان كلمة زيد جملة ولا يجوز ان يكون
جملة فلو جعلت الكاف اسما بمنزلة المثل وصار التقدير
مثل زيد لوجب ان يقع المعرف جملة وهذا يمتنع فلو جعلنا حرفا

يلزم ان يقدر قبلها فعل لان حرف الجر يجر مع الفعل لا الاسم و
والفعل مع فاعله جملة فيتحقق الصلة وقد تكون زايدة كقوله
تعالى ليس كمثله شيء قال مولانا شمس الدين الكاشي في شرح
لب الباب معناه ليس مثله شيء لانه لو لم يكن زايدة لايخلو
عن الكلام لان سوق الاية لبيان نفي المثل وجعلها غير
مزيدة يوهم اثبات المثل الله تعالى الله عنه وعن كل
وقيل لو لم تكن زايدة لزم نفي الله تعالى لان نفي مثله
وهو امثل منه لان المماثلة من الجانبين وفيه نظر لان
اللازم نفي الله تعالى بصفة المثلية ولا يلزم من ذلك نفي ذات
الله تعالى لجواز ان يكون انتفاء المجموع بانتفاء صفة المثلية
كذا في بعض شروح الكافية تم كلامه وقيل المثل جاء بمعنى
الصفة كقوله تعالى مثل الجنة التي وعد المتقون اي صفة الجنة
فتقدير الاية انه ليس كصفته شيء فعلى هذا لا يكون زايدة
وقد يكون مسامحا بكون بمعنى المثل بقوله يفضحكن عن كالبدر
المنهم اي عن مثل البدر المنهم ومما يدل على الحيثية دخول
من عليها كما مر من غير مرة والثانية عشر مد والدالة الرابعة
عشر مندو مبنيا وضعا لابتداء الغاية في الزمان الماضي
اذا كان ظرفا وفي مشابهها له نحو ما رايته مذ يوم الجمعة
وفي يوم الجمعة تريد ان مبدأ انتفاء الرؤية في يوم الجمعة

فمنذ

فقد حرف او صيغة الفعل الذى يخ ما قبلها الى اللام الذى فيها
بعد نا وقد يرفع ما بعد حتى الى ما بعد عند ومنذ ويرفع ما بعد حتى
ليس بجرى على الاطلاق بل اذا كانت حتى سببية سواء اريد بها
اى بعد ومنذ اول مدة او اريد بها اى جميع المدة واعلم
ان المصادر ههنا الصفة البدلية وهى اللف والنشر على التر
لانه ذكر اولا لا اراد اول المدة ثم اراد جميعها فاورد
بقوله نحو ما رايته منذ يوم الجمعة بالرفع كانك قلت اول
انتفاء الرؤية يوم الجمعة ومثال الثانى بقوله او منذ يوما ان لانك
قلت غاية انتفاء الرؤية يومان واول وقته وآخر وقته
يومان ولا يجب عندان يراد بهما جميع المدة اتيان ما بعدها
بل المعرفة بل الواجب الاتيان بالوجود كو قلت ما رايته
منذ يوم الجمعة بالرفع مريدا اول الوقت وآخره جاز بتاويد
وهو ما رايته منذ انتفت عشرة ساعة او عشر ساعات
مثلا والفرق بين المجرور المرفوع الذى يراد به جميع المدة والمرفوع
الذى يراد به اول المدة ان الرؤية من الوجه الاول لم تختط يوم
الجمعة ولم يتحصل فى جزء منه بل هى فى جميع اجزائه فى الثانى
قد انتفت فى يوم الجمعة والمراد الفرق بين المرفوع والمجرور
فهو ان الكلام فى الثانى على جملة واحدة وفى الاول على جملتين
احديهما ما رايته والثانى منذ يومان لان منذ مبتدا ويومان
خبره فالمعنى ما رايته وغاية انتفاء الرؤية يومان فان قيل

لم لا يجوز تخلل العاطف كما جاز مع ما فسرناه والجواب
انا لم نجز لامتزاج احد المجلين بالاخرى ولما كان كذلك
مع يومان مدة واحدة فلم يجز دخول العاطف
كما لم يجز ذلك في الشرطية وانما قال المصنف ويجوز مذ يومين
لانه قد تقرر ان الجر بمذ يقتضي الاول المدة كما ذكرنا واذا كان
كذلك فلعلهم ان يتوهم امتناع الجر في قولهم ما رايته مذ يومان
فازال المصنف هذا التوهم وذكر ان الجر ههنا غير ممتنع وذلك
لانك لو قصدت ان انتفاء الرؤية مقدر بهذا المقدار
وانه موازن بهذه المدة مبتدا من اولها ومنقطع من اخرها رفعت
ولو اردت ان مبدا اول هذه المدة الى وقتك الذي
تتكلم فيه ولكن لا تقدر الفعل المدة ولا تنسى بها لانك
تريد ان الكينونة كائنة بعد مدة لم يبلغ غايتها جررت فقلت
ما رايته مذ يومين تريد ان انتفاء الرؤية انما هو في مدة
اولها اول يومين من هذا الوقت ولم يبقه بعد بل هو باق
معك كذا قال صاحب المفصل واما بنى مذ على السكون لكونه
هو الاصل في البناء ومذ على الحركة لاجتماع الساكنين وعلى
الضمة لكونها منضمة بمعنى حرفين احدهما من وثانيهما
الا لانك اذا قلت ما رايته مذ يومان فمعناه من ابتداء
الغاية وانتهاء وهما نقيضان فناسب ان يبنى على اقوى
الحركات وهو الضم والخامس عشر حاشا وبه وصفت

ن

ن

ن

على تصور الطرفين بالبعد والقرب طبعا فلو فعل كذلك وصفا لكان
اصوب ايقاعا للموافقة بين الطبع والوضع وهو اى حروف النداء
تنصب المضاف وكون حروف النداء ناصبا للمناوى ليس جاريا
على الاطراد بل اذا كان المناوى مضافا مثاله يا عبد الله وكان
المناوى مضافا اى مشابها للمضاف مثاله نحو يا خيرا من زيد
ووجه المشابهة بينهما من حيث ان الاول عامل فى الثانى لان
لا يخلو اما ان يجعل متصلة بزيد او بخير فان كان الاول كان زيد
مع الجار فى موضع المفعول به مثله مررت بزيد وان كان اظهر
لان الفاء قد تجر بالاول اجرار المضاف اليه ومن حيث الثانى
من تمام الاول كما ان المضاف اليه من تمام المضاف من حيث
الاول قد يختص بمعناه كما يختص المضاف بالمضاف اليه وهو
ان المناوى المضارع للمضاف كل اسم يتعلق به اى يتعلق
بذلك الاسم شىء وهو تمام معناه اى معنى ذلك الاسم كتعلق
من زيد بخير فى يا خيرا من زيد قوله شيء بالرفع على الفاعلية بقوله
يتعلق قوله وهو تمام معناه جملة اسمية فى محل الرفع على الوصفية
لشيء ويجوز ان يكون فى محل النصب على الحالية من شيء لانه ضعيف
وقد وجد فى بعض النسخ وهو من تمام معناه فح يكون جملة
اسمية منصوبة المحل على الحالية من شيء او كان المناوى نكرة
كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدى فان رجلا ههنا نكرة لعدم التعهد
الى الواجد المعين بل اى رجل كان خذ بيده فهو المناوى ههنا وجه الشبه

في هذه الثلثة كونها مفاعيل لا دعوا انا دى عند النقض وعند
بعض اخر الناصب فيها الحرف لنيابته مناب الفعل ويؤيده
جواز الاحتمال الاحتمال في حرف النداء فلولا انه نائب مناب ما
جاز فيه الاحالة التي لا حروف سبيل للحروف فيها وتعلق لام
الجار بنيابته مناب فعل في نحو يا لزيد وهو لا يتعلق الا
بالفعل او بمعنى الفعل ولهذا زعم بعض ان فيه ضميرا واما مناداى
المؤولة المعرفة فمعلوم لوقوعه موقع الكاف الخطاب في الاوامر
والتعريف كما مر والمضاف والمضارع له فلم يبق الا اشتماله علة
البناء فيما من حيث انها لم تقع موقع كاف الخطاب في الاوامر
ولان المضاف اليه بمنزلة التنوين لمعاقبته اياه وهو علم التمكن
فلا يجوز بناؤه مع ما هو بمنزلة علم التمكن واما النكرة فلم يبن
ايضا لكونه علة البناء فيها مفقودة حيث لم تقع موقع كاف
الخطاب في التعريف مثل المناداى المؤولة [redacted]
[redacted] نحو يا زيد ويا رجل وانما شمل مثل
للاشارة الى ان المناداى المؤولة المعرفة عامة نحو ان الاول اذا كان
معرفة قبل النداء نحو يا زيد والثاني اذا كان معرفة بعد النداء نحو يا
فانه غير معرفة قبل النداء وانما يتعرف بالنداء فصار واحد
معين من الجنس وخصصته بالنداء هو ان يقول الرجل
بلام التعريف قاصدا واحدا بعينه وكذلك اى محل المناداى
المؤولة المعرفة النصب ولذا اى [illegible] ان محل المناداى المؤولة المعرفة

جازفي صفة المفردة الوجهان الرفع حملا على اللفظ والنصب
حملا على المحل والفتح المردود صفة واجب لان المنادى المفرد المعرفة كيا زيد
الظريف بالرفع والظريف بالنصب وكذا جازفي عاقبة
الالف واللام من المعطوفات الممتنعة دخول يا على الرفع حملا
على اللفظ والنصب حملا على المحل كيا زيد والحارث بالرفع
والحارث بالنصب وانما جازفي صفة المنادى والمعطوف عليه
الرفع حملا على اللفظ وان لم يجز فهب الامس الدابر بالجر
وهؤلاء الظريفين لان الضم لما كان مقدرا في كل منادى
مفرد معرفة اشبه الظاهر بما يرفع بالفعل نحو جاءني احمد فاجيز
الحمل على اللفظ كما اجيز في المعرب ولم يجز الحمل على اللفظ في امس
لان البناء على الكسر غير مقدر في كل ما كان ظرفا متلا واما في الصفة
المضافة فيجوز فيها النصب لاغير اي لا يجوز فيها غير النصب
كيا زيد صاحب عمرو لان المنادى اذا كان مضافا لم يجز فيه
الا النصب فتابع المنادى اذا كان مضافا لم يجز فيه الا النصب
على سبيل الاولوية واعلم انه لو قال بعد قوله في الصفة اذا
المضافة حقيقة لكان اجود ليتلا ينتقض بمثل الحسن الوجه فانه
يجوز فيه الوجهان وايضا لو قال والمشبهة به بالمضاف
فانه ليس لكان اصوب ليشتمل مثل يا زيدا وثلثة وثلثين
وسايرالتوابع فانه ليس المشبهة بالمضاف فانه ليس فيه
الا النصب واما ايها الرجل فانه مثل يا زيد الظريف في كونه

صفة

صفة اى مناداى مفردة معرفة فلهذا بنى على الضم والرجل صفة له
اى لاى وارها ء نداء الرجل ها منتحة للتنبيه على ان المنادى محذوف
اولان ايا ملازم للاضافة جاء ليواسها ليكون كالعوض عن
المضاف اليه قوله الا انه لا يجوز فيه اى فى الرجل الا الرجل
استثناء من قوله يا ايها الرجل مثل يا زيد الظريف واى لا يجوز
فيه غير الرفع وان كان فى يا زيد الظريف جاز غير الرفع
لان ايا وان كان المنادى صورة الا ان المقصود بالنداء هو
الرجل واى جاء وايا ى ليكون وصلة الى نداء ما فيه الالف واللام
كراهتهم الجمع بين التخصيص بالنداء ولام التعريف ولا تدخل يا
على ما فيه اى على اسم فى ذلك الاسم الالف واللام لما مر من
قبل هذا الا على اسم الله وحده بهذا استثناء من قوله ولا يدخل يا
على ما فيه الالف واللام اى يجوز دخول يا على اسم الله وحده
وان كان غير جائز فى غيره اما لان الالف واللام ههنا عوض
عن محذوف مع كثرة الاستعمال واما لكراهتهم اطلاق اللام
المبهم على الله واما لان اطلاق الاسمى على الله موقوف على الاذن
الشرعى ولم يجى اذن فى اطلاق اللهى على الله واما قوله ايها اجلكر
يا ايتها يتمت قلبى وانت بجيبه بالوصل ثم قف فوان وصلت
المضموم بابن وهو اى الابن بين العلمين صفة المنادى
مع الابن على التبع وان كان الاصل ان يبنى على الضم لانه
منادى مفرد معرفة ودينصب ان لانه صفة مضاف

رضي الله تعالى عنه
قال الله تعالى فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم
لانهما بمنزلة شيء واحد كخمسة عشر وذلك لان الابن لا ينفك
عن الاب كما انه لا ينفك من كونه ابنا فكانه صفة لازمة له والله
والصفة والموصوف بمنزلة شيء واحد في المعنى وانما تنزل لا بمنزلة
شيء واحد اتبعت حركة المنادى حركة الابن فان قيل
لم لم يفعل الامر بالعكس والجواب عنه انا لم نعكس لان الحركة
التي استحقها الابن حالة الافراد كانت اعرابية وهو
النصب لانه مضاف وحركة المنادى الضم وهو بنائية واتباع
الحركة البنائية للحركة الاعرابية اولى من العكس لان الحركة
الاعرابية اقوى وقال بعضهم ان فيه نظر الكون التنوين
في نون ابن في قولنا يا زيد بن عمرو وحركة الاعرابية والحركة
في المثال زيد حركة اتباع بدليل ان سيبويه يقول يا زيد
بن عمرو امرأة وابنم فتكون حركة الهمزة من امرأة حركة
اعراب وحركة الراء حركة اتباع ولا يوجب جعل الابن
مع المنادى شيئا واحدا ان يكون الابن مبنيا لان الاسمين
اذا جعلا واحدا لم يبق منهما الاسم الاول اذا اعرى الثاني
عن الفائدة تعرف كما تقول يا بعلبك واذا عرفت ما ذكرنا من
المذهبين فكان تحمل قوله بنيت المنادى مع الابن على الفتح
على ما عليه الاكثرون من بنائها على الفتح وهذا ظاهر وان
تحمل ذلك على ما عليه الاقلون من ان المنادى مبني على الفتح
فقط فحينئذ كان تقدير الكلام بنيت المنادى حال كونه مقارنا

بالابن الذى بين العلمين اعلم ان قوله يا ابن متعلق بقوله
وان وضعت وقوله بين العلمين جملة اسمية فى محل النصب
على الحالية من ابن وقوله بنيت جزء لقوله وان وضعت مثال
الابن الذى كان بين العلمين يا زيد بن عمرو واذا لم يقع اى الابن
بين العلمين كانا اى الابن الغير الواقعة بين العلمين كسير الاضافة
للاضافة ان كانت صفة لمنادى اى كما تكون الاضافة
اذا كانت صفة له منصوبة كذلك يكون الابن الغير الواقعة
بين العلمين منصوبا مثال الابن الغير الواقعة بين العلمين
يا زيد ابن افضلنا ويا رجل ابن عمرو ويا رجل ابن افضلنا واعلم
ان ثبوت التنوين فى اللفظ والالف فى الخط مثلا زمان
كذلك حذفهما وتلحق الملحق اللام الجارة حال كونها مفتوحة
للاستغاثة نحو يا لله للمسلمين او يلحق اللام الجارة مفتوحة للتعجب
نحو يا للماء فكانك قد ابصرت ماء فاعجبك افتقاده وتقول
تعالى حتى تراك فانك عجيب الشان لا يعرفك كل واحد
ويا للدواهى الدواهى جمع والداهية وهى العقوبة والشدة وانما
فتحت اللام مع المدعو اى مع المستغاث معها اتيها جارة واللام
الجارة اذا دخلت على المظهر وجب كسرها نحو يا لزيد فرقا
بين المدعو والمدعو اليه لا يقال لم لم ينعكس الامر مع انه
لو عكس حصل الفرق لانا نقول انه محمول على المضمر اى على الكاف
الخطاب لكونه واقعا موقع كاف الخطاب ويفتح اللام

مباحث الاستغاثة

اجارة مع المدعو مفتوحة لكونه محمولا على المضمر منقوض وقولهم بالبهبة بالكسر
اى بكسر اللام على ترك المدعو والمعنى بالقوم البهبة اى احضروا ناوشوا هدوءا
وبرخم المنادى وعلم حذفان الترخيم حذف آخر الكلمة على سبيل الانحطاط
والانحطاط ان يخبر البصير من غير علة مع قيام ما يمنع من ذلك
رث الشيء اذا سهلة فيتم هذا ترخيما لان فيه تخفيف اللفظ وتسهيله
وليس سوى وهذا علة تقتضى ان يحذف آخر الكلمة واى اختص
الترخيم بالمنادى اذ النداء اى يكون لامر مهم فالمنادى يوثر
بالترخيم لان ذكر الامر مهما يقبل التوقف فيتم الكلمة وترخيم
غير جائز على الاطلاق بل اذا كان المنادى معرفة واحترز بقيد
المنادى المضاف والشبيه به لانهما لا ترخيمان لانهما لو رخما فلا يخ
من ان يرخم من المضاف او المضاف اليه لا سبيل الى شيء منهما
اما الاول فلئلا يقع الترخيم في وسط الكلمة لان المضاف والمضاف
اليه بمنزلة كلمة واحدة واما الثاني فلئلا يقع الترخيم فيما ليس
بمنادى وعن الجملة لانها لا ترخيم لكونها محكية على حالها وعن
المستغاث والمندوب لانهما لا ترخيمان لان المطلوب فيهما
مد الصوت وتطويله والترخيم ينافي ذلك واذا كان المنادى
علما حال كون ذلك العلم زائدا على ثلاثة احرف اما اشترط
كونه على ذلك لكثرته وشبهه في كلامهم في النداء فناسب
التخفيف واما اشتراط كون ذلك العلم زائدا على ثلاثة احرف
فلان الثلاثي اقل الاول واعدلها فلحذف احد حروف الكلمة وهو

واخراه

واخراج له عن الاعتدال اولان المقصود من ترخيم التخفيف والثلاثة
في غاية الخفة فلا موجب لتخفيف بهو الزايد على ثلثة احرف واحترز
بقوله زايدا على ثلثة احرف عن نحو حسن وبكر فانها لا يرخمان
عند البصريين كما مر واما عند الكوفيين فيجوز ترخيم الاسم الثلاثي
اذا كان وسطه متحركا لوجود نظيره في الاسماء المعربة نحو زيد
وعمر اولان الحركة تنزلة منزلة الحرف الرابع بدليل اعتبارها
في منع الصرف وهذا ضعيف اما الاول فلان تلك الاسماء انما
صرفت لاجل اتيانها لاستثقال الحركة عليها واما الثاني فلان جعل
الحركة اوسط بمنزلة حرف الرابع غير مطرد في كل مكان وفي
الاكثر بد وغلط الخليل فان من بهدا بد وغلا بط خماسيا
واعلم انه لو قال بعد قوله زايدا على ثلثة احرف غير مبهم
ولا مصغر ولا مضمر لكان اصوب لانها لا يرخمن وان زادت
على ثلثة احرف لانه ضعيف بالابهام ولانها لا يزال ضعف
بالحذف ومثال ترخيم المنادى اذا كان مفردا علما زايدا على ثلثة
احرف نحو يا حارث ويا مروان ويا سعيد ويا منصور ويا حارث ويا مروان
ومنصور واعلم ان الترخيم على ثلثة اضرب الاول
حذف حرفين والثاني حذف شطر الكلمة والثالث حذف
حرف واحد اما الاول فانه فيما اذا كان في آخر الاسم حرفان
زايدتا معا فلكم الزيادة الواحقة كالف التانيث الممدودة
نحو اسماء وحمراء وصحراء وكالف والنون المزيدتان

نحو عثمان ومروان وسكران وكما فيه ياء النسبة نحو كوفي وبصري
وهندي وكما فيه علامة التثنية والجمع نحو زيدين وزيدين فيحذف
فيهما حرفان للترجيم لانهما بمنزلة حرف واحد بشرط ان يبقى
الاسم بعد الحذف على ثلثة احرف وهذا احتراز عن مثل يدين
وعين وفيما اذا كان قبل آخر الاسم مدة بشرط ان يكون
الاسم اكثر من اربعة احرف قبل الحذف نحو منصور فانه يحذف
فيه حرفان ايضا اما الراء فلانه في آخر الاسم والترجيم في آخره
واما الواو فلانه حرف علة زايدة وحرف علة الزايدة يحذف
اولا واخرى وانما قلنا بشرط ان يكون الاسم اكثر من اربعة
احرف قبل الحذف نحو ثمود وسعيد طاء فانه لا يحذف فيهما
حرفان لئلا يلزم الاجحاف في الكلمة للترجيم الذي هو للتحقير
والمراد بالمدة حرف زايد من حروف المدة ساكن
ما قبله في الاصل وانما حذف حرفان للترجيم من نحو منصور وعمران
وعثمان ولم يحذف حرفان من نحو مختار بل يقال في ترجيمه
يا مختا اذ الالف فيه بمنزلة ليس بمدة بالتغيير المذكور وان الالف
غير زايدة بل بدل من ياء متحركة في الاصل اذ اصله مختير
واما الزاي فانه فيما اذا كان للماضي مركبا نحو بعلبك
وحضرموت فانه يحذف للترجيم الاسم الاخير اذ الاسم
الاخير بمنزلة التاء التي في نحو فاطمة وكما يحذف تاء التانيث
فكذلك الاسم الاخير منهما واما الثالث فانه فيما اذا كان

لما حص بغير ما يحذف له حرفان او الاسم الاخير نحو باحار
فيحذف فيه حرف واحد وهو النون في حارث عملا بالاصل
لان الاصل فيه حذف حرف واحد والزايدة بسبب العارض
والعارض منفوه ههنا بهذا التخفيف باب الترخيم قوله الا ان آخره
تاء التانيث استثناء من قوله على ما زاد على ثلثة احرف الا انهم
يكون في آخره تاء التانيث فانه اى الاسم لا يشترط فيه اى فيما
آخره تاء التانيث الزايدة على ثلثة احرف والعلمية وانما يشترط
هذان الشرطان لان اشتراط الزايدة على ثلثة احرف كان
لبهرب من اخلال الكلمة وبالترخيم يحذف التاء
وهي زايدة فلا يلزم من حذفها اخلال الكلمة وان اشتراط
العلمية كان لاستدعايها التخفيف وتاء التانيث قد حالفتها لانها
زايدة وهي مستدعية للتخفيف لثقلها مثال الاسم الذي كان في آخره
تاء التانيث نحو يا ثابت اقبل او اقبلي ثابتة عما اختلاف المعنيين
معناه لو اردت بثابتة العلم قلت اقبل ولو اردت اسم جنس
قلت اقبلي والسابع الا ان الاستثناء استفعال مشتق
من الثني وهو العرف يقال ثنيت عنان الدابة اى صرفها سمي به استثناء
لان مستثنى معروف عن حكم الاول او من ثنيته اى صرفته
سمي به استثناء لان الحكم صرف فيه او معنى نحو جاءني
القوم الا زيدا جاءني القوم وما جاءني زيد وهو اى الاستثناء
اخراج الشيء من حكم دخل فيه اى في نفي الحكم غيره

ثمار ربلو نمل
فما كان
اى فما ر
افشوا لا فلو
ولو كنفظا غ

باحث الاستثنا

اى غير حكم الشيء وانما قال من حكم وحل عليه فيه غيره ولم يقل
من حكم وحل فيه هو وغيره لان هذا الاستثناء المنقطع لانك
اذا قلت جاءني القوم الا حمارا كنت مخرجا الحمار عن حكم
وحل فيه غيره لا من حكم وحل فيه هو وغيره لان الحمار غيره
واخل به المجيء واعلم ان قوله وهو مبتدأ وخبره اخراج الشيء
وهو اى اخراج مصدر مضاف الى المفعول وذكر الفاعل متروك
اى اخراجك شيئا قوله من حكم متعلق بالاخراج وقوله وحل
فيه غيره جملة فعلية مجرورة المحل على الوصفية لقوله من حكم وفي
المقام اعتراض قوي وبيانه انك اذا قلت جاءني القوم
الا زيدا فزيد لابد من ان يكون داخلا في قولهم اولا فان كان
الاول فيلزم التناقض لان نسبة المجيء قد نزعت عن زيد بحرف
قولك جاءني القوم لانه منهم فاذا اخرجته منهم بحرف مركب بالا
زيدا قد نفيت المجيء عنه فصار المجيء مشتركا ومنتفيا عنه وهذا
الاتناقض محض وهو باطل لان التنزيل مشتمل عليه كقوله تعالى
فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فاذا اردت بالف سنة
جميع الافراد جميع ما قوله لها فقد اخبرت بانه لبث الجميع فيستحيل
ان يخرج منه شيئا لانه يؤدي الى ان يكون اللبث افضل
من الالف وقد علم انه لبث الفا وان كان الثاني لنزر فرق خلاف
اجماع اهل اللغة لانعقاد اجماعهم على ان استثناء المتصل
اخراج ما لولاه لدخل فيه والجواب عنه ان المستثنى منه

يراد به الجميع بالنظر الى المفردات منه حكم بالاسناد وتأخر منه
المستثنى على التخفيف ثم حكم بالاسناد اذ لا يحكم على كلام المتكلم
بالاسناد الا بعد تمامه فلا يلزم التناقض لان دخول المستثنى في المستثنى منه
ثم اخراج بالا انما كان قبل اسناد الفعل اليه فقولنا جاءني القوم
الا زيدا بمنزلة القوم الخارج عنهم زيد جاءني والتناقض انما يلزم
ان لو كان الاخراج بعد الحكم بالاسناد وليس كذلك لان الحكم
بالاسناد بعد كمال المفردات وتمامها كما يحكم في بدل البعض
والاشتمال فتلا قلت ضربت زيدا رأسه اخبرت عن ايقاع
الضرب من غير تخصيص جزء منه فلو حكمت بتمام الاسناد قبل
ذكر الرأس ناقضت الا انك لم تحكم به الا بعد تمامه بالرأس
والمستثنى منتصب بالكلام الموجب التام وهو اي الكلام الموجب
التام هو الذي ليس فيه نفي ولا استفهام فانك اذا قلت
جاءني القوم فقد حكمت بوجود المجيء واوجبته فيكون الكلام
موجبا واعتبر به عن غير الموجب فانه يجوز فيه غير النصب
كما سيجيء وانما كان الاستفهام بمنزلة النفي والنهي لان من
اثبت لا يستغرق الجنس كما فيه يراد فيه اثبات فيه ايضا
نحو قوله تعالى هل من خالق غير الله واما يجب النصب
في الكلام الموجب لعدم جواز الابدال فيه لان البدل
يقوم مقام المبدل منه وعلم عمل فيه عامله فصار قولنا جاءني
القوم الا زيدا بمنزلة جاءني الا زيد فيلزم مجيء جميع العالم سوى

برأو بالجميع بالنظر الى المعنى وان غير حكم بالاستثناء فالخروج
منه المستثنى زيد وهو محال واعلم ان قوله والمستثنى ينتصب
في الكلام الموجب ليس جاريا على الاطلاق لانه قد لا يجوز النصب
في الكلام الموجب نحو جاءني القوم وسوى زيد قالوا ويجوز ان يقول وا
والمستثنى بعد الا ينتصب في الكلام الموجب ليئلا ينتقض وكذا
يجب نصب المستثنى اذا تقدم المستثنى عليه المستثنى منه لتقدم
جواز البدل فيه لان البدل لكونه من التوابع لا يتقدم على المبدل منه
وكذا يجب نصب المستثنى اذا تقدم على صفة المستثنى منه عند
الفراء نحو ما جاءني احد الا زيد خيرا منك فان الا زيدا مستثنى تقدم
على صفة وهي خيرا منك وانما يجب النصب عنده لان الصفة
كالجزء من الموصوف فكان تقديم المستثنى على صفة المستثنى منه
كتقديمه عليه فيجب نصبه واما عند سيبويه فيجوز الاستثناء
ويكون البدل لانه كلام تام غير موجب لان الصفة والموصوف
بمنزلة شيء واحد فاذا تأخر عن الموصوف فكانه تأخر عن الصفة
فكان تأخير المستثنى عن الموصوف بمنزلة تأخيره عن صفة
المستثنى منه لان الصفة كالعدم اذ المقصود هو الموصوف وهو
متأخر عنه وعند المبرد الاستثناء والبدل سواء اذ التقطع المستثنى عن
اي عن المستثنى منه فيجب نصب المستثنى لان بدل
الغلط لا يجوز في كلام الفصحاء اصلا لكن المراد منه علة النقض
في الكلام اذ ورد النقض على الترتيب لانه كبر اذ لا كلام

الموجب ثم ذكر تقديم المستثنى على المستثنى منه ثم ذكر المنقطع فاورد مثال الاول بقوله
نحو جاءني القوم الا زيدا ومثال الثاني بقوله وما جاءني الا زيد احد ومثال الثالث
بقوله وما جاءني احد الا حمار اذا المستثنى اذا كان من غير الموجب التام فانه
يجوز فيه النصب على الاستثناء والبدل والمراد بالتام ما يكون المستثنى منه
مذكورا واحترز بغير الموجب عن الموجب فانه لا يجوز الا النصب
كما عرفت وبالتام عن التام لانه لا يجوز فيه النصب والبدل بل
مرتب على حسب الاقتضاء العامل فان قيل ان ابى القوم عن
عن القيام عد الاعم والكلام غير موجب لثبوت النفي فيه لان ابى
يدل على النفي وتام لان المستثنى منه فيه مذكور مع انهم لم يجوزوا
فيه البدل والجواب عنه ان يقال لانسلم انهم لم يجوزوا البدل في
ولئن سلمنا ذلك لكن لانسلم انه غير موجب لان المراد بالنفي
ما حصل باداة النفي وليس كذلك والبدل هو الفصيح
اذ فيه يكون حركة المستثنى منه نحو ما جاءني احد الا زيد برفعها
بخلاف النصب على الاستثناء ولاشك ان سلوك طريق الموافقة اولى فيه
فيكون البدل هو الفصيح وبهذا قد تركت قيودا اخر ويبقى ان يقول بكذا في
المستثنى المتصل من غير الموجب التام الواقع بعد الا والبدل في المستثنى منه
غير متقدم وغير مراد وبه كلام يقتضي الاستثناء وغير متراخ عن
المستثنى منه واحترزنا بالقيد الاول عن المستثنى الواقعة بعد سوى

وما عداه وما خلا فانه لا يجوز فيه البدل وبالثاني عما وقع قبل المستثنى منه
فانه لا يجوز فيه البدل ايضا وبالثالث عن ما قام القوم الا زيدا ورد به
قول من قال قام القوم الا زيدا فان النصب هو المختار دون البدل لعدم
التطابق بين الكلامين وبالرابع عن نحو ما جاءني احد حين كنت تريد
جاءني ههنا الا زيدا فان البدل غير مختار لان البدل انما كان مختار لقصد
التطابق بين المستثنى منه في الاعراب ومع التراجي لا يظهر تطابق كذا
اعترض على صاحب لب الالباب سيد عبد الله التوابع لهذا غير
موجب التام واما غير الموجب الناقص فالشائع انه يكون الا فيه
بمعنى لا في المعنى لانها ناقصة تنفي ما يليق وينصب على حسب اقتضاء
العامل تقول في غير الموجب التام ما جاءني احد الا زيدا والا زيد الا زيدا بالنصب
على الاستثناء وتقول في غير الموجب الناقص بالرفع على البدلية ما رأيت
الا زيد والا زيد وتقول في غير الموجب التام ما جاءني الا زيد على البدلية لم رأيت
الا زيدا بالنصب على الاستثناء بالجر لحرف الجر وحكم غير حكم الاسم الواقع بعد الا على التفصيل
المذكور في الكلام الموجب التام جاءني القوم غير زيد وجاءني غير زيد احد
ما جاءني غير زيد احد الا بالنصب كما ينصب الاسم الواقع بعد الا في الكلام
الموجب وتقول في غير الموجب التام ما جاءني غير زيد بالرفع وغير زيدا بالنصب
كما يكون الاسم الواقع بعد الا كذلك في غير الموجب التام وتقول في غير الموجب
الناقص ما جاءني غير زيد بالرفع كما يرفع الواقع بعد الا فيه وما رأيت غير زيدا

بالنصب

بالنصب على المفعولية لرأيت وما مررت بغير زيد بالجر بحرف الجر ومثل اى مثل غير
سوى بالكسر مقصورا فانه يستثنى به ويجوز الضم والفتح وكذا سواء بالكسر ممدودا
ويجوز فيه [redacted] الفتح ايضا ولم يرد فيه الضم واعربها منصوبا دايما على الظرف وبيان
ظرفيتها ان العرب يجرى الظروف المعنوية فيجرى الظروف الحقيقة فيقولون
جلس فلان مكان فلان ولا يقولون الا بمشترة في الذهن مقدرة فتنصبون به
نصب الظروف الحقيقة ويستعملون سوى وسواء ايضا في مثل هذا الموضع
فيقولون مررت برجل سوى وبغيرون هكذا وعوضا منك فيلزم ان ينتقل
انتصاب المكان للظرف المعنوى واليه ما قال ابن الحاجب وحمل فيه على الغير
من الحمل على الشاذ وخالف صاحب المفصل ذهب اليه الكوفيون من ان ما يليس
بمنصوب بين على الظرف وانما يجوز استعماله سواء مبتدأ وفاعلا وصفة وخبرا
مثال الاول قولك ما يعاد وانت المشترى فان سواء مبتدأ وما بعده
ان يجعل ما بعدها وسواء خبر مقدم عليه ومثال الثاني قوله ولم يبق سوى
العدوان دناهم كما دانوا فان سوى وقع فاعلا لقوله لم يبق
بيان فاعله محذوف تقديره ولم يبق شئ سوى العدوان ممنوع ان يجعل
لا يحذف لكونه كالجزء من الفعل ومثال الثالث قوله وما ابالي قوم سواكم
حمال ميل فان سواكم مجرور تقديرا لكونه صفة لقوم ومثال الرابع قوله لا يبتغون
يسمن بينها سوى ليلة اذ رد الصبوح فان سوى ليلة مرفوع تقديرا
لكونه كذا في شرح التربية والحروف الداخلة على الجملة ثمانية ستة منها

منصوبها قبل المرفوع اى مرفوعها واثنان منها على العكس اى مرفوعها قبل المنصوب
فالتة التي كانت منصوبها قبل المرفوع تسمى حروف المشبهة بالفعل لانها
اشبهت بالفعل من وجوه الاول فى كونها ملازما للاسماء كالفعل والثانى
فى كون اواخرها مبنية على الفتح كالفعل الماضى والثالث فى كونها على ثلثة احرف
فصاعدا كالفعل ولما اشبهت الفعل من هذه الوجوه اجريت مجراه فى
ان جعل لها مرفوع ومنصوب وقدم منصوبها على المرفوع فقيل ان زيدا
اخوك كما تقول ضرب زيدا اخوك الا ان تقديم المنصوب هنا لازم فى غير
الظرف وشبهه جائز واما التزم فيها ذلك لانه ليس للحروف حظ فى العمل
انما هو محمولة على الفعل وفرع عليه فالقياس ان يلتزم طريقة واحدة
فلا يجوز فيها الوجهان ليكلا يجرى مجرى الفعل نحو ضرب زيد عمرا وضرب عمرو
زيدا واما كان تقديم المنصوب اولى لتكون ابعد من مشابهة الفعل
لان الاصل فيه ان يلى الفاعل فاذا اخر المرفوع حصل مخالفة هذه
الحروف للفعل واخطاط رتبتها على رتبته وجاز تقديم الخبر على الاسم
اذا كان ظرفا لانهم يجوزون فى الظروف مالم يجوزون فى غيرها
اعلم انه لو قال الاحرف من بدل قوله الحروف المشبهة بالفعل لكان
احسن لان الحروف جمع كثرة وهذه لا تستعمل الا فى ادنى العشرة
وهذه الحرف ليست الا تحت العشرة اللهم الا ان يقال
ان اطلاق جمع الكثرة فى موضع القلة على سبيل التجوز كقوله تعالى

فرد وفي موضع افراد وهي اي الحروف المشبهة بالفعل ان بالكسر وان بالفتح وهي
وهما موضوعان للتحقيق فالكسر اذا قلت ان زيدا قائم وكان وهي موضوعة
للتشبيه ولكن وهي موضوعة للاستدراك وهو تعقيب الكلام لدفع وهم من ينتهم بسببه
ولست وهي موضوعة وهي موضوعة للنفي ولعل وهي موضوعة للترجي والفرق
بين النفي والترجي ان النفي يجوز ان يستعمل فيما يمكن وقوعه وفيما لا يمكن
وقوعه نحو ليت الشباب يعود يوما فاخبره بما فعل المشيب والترجي لا يستعمل
الا فيما يمكن وقوعه اذ المحال لا يرجى وقوعه اعلم ان المصداق ورد في الكلام
المصنف البديعة اي النفي والنشر على الترتيب لانه ذكر اولا ان بالكسر ثم ان
بالفتح ثم كان ثم لكن ثم ليت ثم لعل فاورد مثال الاول بقوله ان زيدا منطلق ومثال
الثاني بقوله وبلغني ان زيدا ذاهب اي فذاك ومثال الثالث بقوله
كان زيدا الاسد اصله ان زيدا كالاسد فلما نقلت كاف التشبيه الى ما قبل ان
للعلم انها اوكد في الدلالة على هذا الكلام للتشبيه ثم ابدلت كسرة الهمزة
الفتح حفظا لنسب الكاف لكونه من حروف الجارة وهي مختصة بالمفردات
وهمزة ان تفتح في مكان المفردات فان قيل ان زيدا منطلق صحيح مع الكلام
تمام وتلك الهمزة تكسر في مكان بجملة فالجواب عنه ان ذلك المسلم الاول
الفاعد والصوري اسرع ظهورا من المعنوي فاذا وقع الاول يكون
اولى من الثاني ومثال الرابع بقوله وجاز لكن عمرو حاضر لهذا الكلام
يتيسر اذا كان بحيث لا ينفك احدهما عن الاخر ومثال الخامس بقوله ليت الشباب

يعود يوما فاخبره بما فعل المشيب اعلم انه لو قال ليت الشباب يعود لكان اول
وبيان الاولوية ظاهر علما من ان ليس كل مودود مرغوبا فيه ومثال المساواة من قوله
ولعل زيدا عائد اذ الفرق بين انما وان بعد اشتراكهما في افادة التحقيق ان ان المكسورة
مع اسمها وخبرها كلام تام مفيد بخلاف المفتوحة فانها لا تفيد بل تحتاج الى جملة
بمنزلة المفرد حتى يكون قبلها اي قبل المفتوحة مع فعل كعلمت او يكون قبلها اسم كقولك
حق ان زيدا منطلق وانما التزموا تقديم حق على ان المفتوحة مع اسمها وخبرها
لانهم لو اخروها لكان عروضة لدخول عليها نحو ان ان زيدا منطلق حق
وهذا ليس بجائز لامتناع اجتماع الحرفين المذكرين ان يكونا بمعنى واحد ولاجل
ان المفتوحة لا تفيد بل تحتاج الى جملة التي يدخل عليها بمنزلة المفرد تفتح ان اذا كانت
واقعة بعد لو نحو لو انك لو تستقيني لاكرمتك لان مع اسمها وخبرها فاعل لفعل
محذوف اي تقديره لو ثبت مجيئك لاكرمتك وانما لزم الفتح بعد لو لان الفاعل لا يكون
الا مفردا وتفتح ايضا اذا وقعت بعد لو لان ما بعد لو لا مبتدأ محذوف خبره
وهو لا يكون الا مفردا فاذا قلت لو لا ان زيدا منطلق لكان كذا فانك
قلت لو لا انطلاق زيد موجود لكان كذا لو كسرة لكان جملة والجملة
لا يصلح الاخبار عنها وايضا تفتح اذا كانت واقعة بعد علمت واخواتها
نحو ظننت لانك اذا قلت علمت ان زيدا عالم فكانك قلت علمت
علم زيد علم حاصلا الا انهما تركوا احد النعوتين مع ان لطول
الكلام بان وصلته فلما حذف الشارح بقي الاول وهو مفرد فلزم الفتح

بعد علمت

بعد علمت واخواتها وكذلك تفتح اذا كانت مضافا اليها نحو يعجبني قيامك
جالسا لوجوب كون المضاف اليه مفردا ان وقعت اللام في خبرها اي فاخبر
ان واخواتها كثرت مثالا كقوله تعالى والله يعلم انك لرسوله لان علمت
صار متعلقا اي كان عمله باطلا لفظا عند دخول اللام على خبرها نحو علمت
لزيد منطلق فاذا كان كذلك يكون ما بعده من تمام الجملة فتكسر وتدخل
ما والكاف على جميعها اي جميع حروف المشبهة بالفعل فتكفها اي تمنعها اي الحروف
الحروف المشبهة بالفعل عن عمل كقوله تعالى انما الله اله واحد لانه اذا اتصلت
بها صارت كالجزء منها فاخبرنا عن الشبه الذي هو علة بناء واخرها على الفتح
واتصال الضمير بها كاتصالها بالفعل اي اختصاص هذه الحروف بالاسماء بعد
دخول ما عليها فقد خرجت عن الجملة الفعلية ايضا كقوله تعالى انما يعمر مساجد الله
لان طلب الاسم كان شبه الفعل فبزوال الطلب لزوال الشبه فيبطل العمل لزوال العلة
كذا ذكره صاحب المقاليد في فرع من بيان السنة التي كان منصوبها قبل المرفوع
اخذ تبيين الاثنين الذين كان مرفوعهما قبل المنصوب فقال والاثنان اللذان
كان مرفوعا هما قبل المنصوب اي قبل منصوبهما ما ولا المشبهتان بليس قوله
الاثنان مبتدأ وقوله اللذان صفته وقوله ما ولا خبره مثال ما المشبهة بليس
نحو ما زيد منطلق ومثال لا المشبهة به نحو لا رجل افضل منك واشار بقوله المشبهتان
بليس الى وجه مشابهة ما بليس فمن حيث انهما لنفي الحال ودخولهما
على الجملة الاسمية ودخول الباء على خبرهما واما وجه مشابهة لا به فمن جهة انها
لا العلة اعلم اي فعلان لكونهما مشابهتين بليس ٦

انها للنفي دخولها على الجملة الاسمية الا ان مشابهة ما به اكثر من مشابهة لا به فما
تدخل على المعرفة والنكرة معا ولفظ لا لا تدخل الا على النكرة وانما اختصت
بالنكرة دون المعرفة لان دخولها على النكرة احق من دخولها على المعرفة لانها
في الاغلب لنفي الجنس وذلك لا يتصور الا فيها واذا اختصت النفي اي نفي عاد لا
بالاد قدمت الخبر اي خبر ليس اي على اسمها بطل عملها اي عمل
ما ولا مثال انتقاض بالا نحو ما زيد الا منطلق ومثال تقديم الخبر على الاسم
نحو ما منطلق زيد اما بيان بطلان عملها عند انتقاض النفي بالا
فلزوال المشابهة التي تعملان به عمل ليس واما بيان بطلان عملها عند تقديم
خبرها على اسمها فلئلا يلزم المساواة بين عملها وعمل ليس وهو ممنوع
لوجوب كون رتبة الاصل اعلى من رتبة الفرع بخلاف ليس فان عمله لا يبطل
وان تقدم خبرها منتقضا بالا وخبرها معدوما على اسمها لكونها فعلا صريحا ذلا وجه آخر
وهو اي ذلك الوجه الآخر ان ينصب الاول وان يرفع الثاني بها وذلك اي نصب
الاول ورفع الثاني اذا كان الاسم الذي دخل عليه لا مضافا الى نكرة او كان ذلك
الاسم مضافا عاملة اي مشابها للمضاف مثال الاول نحو لا غلام رجل كائن عندنا
ومثال الثاني نحو لا خير من زيد جالسا عندنا وانما تنصب لا اذا كان
الاسم مضافا او مشابها له لكونه بمنزلة ان وانما يكون النفي على هذه كما
يكون على نظيره وانما قال مضافا لا نكرة لان الاضافة الى هذا الباب الى المعرفة
ممتنعة لتعريف المضاف حينئذ ولا امتناع دخول لا هذه على المعرفة البتة اذا كانت

الاضافة لفظية لان ضارب زيدا الآن او غدا نكرة لعدم تعريف المضاف واما خبر لا فهو
مرفوع نحو لا غلام رجل كائن عندنا كما ان خبر ان كذلك ثم انهم اختلفوا في ارتفاعه
فبعضهم ذهب الى انه مرفوع بالحرف كما ان وبعضهم ذهب الى انه مرفوع بالخبرية
بما هو قبل دخول الا ولا عمل للحرف فيه تمسك الاول ان محذوف اخذ وان فوجب
ان يرفع خبر كان وكذا ان معنى المنفي فيها يقتضي مضمون الجملة فوجب ان يكون
عاملا في طرفاه تمسك الثاني لان فرع عليه ان فوجب ان يكون مساويا
له في عمل لا لحظ درجة الفرع عن الاصل واعلم ان مذهب الجمهور اثبات
الخبر في هذا الباب وبنو تميم فانهم لا يثبتون الخبر في كلامهم بل يحذفون حذفا
لازما كما حذف الخبر في قولهم لولا زيد لكان كذا واما النكرة المفردة فمبنية معها
اي مع لا على الفتح ان كان منصوبا بالفتح نحو لا رجل في الدار وعلى الكسر ان كان
منصوبا بالحرف كالتثنية والجمع نحو لا رجلين ولا مسلمين ومن هذا ظهر ان المصنف
لو قيد البناء على الفتح بما قيدناه لكان اصوب فالمراد بالمفرد ههنا ما يقابل
المضاف لتناوله التثنية والجمع وقد سبق الاشارة الى العلة الموجبة للبناء
العارض واحترز بالنكرة عن المعرفة فانها ليست بمبنية وبالمفرد عن المضاف
والمشبه فانهما غير مبنيين والعلة الموجبة لعدم بناء المعرفة والمضاف والمشبه
به ستعرفه ايضا ويقال له اي لا رجل في الدار لنفي الجنس لان رجلا يشتمل على
الجنس على سبيل البدل فقولك جاءني رجل مصلح لكل واحد من الامة فيكون
زيدا او عمرا او بكرا او لا يزيد الكثير من واحد قال صاحب المفتاح وفي قوله لنفي الجنس

نوع من التجوز لانه في حكم الجنس الذي تحت الجنس الامر انك اذا قلت لا رجل في الدار انك نفيت
حكم الرجل وهو كينونته في الدار لا نفي كان كررت لفظ لا مع النكرة المفردة جاز في اسم تلك
المفردة الرفع والنصب والتكرير مثاله لا حول ولا قوة الا بالله جاز الرفع مع التكرير في
هذا المثال لانه مبني على السؤال كان يقال أحول أم قوة بغير الله فتقول لا حول ولا قوة الا بالله
ويجوز في هذا المثال الحكمة اوجه الاول فتحهما بان يجعل لا مع المعطوف لنفي الجنس ويقدر لهما خبرا
واحدا عند سيبويه فيكون الكلام جملة واحدة لان لا التي كان اسمها مفتوحا لا تعمل عمل الثاني في الخبر
عنده ويجوز ان يقدر خبران عنده ايضا واما عند غيره فيجعل لا مع المفتوح اسما في الخبر فيجوز
ايضا ان يقدر لهما خبر واحد لان الاول والثانية وان كانتا عاملتين الا انهما عاملتان مختلفتان
فيجوز ان يجعلا مع اسم واحد عملا واحدا كما في قولك زيد لا بخيل ولا جبان ويجوز ان يقدر لهما
خبران ايضا وثانيهما نصب الثاني مع فتح الاول بان يكون الاول نفي الجنس ويكون الثاني معطوفا
على لفظ الاول ولا يجوز على هذا ان تقدر لها خبرا واحدا عند سيبويه لان خبر لا حول مرفوع عنده بالابتداء
وخبر لا قوة مرفوع بلا لان الناصبة لاسمها عاملة في الخبر بالاتفاق فلو قدرت لها خبرا واحدا لزم
ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين وهو غير جائز وثالثها رفع الثاني مع فتح الاول على ان يكون الثاني
معطوفا على محل الاول وعند سيبويه يجوز ان يقدر لها خبرا واحدا لكونه خبر المبتدا او عند
غيره لا بد لكل واحد خبر لئلا يلزم اجتماع العاملين وهما الابتداء او لفظ لا على ما مر
واحد ويجوز ان يكون لا في هذا الوجه بمعنى ليس ورابعها رفعهما معا لانه يجوز الغاء لا هذه لضعفها
في العمل لانها تعمل بالشبه وما قوي بالشبه عمله ضعيف مع حصول شرط الالغاء وهو
التكرار فيكون الاسمان مرفوعين بالابتداء ولا الثانية اما زائدة او عاطفة غير عاملة

ويجوز

ويجوز ان تقدر لهم معا خبر واحد دان يقدر لكل واحد خبر عند سيبويه وغيره
لانه لا عمل لها الا بتداء وهما سيان رفع الاول ورفع الثاني على ان يجعل الاول
بمعنى ليس والثانية غير ملغاة ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد عند سيبويه وعند
غيره لا يجوز هكذا يجب ان يعرف هذا المقام فانه من المواضع التي زالت فيها
اكثر الاقدام واما المعرفة المفردة فلا يقع بعدها اي بعد كلمة لا الا مرفوعة وهي
اي لا المكررة مثالها نحو لا زيد في الدار ولا عمرو اما وجوب الرفع فلزوال المشابهة
التي تحصل بها لامتناع كونها لنفي الجنس عند هو لها على المعرفة واما وجوب التكرار
فليكون التكرار جابرا لما فات عند من نفي الجنس الذي لا يمكن اثباته في المعرفة
والحرف الثالث في الفعل المضارع تسعة اربعة منها اي من تسعة تنصبه اي الفعل المضارع
وخمسة منها تجزمه اي الفعل المضارع اما الحروف التي تنصب الفعل المضارع فهي ان المصدرية
واختص بالمصدرية لعدم ان الزيادة والمفسرة المخففة والواقعة بعد ما ظننت
فان كل منها لا تنصب وهي اعني ان المصدرية انما نواصب المضارع لكونها
مشابهة بان التي هي من الحروف المشبهة بالفعل من حيث اللفظ وتغيير الجملة
التي بعدها الى المصدرية ولن وهي موضوعة للتأكيد النفي في الزمان المستقبل نحو لن
اكلم اليوم زيدا فانه افاد تأكيد النفي في الوجود لانك لو قلت لن يخرج زيد كنت نافيا
خروج زيد فقط ولا دلالة له على التأكيد وقيل انها للتأكيد اي لن تؤبد نفي ما دخلت هي عليه
وهو باطل ومما يدل على بطلان التعليق كقوله تعالى فلن ابرح الارض حتى يأذن
لي ابي او يحكم الله لي وهو خير الحاكمين لان تأكيد النفي يجوز ان يكون مؤبدا وغير مؤبد
وكي وهي فعل للتعليل اي لتعليل ما قبلها واعلم ان بعضهم الى انها ذهب الى ان الحرف

الناصب هو ان بعده فقط والباقي تنتصب باضمار ان بعدها وذهب الاكثرون
الى ان ان ولن واذن كلها مستوية الاقدام في النصب في الاول لشبهه بكي لان
اصل لن لا ان واذن اه ان على الاصح فلو اظهر بعدها ان لزم حصول ما ليس
بمنتظر اليه وهو الشكر اذ لو اظهر بعد كي لكانت كي حرف جر لانها صار بها يسبك ما
بعدها بمصدر دخول اللام عليها نحو قوله تعالى لكيلا تاسوا فلو كانت حرف الجر على قياسه لدخل اللام
بعطه كما ذكرنا فكذا الملزوم وزيف بعضهم هذا القول بانهم لو كان اصل لن لا ان
كما جاز تقديم ما خبرها عليها لان ما خبرها لا يتقدم عليها لكنه جائز بدليل
صحة قولك اما زيدا فلن اضرب وهذا التزييف ليس بشيء لان لا نسلم لزوم
ذلك لان احكام الحروف ومعانيها قد تتزول بتركيب البعض كما ان لو اذا
ركبت مع لا يبطل معناها ومعنى لو وحيث معنى التخصيص عند النحاة اصلها
لا فابدلت الثون من الالف والاول اصح لانها على تقدير الابدال لم يبق لفظ
عاما يدل على تاكيد النفي بخلاف الاول واورد اللبن والشمر مرتبا لانه قد ذكر
ظهر فكر اولا ان المصدرية ثم ان ثم كما فاورد مثال الاول بقوله تقول احب
ان تقوم بالتاء ولا يجوز بالياء وبدليل تقدير المصدر اياه بقوله اي قيامك
ومثال الثاني بقوله ولن تفعل ومثال الثالث بقوله وجئتك كي تعطيني حقي اي
مجيئك معلول باعطائك والرابع من الحروف الناصبة للفعل المضارع اذن
اصلها اذان مرادهم اذا ان جواب باعتبار القول وجزاء باعتبار الفعل كقولك
اذن اكرمك لمن قال انا آتيك واللام في لمن يتعلق بقولك وانما تنتصب
اذن الفعل المضارع اذا كان الفعل الذي حصل بعدها آتيا بعد ان مؤخرا عنها اي اذن

الاصل

غير معتمد على شئ حاصل قبلها اى قبل اذن فان اعتمد الفعل الواقع بعدها على شئ
حاصل قبلها بطل العمل اى عمل اذن كقولك انا اذن اكرمك بالرفع ولا يجوز بالنصب
لان الفعل المعتمد على شئ قبل اذن وهو انا فهو جائز النصب لتزم وجود المبتدا بدون
الخبر وهو ممتنع ولو رفع لزم الغاء عمل اذن وهو جائز لان اذن ليس قد يوضع
على ان العمل حتى لا يجوز الغاؤها البتة كما كان ان كذلك لانها قد يقع في موضع لا
يكون لها عمل نحو انا اذن فاعل كذا ايضا يبطل عملها ان اعتمل على الشرط
او القسم مطلقا اى سواء كان قبل او بعدها نحو ان تاتني اذن اكرمك ولا يجوز
فيه الا النصب بل يجب الجزم اذ شرط قبله يستدعي الجواب ولو نصب
يبطل حكم الشرط وذلك ممنوع فان الشرط بدون الجزاء غير مفهوم وبطلان عمل
اذن جائز كما مر وكذلك اذا وقعت والله ان لا فعل فينفي عمل اذن ايضا لان الفعل
الواقع بعدها معتمد على اليمين واعمالها يبطل حكم اليمين كما يبطل حكم الشرط وكذا
اى بطل عمل اذن اذا اريد به اى عمل فعل الواقع بعدها اى بعد اذن الحال وان
لم يعتمد على شئ قبل وان فيه للوصل مثاله نحو اذن اظنك كاذبا بالنصب على حد ظننتك
حال الظن لان نواصب المضارع مبنية على الاستقبال الا يرى ان ان ولن وكي
لا خلص لهن في الحال واعلم ان المضارع قد ترك شرطا آخر لعملها وهو علم
الفصل بينها وبين معمولها لانه لو فصل لا تعمل وان لم يعتمد الفعل على شئ قبلها
ولم يرد به الحال لفظها فلا يقال اذن في الدار اكرمك الا بالرفع وان من
زيد
بينها اى من نواصب المضارع تدخل على الفعل لفظا نحو عجبت من ان ضرب
زيد عمرا من قبل ان اصل نواصب المضارع هو ان اخواتها تعمل مضمرة بها

فی کان قویا فیدخل علی الماضی و تضمر ان بعدہ ستۃ احرف وہی ای تلک الستۃ
حتی ولام کی و معناہا معنی کی و ہو کون ما قبلہا سببا لما بعدہا فلہذا
سمیت بلام کما قیل والاولی ان یوضع موضع لام کی لام الجر حتی یدخل
فیہ لام کی ہذہ واللام التی للصیرورۃ والزائدۃ اذ کلاہما ینصب المضارع بعدہا
باضمار ان مثال الصیرورۃ نحو قولہ تعالی فالتقطہ آل فرعون لیکون لہم عدوا
وحزنا ومثال الزائدۃ نحو قولہ تعالی یرید اللہ لیبین لکم فان ہذہ اللام زائدۃ
بمعنی ان یبین لکم لکونہ مفعول یرید ولام الجحد وہی اللام الزائدۃ لتاکید النفی
الداخل علی کان الماضیۃ المنفی سواء کان لفظہا ماضیا ایضا کقولہ تعالی وما کان
اللہ لیعذبہم وانت فیہم او مضارعا کقولہ تعالی لم یکن اللہ لیغفر لہم وانما
سمیت لام الجحد بہذا بعد النفی اذ الجحد عبارۃ عن نفی ما تومہم ذکرہ مثبتا وا
والفضل لہذا اللام کی ولام الجحد ان الاول للتعلیل وہذا اللام لیست کذلک وان الاول
یوطرحت من الکلام یخل المعنی المقصود بخلاف لام الجحد وان النافی لا یذکر الا بعد
نفی داخل علی کان المذکورۃ تلک اللام لیست کذلک واو الخ بمعنی الی او الا
وجہ عدولہ عن عبارۃ الاکثرین وہی او بمعنی الی ان انہ لو کان بمعنی الی ان
یضمر ان بعدہا فیکون تقدیر قولک او تعطینی حتی الی ان تعطینی حتی وہذا یؤدی
الی الفساد فلذلک عدل عنہا وقال او بمعنی الا بغیر ان وہو فاسد لذلک الفاسد ایضا او
الصرف ویقال لہا واو الجمع اما وجہ تسمیتہا بواو الجمع فلکونہا بمعنی مع
واما وجہ تسمیتہا بواو الصرف فلا تصرف احد الشیئین عن الاول لما فرغ

عن تعدادها شرع في امثلتها واورد امثلتها على الترتيب المذكور
في المتن فقال في مثال حتى نحو سرت حتى ادخلها فكانك قلت حتى ان ادخلها
والدليل على ان الفعل الواقع بعدها منصوب باضمار ان قوله واويتها الدال
على ان بعدها حتى المضيق ويخلو العذر ان كان المضيق مجرورة بحتى ويخلو معطوف عليه
وهو منصوب واذا لم يكن نصبه بان مضمرة بعدها لما جاز العطف على المجرور
والا لكان حتى في موضع واحد جارا وناصبا وهو غير جائز وفي مثال لام كي
نحو جئتك لتكرمني فكانك قلت لان تكرمني اي مجيئك لكي سبب لاكرامك
وفي مثال لام الجحد نحو ما كان الله ليعذبهم اي لان يعذبهم واعلم ان
بعد لام كي ولام الجحد انهما جارتان فلو لم يضمر ان بعدهما لزم دخول
حرف الجر على الفعل وهو ممنوع لانه من خواص الاسم كما عرفت في صدر
وفي مثال واو الجمع بمعنى الى او الا نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي الى ان
تعطيني حقي او الا تعطيني حقي واعلم ان بعد واو لا بمعنى الى او الا دائما ما
كان يلزم ان بعدها حتى يكون الفعل معها في قوة المصدر لاختصاصها بالتين
الكلمتين بالاسماء وفي مثال واو الصرف نحو لا تاكل السمكة وتشرب
اللبن واعلم ان بعد واو الصرف لم تعمل ان نفسها اذ لو عملت فلا
يخ اما ان تعمل الاول لان المعنى الذي وضعت له هو العطف
ولا يعمل الناصب شيئ من حروف العطف ولا الى ان تعمل باعتبار انها
لان المعنى العارض لها هو معنى مع ومن المعلوم ان مع لا تعمل

النصب في الفعل وانما قلنا ان واو الصرف بمعنى مع لان قولنا لا تأكل
السمكة وتشرب اللبن في قوة قولنا لا تأكل السمك مع شرب
اللبن فلو ان تأكل السمك على حدة وتشرب اللبن على حدة لا الجمع
بينهما في وقت واحد واذا اريد المنع عن كل منهما يقال لا تأكل السمك
وتشرب اللبن بالجزم اي لا تشرب اللبن والفعل الواقع بعد واو الصرف
مع ان المضمرة منصوب المحل على انه مفعول معه واذا رفعته فقلت وتشرب
اللبن فيكون تقديره وانت تشرب اللبن فالواو للحال فعلى هذا
يكون الجمع ممنوعا كما اذا قلت لا تأكل السمك وانت تشرب اللبن
الفعل المضارع بعد يا باضمار ان الناصبة جواب الاشياء الستة
وهي الامر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض وانما اشترط
احد هذه الاشياء الستة لان سببية ما قبلها لما بعدها انما يتحقق عند تحقق
احد هذه الامور ومثال اللام لخوزر ثم فاكرمك اي فان اكرمك والمعنى
ليكن منك زيارة فاكرام لك بعد ومثال النهي نحو قوله تعالى ولا تطغوا فيه
فيحل عليكم غضبي اي فان يحل تقديره لا تكن منك طغيان فانه حينئذ
يحل غضبي ومثال النفي نحو ما تأتينا فتحدثنا اي فان تحدثنا تقديره
كم يوجد منك اتيان سببا الى الحديث ومثال الاستفهام نحو اين بيتك
فاذورك اي فان ازورك والمعنى ليكن منك تعريف بيتك فزيارة ومثال
التمني نحو ليت لي مالا فانفقه اي فان انفقه والمعنى ليت حصول مال لي منه

فانفاق

فانفا قامنع ومثال العرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا اى فان تصب خيرا
تقديره الا يكن حبرك منك تنزل فاصابة خير منك وهو اخص العرض قريب
من التحضيض لانك اذا عرضت عليه النزول فقد حثثته ولاحته الا على حاتوه
وتتمناه ولكنه ليس باستفهام لانك لا تقصد قبل الا تنزل ان تستفهم عن
النزول وانما قصدت ان تذكره له وتعرضه عليه فتحط وسبب اضمار ان بعد الفاء
ان الحروف العاطفة لا تنصب فيلزم اضمار ان ويجب ان يكون ما قبل الفاء
وغيره من العاطفة الناصبة باضمار ان ويجب ان يكون ما قبل الفاء في تقدير
المصدر ايضا ليدل يلزم عطف الاسم المؤول بان على الفعل وعلامة صحة الجواب
بالفاء ان يكون المعنى ان فعلت فعلت وداره به يكون الاول سببا للثاني لا
ان يكون باضمار ان الشرطية لما فرغ من صور نواصب الفعل المضارع شرع
في بيان جوازمه فقال والجازم له اى للفعل المضارع لم ولما التي ليست بمعنى
الا ولا بمعنى حين بل لنفي الماضي معنى قوله وفي لما توقع اشارة الى الفرق بين
لم ولما بعد ان يكون الفعل بهما مجزما اى الفرق بين لم ولما ان في لما توقعا
ليس في لم لان لما نفي قد فعل ولم نفي فعل فلما في النفي بمنزلة قد في الاثبات
وفي قد معنى التوقع فكذلك في لما تقول لقوم ينتظرون ركوب الامير قد ركب
ولما يركب وان في لما استغراقا واستمرارا ليس في لم تقول ندم فلان ولم
ينفعه الندم اى عقيب ندمه واذا قلت لما ينفعه الندم افاد استمرار عدم
النفع الى وقت الاخبار وفي لما يجوز حذف الفعل ولا يجوز مع لم تقول

ولما اى ولما يخرج زيد ولا تقول خرجت ولم لانه بمنابة قد فما قد فعل
وجوز حذف الفعل مع قد كقوله وكان قد فيجوز حذفه فمع لما ولان اصل لم
زيدت عليه ما فناب مناب الفعل وقد جاء حذف الفعل مع لم شاذا
كقوله ان وصلة وان لم اى وان لم تصل اعلم ان الجزم القطع وسميت
هذه الحروف جوازم لقطعها عن الفعل حركته او بعض حروفه وانما عملت
الجزم دون الجر لانها لما كانت موضوعة لانتقال المضارع الى الماضي
مشابهة ان الشرطية في الانتقال فاعطيت عملها وهو الجزم فان قيل
فلم لم يجز دخولها على الماضي كما جاز دخول ان الشرطية عليه والجواب
عنه ان وضع لم للانتقال المذكور خاصة ولذلك لا يحصل بدخولها على الماضي
بخلاف ان فانها لم توضع للانتقال المذكور واعلم ان الجوازم تنقسم
الى قسمين قسم يجزم فعلا واحدا وقسم يجزم فعلين معا فمن الاول
لم ولما كما ذكرنا ولام الامر وهو احتراز عن لام الجر ولام ان المؤكدة فانها
لا يجزم ان الفعل وانما كسرت بهذه اللام مع ان الاصل في الحروف الموازنة
على اتجاه واحد ان يفتح على ما عرفته فرقا بينها وبين لام الابتداء انما عملت
الجزم لانها مشابهة بلام الجر صورة لكنه لدخوله الفعل لم يعمل عمله بل ما هو
مقابله وهو الجزم اولانه مشابهة بيان الشرطية فانه لزوم المضارع
ونقل معناه منه الى الانشاء اقول قوله للغايب حشو فسد
اما بيان كونه حشوا فلانه لا طائل تحته واما بيان كونه مفسدا فلانهم

ان لام الامر لو لم يكن للغائب كما في طب المجهول وكما في قوله تو فلتفرحوا
قوله وم فلتصفوا اصفوكم لم يكن جازما والامر بخلافه ولا التي في النهي
واحترز به عن لا التي في النفي فانها لا تجزم لا الفعل وانما عملت لا في النهي
الجزم ايضا لانه مشابه بان الشرطية من حيث النقل لانه لنقل الاخبار
الى الانشاء وان الشرطية تنقل الفعل من الجزم به الى المشكوك فيه ومن الثاني ان
التي في الشرط والجزاء وهو احتراز عن ان المخففة من المثقلة وان النافية
وانما علمت ان الشرطية الجزم لانها تدخل على الجملتين وتجعلها بمنزلة جملة
واحدة فيحصل الثقل بطول الكلام فتعمل ما فيه خفة وهو السكون لانه في موضع
الثقل التي تقول في الفعل الذي دخل عليه لم لم يضرب وفي الفعل الذي دخل عليه
لما لما يضرب وفي الفعل الذي دخل عليه لام الامر ليضرب وفي الفعل الذي
دخل عليه ان في الشرط والجزاء ان تخرج اخرج وهما اي الشرط والجزاء حرفان
اذا كانا اي الشرط والجزاء مضارعين ان تضربني اضربك بجزم الفعلين
معا ان كانا اي الشرط والجزاء ماضيين لم يظهر فيهما اي في الشرط والجزاء
الواقعتين ماضيين الجزم لعدم الاستحقاق الماضي الاعراب بها نحو ان خرجت
خرجت وان كان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا جاز فيه اي في الجزاء الرفع
والجزم نحو ان اكرمتني اكرمك اما الجزم فظاهر واما الرفع فلان ان لما لم يعمل
في الاول الذي هو الشرط اجتاز ان لا يعمل في الثاني الذي هو الجزاء لكونه تابعا
للشرط وعليه اي على رفع الجزم الذي وقع مضارعا قوله اي قول الشاعر وهو وان اتاه
خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم فان الشاعر الفصيح رفع الجزاء لو لم يكن رفعه

مختار والما اختاره الفصيح لا الفصيح لا يختار الا الفصيح فكان بعض النحويين الجزم اذا
او علة عدم العمل في الشرط كونه ماضيا غير مستحق الاعراب وتلك العلة مفقودة
في الجزاء فتظهر تاثيران فيه وان كان الشرط مضارعا والجزاء ماضيا جزم
الشرط لاستحقاقه الاعراب لا الجزاء لعدم استحقاقه واهل المصدرة الى هذا القسم
ومجئ الجزاء بالفاء اذا كان اى الجزاء جملة اسمية لان الجزم ليس ممكن فوجب
ادخال الفاء عليه ليدل على وقوعه جزاء لا من الشرط او كان امرا فان
الجزم ايضا غير ممكن لكون آخره سبيل جعله جزاء فلا بد من الفاء ليدل على
وقوعه جزاء من الشرط او كان نهيا لكون الجزم فيه غير ممكن لعامر
في الامر فوجب ادخال الفاء ليعلم جزاء من الشرط او كان دعاء او الجزم
فيه غير ممكن ايضا لانه اما بصيغة الامر او الماضي والجزم لا يمكن فيهما
اما الاول فلما مر واما الثاني فلما سيجئ او كان ماضيا صريحا او حكما
بالصريح عن نحو ان خرجت فانه ماض لكنه ليس بماض صريح لكونه
في تقدير الاستقبال واذا دخلت امس يكون ماضيا صريحا لعدم
امكان تقدير الاستقبال واما كان الماضي الصريح بالفاء لانعدام
تاثير اداة الشرط فيه لانه لم تنتقله الى الاستقبال فلا بد له من
الفاء ليدل على وقوعه جزاء من الشرط مثال الجملة الاسمية الواقعة
جزاء بالفاء نحو ان تاتني فانت مكرم نحو ومثال الامر الذي وقع
جزاء جرد بالفاء نحو ان لقيته فاكرمه ومثال النهي الواقع جزاء بالفاء
نحو ان اتاك فلا تهنه ومثال الدعاء الذي وقع جزاء بالفاء نحو ان فعلت

كذا فجزاك الله خيرا ومثال الماضي الصريح الواقع جزاء بالفاء وان احسنت
الى يوم اليوم فقد احسنت اليك امس ويجزم اى الفعل المضارع بان حال
كونها مضمرة في جواب الاشياء الستة التي هي بالواو وهي الامر والاستفهام
والنهي والاستفهام والنفي والعرض الا النفي مطلقا اى في مجموع صورة النفي
لما سيجيء ولا النهي في بعض المواضع اى في بعض المواضع الذي يكون المعنى
فيها على تقدير ان مثال الامر ائتني اكرمك بالجزم لانه جزاء شرط محذوف
لدلالة الامر عليه لان المعنى ائتني فانك ان تأتني اكرمك فحذف ان تأتني
لقيام الامر مقامه وانما قلنا ان المعنى كذلك لانك لما امرت بالزيارة
ثم انشيت بعد باكرمك بجزمه ما فهم انه جزاء للزيارة ان وجد ازاد الى طيب
كذا في شرح الزينية ومثال الاستفهام ايبن بيتك ازرك اى ان عرفت
بيتك ازرك ومثال النفي نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك نحو ان لم
تفعل الشر يكن خيرا لك ومثال النهي نحو ليت لي مالا انفقه والمعنى ان
يكن لي مال انفقه ومثال العرض الا تنزل فتصب خيرا والمعنى
والمعنى انك ان تنزل تصب خيرا ووجه الضمان بعد هذه الاشياء
الستة ان هذه الاشياء المذكورة تشارك الشرط في كونها غير ثابت
الوجود لكونها غير مجزوم المعنى كالشرط الذي هو كذلك وعلى خطر ان
يكون وان لا يكون فيكون مثلها لاجل ذلك نائبة عن الشرط المحذوف
فتجزم جوابها كما تجزم الشرط نحو ائتني اكرمك ياء وحلك قوله بالجزم
دلالة من الامر

يتعلق بقوله ولا يجوز اى ولا يجوز ان يقال ما قام زيد ولا قعد من الاسماء الملك
في هذا المثالين بالجزم لانك اذا جزمتهما فلا يخ اما ان يقدر النفي او الا
ثبات لا سبيل الى الاول لان عدم الاتيان لا يقتضي الحدوث وعدم الا
قدم لا يقتضي الاكل ولا سبيل الى الثاني ايضا لان النفي لا يدل على الاثبات
فلهذا لا يجوز الجزم في النفي مطلقا والنحاة في بعض المواضع ومنه السماعية اتى
بخبر الفعل المضارع على معنى ان وهي السماوات تجزم الفعل المضارع على معنى
ان ستة احدها من وثانيها ما وثالثها اى ورابعها متى وخامسها اين وكذا
انى وسادسها مهما وثامنها حيثما وتاسعها اذما تقول في مثال من يضرب
اكرمه وفي ما ما تفتح اصنع وفي اى ايهم يكرمني اكرمه اعلم ان وضع هذه
الاسماء للايجاز والاختصار ببيانه انك اذا قلت من تضرب اضرب
كان حقه ان يقال ان تضرب زيدا اضرب زيدا وان تضرب عمرا اضرب
عمرا وان تضرب خالدا اضرب خالدا وان تضرب بكرا اضرب بكرا
الى مالا نهاية له فاتى بما يعم عام يتناول الجمع وانما يكون اى اى ابدا الى
واحد او احد من اثنين او واحد من جماعة ولهذا اضيف الى المعرفة
لم يضف الا الى اثنين فصاعدا فلكون النكرة شائعة اضيف اليها
واحد كانت او اثنين او جماعة كذا صاحب الضوء ويدل على
كونها اى يدل على كون تلك الاشياء التسعة اسماء انك تذكر
تذكر الضمير بها اى تلك الاشياء المذكورة تدخل حرف الجر عليها

وتكون

وتنون بعضها وتضيفه بضم الثاني الذي في الاول جميعا مثال ما دخل
عليه حرف الجر عليه نحو بمن تمر ر امرر فلما دخل حرف الجر عليها علمنا
انه اسم لان ما دخول لحرف الجر من خواص الاسم ومثال الاضافة
نحو ايهما ومثال ما دخل عليه التنوين نحو ايا ما تدعوا ومثال ما دخل
عليه من نحو متى نحو ايا ما وايم لم يذكر مثال الاسماء لان ذكره قبل
فاستغنى عن ذكره واعلم ان الدليل الذي ذكر المصنف لكون هذه الاشياء
اسماء لا يعم جميع هذه الاشياء بل يخص بعضها لان متى واذ ما وحيثما
لا تدخلها شيء من ذلك الدليل المذكور والدليل العام على اسميتها ولا
تها افادة معنى المجازاة على معان يتصور استقلالها بتعريفها
لولا مقارنتها معنى المجازاة بخلاف ان الشرطية فانها مفتقرة
على افادة معنى المجازاة ويدل على اسميتها ايضا انها لا تتغير عن
الاعراب للمحل والحرف لا يكون لها اعراب لوجهاء ومعنى حيثما مثل
معنى اين نحو حيثما تجلس اجلس ومعنى اذا ما مثل معنى متى نحو اذا ما
تخرج اخرج واعلم انها انما تجزمان اذا كان معهما اي مع حيث
واذ لفظ مالا نحو لم يكن معهما ما الفيقتا اذ ما دخلتا عليه ومنها اي
من السماعية اسماء تنصب اسما نكرة على انها اي على ان ذكر الاسم
النكرة تمييز وهي اي تلك الاسماء التي تنصب اسما النكرة على انه تمييز اربعة
اولها اي اول تلك الاربعة لفظ عشرة او اذا ركبت مع احد اي تسعة
اي الى تسعة عشر نحو احد عشر وهما وتسعة عشر رجلا فان احد
عشر وتسعة عشر تنصب وهما على انه تمييز فانها وانما تنصب

تمييزها لانها تختتمت بالتنوين تقديرا وان كان الاسم في الاصل
حقه التنوين ثم منع منه لعلة عارضة فلهذا انتصب التمييز والمعدود عندهم
بمنزلة الملفوظ والثاني من تلك الاربعة التي تنصب اسما نكرة على انه
تمييز كم الذي في الاستفهام قوله عشر العدد متعلق بالاستفهام نحو كم
رجلا عندك وكم يوما سرت كانك قلت عشرون رجلا عندك وكم
تثنون في الاول وكانك قلت اعشرين يوما سرت ام ثلثين
في الثاني واما ينصب كم في الاستفهام كم في الاستفهام المميز لانه تام
بالتنوين مقدم والكونها اسماء وستحاق الاسماء التنوين في الا
صل واما كم الخبرية فانها تضاف الى المميز مفردا كان ذلك المميز
او مجموعا نحو اى كم الخبرية تنقيضة رب لانها لتقليل وكم الخبرية
للتكثير تقول اذا كان مميز كم الخبرية مفردا كم رجل لقيته فان ميزتها
بهنا رجل وهو مفرد وتقول اذا كان مميزها جمعا كم رجال لقيتهم
فان ميزتها فيه رجال وهو جمع فان قيل ما السبب في تخصيص
المميز بهنا المنصوب بالاستفهام والمجرور بالخبر فالجواب عنه ان
كم في الخبر لا يكون الا للتكثير فيجري مجرى العدد المكثر وهو المائة
والالف وان كم في الاستفهام لا تختص بالمقلول بالكثرة اذ الامران
جائزان عند الاستفهام فيجري مجرى العدد الوسط وهو مرتبة العشرة
والثالث من تلك الاربعة التي ينصب اسما نكرة على انه تمييز هو
كاى وهما نعني كم الخبرية اذا انها تنصب مميزها لانها قد تمت
بالتنوين وفيها ابهام كما في مثل راقوه خلا ولم تحمل على كم الخبرية

الخبرية لميزان الاجزاء بخلاف كم الخبرية كما للفرق بينها وبين كم الاستفهامية
وكاي لا يجي الا للخبرية فلا حاجة الى الفرق مثال كاي نحو كاي رجل
عندي ينصب رجلا وفيه اي وفي كاي ست لغات مثال المذكورة وهي
اكثر استعمالا من غيره لاصالتها ومنها كاءٍ بوزن كاع ومنها كيٍ بوزن
كيع ومنها كائي بوزن كعي بامكان الهمزة وحذف احدى
الياءين ومنها كاءٍ بوزن كيع بحذف الياءين واستعمالها اي
استعمال كم الخبرية واستعمال كاي مع لفظة من كثيرا لان من للبيان
والمميز ايضا للبيان فناسب ان تكثر استعمالها معها مثال استعمال من
مع كم الخبرية نحو قوله تعود كم من هلك في السموات ومثال استعمال من مع
كاي نحو قوله تعود كاي من قرية اهلكناها والرابع من تلك الاربعة
انما صحت للاسم النكرة على التمييز كذا اذا اكتفى به اي بكذا عن العدد والمعدود
لا عن الحديث والحال به تقول عندي كذا درهما بنصب درهما
كما تقول عندي عشرون درهما مثلا واعلم ان كذا مركبة من كاف
التشبيه وذا التي لهذا الاشارة كما ركبت تعيم حكم الكاف وهو جمع مع
التشبيه كما في كاي وكذا تغير حكم ذا ولذا استوى المذكر والمؤنث لا تقول
في كذه كما يقال في هذا هذه وانما تنصب مميزها لانهم لما اضافوا
الكاف عليها صار بمنزلة اسم مضاف كقولك كم مال السماء قدر
راحة سحابا ومن السماعية العاملة في الاسماء كلمات تسمى اسماء
الافعال قوله كلمات مبتدأ وتسمى الى اخره صفتها ومن السماعية خبرها
مقدما عليها والدليل على اسميتها دخول التنوين على بعضها وعدم

بمعنى المصدر لواحد منها فلو كانت افعالا لبناها وبعضها
مصدر اعلم ان هذه الاسماء يؤتى بها للضرب من الايجاز حيث له
يضعون هذه الاسماء موضع الافعال ويستدرون بها مسدها ولنوع
من المبالغة والتاكيد وهما لا يكونان في لفظ الفعل على ما سيجيء
او لانها اول الكلمات التي تسمى اسماء افعال رويد رويدا وهواي
رويد سير لا عجل ويستوي فيه الواحد والمذكر والمؤنث والاثنان
والجمع وهذا نوع من الاختصار اعلم ان هذه الاسماء ضربان
ضرب لتسمية الاول وضرب لتسمية الاخبار فمن الضرب الاول
رويد وهو في الاصل مصدر اراوده الا انه صغر تصغير الترخيم على
بان يحذف منه زوايده ويسمى الفعل وجعل هذا التصغير دليلا على
خلع معنى المصدرية عنه وبنيه على الفتح اما البناء على الفتح فلما نحقه
وقد يستعمل ايضا مصدرا مضافا الى المفعول كقولك رويد زيدا ومنصوبا
منونا على الوصفية للمصدر كقولك سيرا رويدا وعلى الحال
كقولك سار رويدا اي مرودين ويلحق الكاف في الوجهين الاوليين
والكاف والكاف في رويدك في الوجه الاول بمنزلة الكاف في ذاك
في التجرد للخطاب والخلو عن الاعراب والكاف في رويدك في الوجه
الثاني ضمير مجرور لاضافة المصدر اليه ومنه ايضا بله وهواي
اسم لدع قد يكون مصدرا مضافا الى المفعول كقولك بله زيدا اي
اترك زيدا دع زيدا ويستوي فيهما اي في رويد وبله
الواحد والجمع والمذكر والمؤنث او تقول في رويد للواحد

يا هذا رويد زيدا او تقول ذا رويد بكر يا رجال رويد زيدا او تقول
فيها للمؤنث يا امرأة رويد زيدا او تقول فيها للمؤنث يا نساء
رويد زيدا وكذا ابله فان قيل لم لم يذكر في رويد لفظ احد ومنها
حدوتك وردهو اسم لفعل مسمى ايضا عليك وهو اسم لازم فعليته
اضمحلان هذه الظروف جعلت اسماء الافعال لازمة نائبة ان
تنوب مناب الافعال وتغني غنائها فلهذا صارت اسماء والكاف
فيها عند البعض كالكاف في ذاك او لو كانت في موضع الجر لوقع موقعها
الظاهر ولم يقع وعند البعض الجر في موضع الجر بخلاف كاف ذاك لان
ما قبل الكاف في ذاك غير عامل وما قبل فيها عامل فامتناع وقوع
الظاهر موقع كاف فيهما لكونهما للاعراب اي للمعنى طب ومنه ايضا
ناد وهو اسم لفعل مسمى ايضا وفيه لغات منها هذه فيها ومنها ناد بالهمزة
والهمزة فيها كالكاف في ذاك وتصرف همزة ناد وتصريفا بالنصب
على انه صفة مصدر محذوف بتقدير الكلام تصرف همزة ناد
تصريفا مثل تصريف كاف ذاك فيقال ناد وناد وما ناد وما ناد وم كما تقول ذاك
ذاكما ذاكم وذاك وذاك وما ذاك وما ذاك امرأتان وذاكن وذاك يا
نساء كما تقول ذاك ذاكما ذاكم ذاكن وتوضع الكاف موضع الهمزة
اي همزة ناد فيقال ناك الى ناكن ويجمع بينهما اي بين الهمزة
والكاف ويقال ناوك مثل ها عكر الى ناوكن ومنها هاء على وزن دراهم
ومنها ناء بهمزة ساكنة ومنه جيهل الصلوة والتمر اي ائت فيها
وفيه لغات جيهل مركب كما من هم جي وهل وهما مفتوحتان لخمسة عشر

وجيهل بالتنوين وجيهلا بالالف هذه الالف ان يلحق في الوقف
كالحاقها في الوقف ثم بقي حكم الوقف في الدرج كما بقي حكمه
فيه في قوله انا ابو النجم وشعري شعري هذه لغات ذكرها
سيبويه وزاد غيره جيهل بسكون اللام وجيهل بسكون
الهاء وفتح الياء وجيهل بسكون الهاء منونا وهيهات الامر اي بعد
من الضرب الثاني هيهات وهو اسم لبعد واصله هيهيت كدحرجة
قلبت ياؤه الفا لكونها متحركة وما قبلها مفتوحا وبني على الفتح
لحقها وهذه على لغة اهل الحجاز واسد بنو تميم بكسرة ومن العرب
من يضم ومنهم من ينون على الوجوه كلها ومنهم من يحذف تاؤه
فيقول هيها ومنهم من يسكنها فيقول هيهات ومنهم من يبدل هاء
الاولى همزة فيقول هيهات وشتان زيد وعمرو اي افتراقا اي ومن
الضرب الثاني ايضا شتان وهو اسم لافتراق وهي اي كلمة
شتان يقتضي شيئين لما قلنا من انه اسم لافتراق والافتراق لا يكون
الا بين الشيئين او اكثر وسرعان ذا اهالة اي سرع اي من الضرب
الثاني سرعان وهو اسم لسرع وانتصاب ذا اهالة على التمييز اي
سرع ذا اهالة واصل المثل ان اعرابيا اشترى شاة عجفاء
وشرع يسمنها فراى رعاتها تسيل من اوطابها وكانها قال
لامه قد سمنت الشاة فقالت سرعان ذا اهالة وهذا مثل
يضرب لمن يخبر بكينونة الشيء قبل حصوله وفي هذه الثلثة اي
في هيهات وشتان وسرعان مبالغة ليست تلك المبالغة

في مسمياتها اي في مسميات هذه الثلثة وهي بعد وفترق وسرع
لانه ان قلت ان هيهات اسم بعد فان فيه زيادة معنى ليس
في بعد وهو ان المتكلم اخبر من المتقضي بانه بعيد لان يعلم المخاطب
مكان ذلك الشئ فحسب بل يظهر اعتقاده فيه واستبعاده له فكانه
بمنزلة ان يقال بعد جدا وهكذا القول في شتان وسعان لان
فيهما ايضا من جنس هذا المعنى الذي هو قوة اعتقاد المتكلم في
ثبوت معنى الفعلين الذين هما كهلان لهما ومن السماعية
انواع اربعة من الافعال منها اي من انواع الاربعة الافعال
الناقصة وهي افعال وضعت لتقرير ثبوت الخبر للمبتدا على صفة
مخصوصة وهي اي الافعال الناقصة ثلثة عشر فعلا وهي كان وصار
واصبح وامسى واضحى وظل وبات وما زال وما برح وما فتئ
وما انفك وما دام وليس وهذا تعداد الافعال الناقصة وهذه اي
الافعال الناقصة ترفع الاسم الا وتنصب الخبر نحو كان زيد
قايما فكان يرفع زيدا على انه اسمها وفاعله وتنصب قايما على انه
خبرها او مفعوله وتقصان نها اي تقصان هذه الافعال نها اي هذه الافعال
لا تتم بالمرفوع بل تحتاج الى خبر المنصوب بخلاف سايرالافعال
فانها تتم بالمرفوع من غير احتياج الى المنصوب اولانها لا تدل الا
على الزمان بخلاف سايرالافعال فانها تدل على الحدث
والزمان اعلم ان هذه الافعال افعال عند الجمهور وحروف
عند الفراء وتابعه من الكوفيين حجة الاول تصرفها واتصال الضمائر

المرفوع البارزة وما تاء ان تأنيث الساكنة بها وجه الثاني صدق تعريف
الحرف عليها لانها دالة تدل على معنى في غيره لانها لتقييد مفهوم الخبر
للمبتدأ على صفة مخصوصة والفرق بين كان وصار ان صار يدل على وجود
معنى الخبر بعد زمان ثان مرتب ذلك الزمان على زمان سابق لم يوجد
فيه اي بعد زمان سابق ذلك المعنى اي وجود معنى الخبر نحو صار زيد غنيا
فان صار يدل على وجود الغنى بعد هذا الزمان قبل ان لم يوجد
ذلك الغنى وقد الجملة الفعلية المنفية ههنا مجرورة المحل على الوصفية
لقوله زمان سابق وان كان كان يدل على زمان المضي فحسب
من غير اشتراط الانتقال من حال الى حال الا انه كثيرا ما يستعمل وكان
الله عليما حكيما ولم يصح ان يقال فيه صار الله عليما حكيما لانه اي
صار يدل على الانتقال من حال الى حال والله لا يتنقل من صفة الى صفة اخرى
وكان تامة اعلم ان كان على ثلثة انواع احدها ما قصد بها سواء كانت
انتقالية اي دوامية نحو كان الله عليما حكيما او انقطاعية اي غير
دوامية نحو كان زيد غنيا وثانيها ما قصد بها مجرد فعل كسائر الافعال
نحو كان بمعنى حدث ووقع ووجد يرفع ما بعدها بالفاعلية كما يرفع
سائر الافعال ما بعدها نحو قال الله تعالى وان كان ذو عسرة فان
يرفع ذو عسرة لتمامها فاعلها وثالثها زائدة اما في اللفظ دون المعنى او
فيهما جميعا نحو زيد قائم كان وقوله ثم كيف نكلم من كان في المهد
صبيا فان كان ههنا زائدة لانها لو كانت ناقصة لم يكن الكلام عند من
يسمع فائدة لكونه معلوما لكل واحد ولم يذكر هذا القسم وكذا يرفع

بما بعد ما اصبح واخواتها اى اخوات اصبح اذا اريد بها اى اريد
باصبح واخواتها الدخول في الاوقات الخاصة التي هي الصباح والمساء
والضحى اعلم ان اصبح وامسى وضحى يجئ على ثلثة معان الاول ان يقترن
مضمون الجملة بالاوقات الخاصة التي هي الصباح والمساء والضحى
فيكون لها اسم وخبر نحو اصبح زيد قائما وعلى هذا امسى واضحى والثاني
ان يكون بمعنى صار من غير ان يقصد بها الدخول في الاوقات الخاصة
فح يكون لها اسم وخبر كما كان لصار نحو اصبح زيد غنيا والثالث ان يكون
بمعنى الدخول في هذه الاوقات فيكون تامة نحو اصبح زيد اى دخل في
وقت الصباح ولذا قيد رفع ما بعد ما بقوله اذا اريد بها الدخول في الاوقات
الخاصة واما ظل وبات فعلان معنيان اما اقترانهما مضمون الجملة بالوقتين
الى حين او الى سنوحها بمعنى صار دون ان يكونا تامتين وينظر من هذا ان
المراد بقوله وكذا اصبح واخواتها هو امسى واضحى دون ظل وبات وعلى
هذا الثاني ويل لقائل ان يقول انه لو قال بدل قوله واخواتها واخواتها
لكان اولى وبيان اولويته ظاهر والجواب عنه ان المراد بالجمع التثنية
وهو صحيح لا يرد وهذا كقوله تعالى قد صغت قلوبكم اى قلباكم وما انتج حصلت
في ما زال وفي اخواتها او رد باخواته غير ما دام ودام ما برح وما فتئ
وما انفك ناقصة بالرفع على خبرية لقوله وما في ما زال وما معناها اى معنى
ما زال واخواتها استمرار اقترانها بالفعل لما علم في زمانه
وهي بمنزلة كان في انها للايجاب لان في زال وبرح وما فتئ وانفك
معنى النفي فبحذوف حرف النفي عليها صرن للايجاب واذا دخل على النفي

كرب والرابع اوشك والخامس قوله فعل للتقريب اى لفظ عسى
يرفع الاسم وينصب الخبر وخبره اى خبر عسى ان مع فعل المضارع
وهو فى تقدير مصدر منصوب وانما اشترط ان يكون مع ان لانها
موضوعة لتقريب المستقبل من الحال والذى يدل على استقبالية
المضارع وهو ان لانها موضوعة للطمع والرجاء وهما لا يكونان
الا فى الاستقبال تقول عسى زيد ان يخرج فزيد مرفوع بانه اسم عسى
وان يخرج مؤول بالمصدر المنصوب بانه خبره وانما قال كانك قلت
قارب زيد الخروج لبيان ما هو دعاه من ان عسى يرفع الاسم وخبره
ان مع فعل المضارع فى تقدير مصدر منصوب وله وجه آخر اى
على وجه آخر غير ما ذكر وهو اى ذلك الوجه الآخر ان يقال عسى
ان يخرج زيد فان مع صلتها فى موضع الرفع بانه اسم عسى فح
كانك قلت قرب خروج زيد ولم يجز استعمال المصدر فى الوجهين
لان مقصودهم عدم تجرد اللفظ عن علم الاستقبال وانما لم يفتقر
فى الوجه الثانى الى الخبر كما افتقر فى الوجه الاول اليه لان الغرض تقريب
الخروج وقد حصل بوقوع ان مع الفعل لاستعماله فعلى هذا الوجه لا يمكن
حذف ان لامتناع وقوع الفعل بخلاف الوجه الاول لانه قد يحذف
ان تشبيها لعسى لكاد كقوله على الكرب الذى امسيت فيه
يكون وراءه فرج قريب وكاد يرفع الاسم وخبره الفعل المضارع
من غير ان فى ذلك فى تقدير اسم الفاعل منصوب وانما تركوا ان مع كاد

لان كاد موضوع للتقريب من الحال فالتزم بعده ما يدل بصيغة
على الحال وهو المضارع بغير ان يكون احوج على مقتضاه وقد
يدخل عليه ان على خبر كاد والاصل ان لا يدخل عليه كما مر
تشبيها له بعسى كما لا يدخل ان على خبر عسى تشبيها له بكاد
كقوله توقد كاد من طول البلى ان يمصحا فان قلت كاد زيد
يخرج فزيد مرفوع بانه اسم كاد وخبرها الا انه في تقدير اسم
الفاعل منصوب لانك اذا قلت كاد زيد يخرج فزيد مرفوع بانه اسم
فلو كان التقدير كاد زيد خارجا الا انه اي اسم فاعل لم يستعمل
كما قلناه قبل هذا ويجيء كاد بمعنى قرب الشيء من الشيء مثاله
نحو كاد الفرس يكون اميرا يعني قرب مشابهة الامير لا المراد
هو ان قربه من الامارة قد حصل بالمراد ثبوت المشابهة بينهما
على وجه التاكيد حتى كان هذا فلك وليس في على هذا القرب
وانما هو طمع ورجاء وهذا كانه اشارة الى الفرق بين عسى
وكاد يعني ان كاد يستعمل تقريب الشيء من الحال على سبيل الايجاد
والحصول وعسى لتقريبه منه على الطمع والرجاء ولذلك جيء
المصدر بعد الكذب في كاد ولم يجيء به بعد عسى وكرب وهو
ويستعمل كاد بالنصب على انه صفة مصدر محذوف اي
استعمل استعمال كاد فيه وحمله على المضارع من غير ان وكذا استعمال
عسى فيه وحمله على المضارع مع ان الاول اكثر استعمالا

من الثلاثة واو وشك وهو يستعمل استعمال عسى في وجهيها
نحو اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد وقد يستعمل استعمال كاد
ايضا نحو اوشك زيد يجيء النوع ان لث من الانواع الاربعة
فعل المدح والذم وافعال المدح والذم افعال وضعت لانشاء
مدح او ذم ولم يدخل فيه مدحت وذممت لانها غير موضوعة عان
لانشاء ذلك اي فعلا المدح والذم نعم وبئس اي من الافعال
المدح نعم من الذم وبئس اجمع بصريون على فعليتهما وتابعهم
الكسائي وقال الفراء انهما اسمان وتابعه ابو العباس وتقلب
واصحابه حجة البصريين اتصال تاء التانيث الساكنة بهما نحو
نعمت وبئست وحجة الفريقة الثانية دخول حرف الجر
عليهما في قول بعض العرب وقد بشر بمولودة فقيل نعم المولود
مولود تلك والله فاهن بنعم المولودة بفرسها الكادر بها السرقة
وقول بعضهم نعم السير على بئس العير ودخول حرف النداء عليهما
نحو يا نعم المولى ويا نعم المعين وللبصريين ان يجيبوا عن حجة
الفريقة الثانية اما عن دخول الحرف الجر عليهما فيما ذكر فعلى تقدير
ما هي بمولودة مقولة في حقها نعم المولودة وعلى تقدير علم غير
مقول في حقه بئس الغير وحذف القول في كلامهم كثير كقوله
والله ما ليلى بنام صاحبه اي بليل مقول في حقه نام صاحبه
واما الجواب عن دخول حرف النداء فهو انه لا نسلم ان حرف
النداء دخل عليه بل مدخوله محذوف تقديره يا الله نعم المولى

انت وهذا كقوله تعالى لا يا سجدوا اى قوم اسجدوا وانما يقتضيان
اسما معرفا بلام الجنس او يقتضيان اسما مضافا اليه اى
المعرف بلام الجنس وبعده اى بعد الاسم المعرفة بلام الجنس
والمضاف اليه يذكر اسم آخر مرفوع قوله نعم الرجل زيد او غلام
الرجل زيد نظير نعم حال كونه مقتضيا اسما معرفا بلام الجنس
او اسما مضافا اليه قوله وبئس الرجل زيدا وغلام الرجل زيد نظير
بئس حال كونه مقتضيا اسما معرفا بلام الجنس او اسما مضافا اليه
هذا حل ما في المتن اعلم ان نعم وبئس لما وضعت لغاية المدح
والذم اثره وان يكون فاعلهما معرفا بلام الجنس او مضافا
اليه ليحصل بالتخصيص بعد ذكر التوكيد لان التفصيل بعد الاجمال
ابلغ من ذكر الشئ مفصلا اولا والدليل على ان اللام في
نعم الرجل زيد للجنس لا للعهد انها لو كانت للعهد الذهني
وقوع سائر المعارف هنا كقولك نعم زيد انت والمضاف
في نحو غلام الرجل زيد بمنزلة ما فيه لام الجنس تقول لك
نعم غلام الرجل قد افاد كل غلام رجل كما افاد نعم الرجل كل رجل
ثم خصصت بزيد وسمي المرفوع الاول وهو الرجل في نعم الرجل
وبئس الرجل فاعلا ويسمى المرفوع الثاني وهو زيد فيهما
المخصوص بالمدح والذم بنصب المخصوص على المفعولية
اعلم ان ارتفاع المخصوص من هذه الجملة احد امرين اما ان يكون
مبتدأ بعد خبره كان قبل زيد نعم الرجل فزيد مبتدأ

ه ونعم جملة من الفعل والفاعل في موضع الخبر فان قيل اذا وقع الجمع
خبرا فلابد فيها من عائد يربط وهو ههنا معدوم والجواب عنه ان الجملة
استغنت عن العايد لاشتمال الاسم الذي عمل عليه لام على المبتداء
والمذهب الثاني ان يكون المخصوص خبر المبتداء المحذوف فانك
اذا قلت نعم الرجل كانه قيل من هذا الذي مدحته فتقول زيدا
فهو ابتداء والكلام على الوجه الاول جملة واحدة وعلى الثاني جملتين
فاذا قلت ابن عصفور وجها آخر وهو ان يكون المخصوص مبتداء
وخبره محذوف اي زيد ابن عصفور وهو فاسد لانهم اذا التزموا حذف
الخبر لسد ما ذكر شيء في موضعه ولم تعمله ههنا فيكون فاسدا
وضمير الفاعل لا ينفصل ويفسر بنكرة منصوبة فيقال نعم رجلا زيد
فلم يضمر مبهما يفسره رجلا وهو نكرة منصوبة على التمييز فان قيل كيف
جاز اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة مع انهم اجمعوا على عدم جوازه
الجواب عنه ان اضمر على شريطة التفسير وكذا بئس اي بئس
مثل نعم في ذكره وما ذكرناه ويلحق حبذا بنعم لانه انشاء للمدح
ويلحق ساء بئس لانه انشاء للذم فيقال حبذا رجل زيدا
وساء رجلا وساء مثل هذا واعلم ان حبذا يفارق نعم من حيث
انه فاعله لا يكون الا لفظا ذا بخلاف نعم وانما خص ذا لانه من
الاسماء المبهمة والغرض منه الابهام ليكون تفسيرها للمخصوص كالتابع
الذي اذا فرع سمعه بما لا يعرف اعرابه تزاحم فطنه
فكان ذلك بمنزلة اجمال في نفسه للتفهيم فحصل بذكر التفهيم في نفسه

واختص ذا دون هذا اخوتها مع انها من الاسماء المبهمة بذا ايضا لان
مرجع المذكر سابق على غيره وبقاديقه من ان حيث ان تمييزه
غير لازم مذكر بل لك تقول هذا زيد وهذه رجل زيد مع امتناع
نعم وزيد في نعم رجلا زيد والمخصوص في هذا مبتداء وخبره وهذا اسم
الاشارة سد مسد الضمير العائد اليه او خبر مبتداء محذوف فالمخصوص
في نعم فيمن تقول هذا فعل واسم وقيل المخلب عليه الاسمية لقوة
الاسمية فالمخصوص على هذا مبتداء وخبر وقيل بل المخلب هو الفعلية
لتقدم الفعل في التركيب فالمخصوص على هذا فاعل والنوع الرابع
من الانواع اربعة افعال القلوب وجه تسميتها بها انها للشك
واليقين وكل منها يحصلان من القلوب وهي اي الافعال القلوبية
سبعة ثلثة منها للشك وهي حسبت وخلت وظننت
وثلثة منها لليقين وهي علمت ورايت ووجدت
اذا كان بمعنى علمت وواحد منها يصلح ان يكون للشك واليقين
وهو زعمت اذا كانت هذه الاربعة الاخيرة وهي علمت
ورايت ووجدت وزعمت بمعنى معرفة الشئ بصفة
تقتضي المفعولين اي بمعنى ادعاء معرفة المبتداء على كونه مخبرا عنه بشئ
وذلك نحو علمت اخاك بمارايت زيدا جوادا ووجدت
زيدا الحاطب واعلم ان هذه الافعال تدخل على الجملة من المبتداء
والخبر وكان اذا كان امرها على الشك واليقين
كظننت او علمت زيدا عالما الا انها تغير المبتداء

والخبر

والخبر لفظا ومعنى اما لفظا فلانها ينصبهما واما معنى فلان الافعال موثرة فى كل المفعولين
فان كانت علمت بمعنى عرفت اى علمت زيدا اى عرفته ورايت بمعنى
ابصرت اى رايت زيدا بعينى ابصرته ووجدت بمعنى الاصابة وذلك نحو وجدت
الضالة اى صادفتها وزعمت بمعنى خلت من غير حرج نحو زعم الذين كفروا
انهم لن يبعثوا لم تقتض المفعول الثانى بهذا اجراء للقوله فاذا كانت تقول اذا كانت
بمعنى معرفة الشيء بصفة كونه حسبت زيدا فاضلا وعلمت زيدا انه
الافعال القلوب ومن خصائصها اى من خصائص امتناع الاقتصار على احد المفعولين
يرفع الامتناع على الابتدائية وخبره من خصائصها ولم يجز الاقتصار
على احدهما فيهما لكونهما داخلة على المبتدا والخبر وكما يستغنى المبتدا
عن الخبر بخلاف باب اعطيت فانك تقول فيه اعطيت زيدا ولا تذكر
واعطيت وربما حذ ما اعطيته والمفعولان معا فيجوز اخذ فيهما نحو قولهم من يسمع يخل
الكحل يخل اى يخل المسمع كما فى قولهم فلان يعطى ويمنع ومن حذ
احدهما اقتصارا ويمنع اقتصارا ايضا والغاؤها اى الغاء افعال القلوب صحيحا
او متاخرة او ملغاة وهو التصريح بالالف واللام مرتبا على الترتيب لانه ذكر
اولا وقوع الافعال القلوب متوسطة ثم وقوعها متاخرة فاورد
آدم مثال الاول بقوله نحو زيد علمت منطلق ومثال الثانى بقوله زيد منطلق
علمت واعلم ان افعال القلوب اذا تقدمت على المفعولين مطلقا
لزم الاعمال اظهارا لقوتها بوقوعها فى اعلى المراتب واذا توسطت
جاز الاعمال والالغاء لضعفها صارت متقدمة من وجه متاخرة
من وجه فتلقى كما اذا تاخرت فالالغاء احسن اذ بالالغاء اخبر لم

لم يبق لها حظ في التقديم وللعامل ان يتقدم وواما جواز
الاعمال له عند التاخر فلتجانس النظر الى السلبية وجه اختصاص الالغاء
بما من الافعال ذوات المفعولين لان ولم يجز في غيرها الالغاء
غير مفيد بمعنى الكلام لانك اذا قلت زيد ظننت منطلق كانك
قلت زيد منطلق في ظني ولو قلت زيد اعطيت درهم وزعمت انك
تريد زيد درهم زيد في اعطائي انت بالمحال وايضا من خصايصها التعليق
اي تعليق افعال القلوب حال كونها مقارنة بالاستفهام واللام بمعنى
بمعنى او اللام مثال الاول نحو علمت ازيد عندك ام عمرو ومثال الثاني علمت
لزيد المنطلق وجه تعليقها عند المقارنة بالاستفهام او اللام ان
الاستفهام واللام يقتضي صدر الكلام ويجعلان الفعل غير عامل لفظا
فان قلت علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت لزيد منطلق كان الخبر ان في موضع
نصبه اذ العلم واقع عليهما وقد عدل الى الابتداء ليحلا يبطل صدر
الكلام ولا يجوز التعليق في غير هذه الافعال فلا تقول اعطيت ازيد
عندك ام عمرو واعطيت لزيد درهم وذلك يؤدي الى فساد معنى الكلام وانما
سمي هذا تعليق لان هذه الافعال لما كانت واصلة على خبرين
في الحقيقة كانت معلقة من حيث هذه الجملة وغير معلقة لفظا اما اذا كان
معلقة من وجه وغير معلقة من وجه فشبيه بالمرأة المعلقة وهي التي ليست
بذات بعل ولا مطلقة كالاختين اذا تزوجهما رجل ولم يرد الاول من نكاحهما
وهما ليست بذات بعل لانه لا يجوز نكاحهما ولا مطلقين لانه لا يجوز تزوجهما
زوجا آخر ولما فرغ عن الباب الثالث اخذ بتبين الرابع بقوله فعال

الباب الرابع في العوامل المعنوية قد مضى الان ضربا اى نوعا العوامل
اللفظية القياسية والسماعية وبقى ضرب المعنوى وهو اى المعنوى
شيآن عند سيبويه وثلثة اشياء عند ابى الحسن الاخفش الاول
منهما او منها الابتداء وهو اى الابتداء تعرية الاسم اى تجريده سواء
كانت اسما ظاهرا اى صريحا او مؤولا به وهذا يدخل فيه نحو تصوموا خيرا
لكم اى الصيام من العوامل كلها اللفظية للاسناد الغير الزايدة
وانما قلنا الغير الزايدة ليدخل نحو من مضاف مبتدا مع انه ليس
بمجرد من العوامل اللفظية وهو من لكونه زايدا لم يعتبر فمن هذا عرفت ان
من الواجب عليه ان بعد يقيدها بما قيدناها وذلك التجريد بحسب ان يكون
الاسناد ولانه لو لم يجتلب اليه شيئ لكان بمثابة الاصوات التي
حقها ان يتلفظ بها مميز معربة اذ الاعراب لا يستحق الا بعد التركيب
المستلزم للاسناد ولو للاسناد واعلم انه لو قال بعد قوله للاسناد
او للاسنادية واقعا بعد ارادة الاستفهام او النفي رفعا مستقبل لكان
احسن ليتناول كلا من القسمين من الابتداء المجرد عن العامل لفظي زيد ابوه
للاسناد ومثال الصرح النوع الثاني نحو اقايم زيد ام قعد اقايم
اسم مجرد عنه مسندا اليه الى زيد او قعد وهذا معنى اى تجريد عامل
فيهما اى في المبتدا والخبر اذ تجريد الاسم للاسناد معنى تجريد طرفين مسندا ومسندا اليه
فوجب ان يعمل فيهما اما عاملة الرفع في المبتدا فلكونه شبيها بالفاعل
من جهة وقوعه ثانيا من كلام اعلم ان المصنف ذهب الى ان التجريد عامل
فيهما وهو ضعيف لان يكون التجريد عاملا ضعيف لانه معنوى والفعل

والفعل الذى هو اقوى العوامل لا يكون عاملا فى المرفوعين فصلا من
ان يعمل الضعيف فيهما وقيل المبتدا عامل فى الخبر والخبر فى المبتدا وهو
ايضا ضعيف لانه اذا كان الخبر مشتقا قد يسند الى ما بعده مظهرا كان
او مضمرا فيلزم الاعمال فى المرفوعين اللازم باطل كما مر فالملزوم
مثله فاذا عرفت هذا فاعلم ان الاول مذهب سيبويه وهو ان الابتداء
عامل فى المبتدا والمبتدا عامل فى الخبر ويسمى المرفوع الاول مبتدا ومسند اليه
محدثا عنه ويسمى الثانى خبرا ومسندا وحديثا وحق الاول ان المبتدا
ان يكون معرفة لان وضع الكلام لان نخبر عما هو معلوم عندك وعند
مخاطبك بما هو معلوم غير معلوم عند مخاطبك ليحصل الفائدة وقد يجئ
اى المبتدا نكرة مخصصة بوجه من الوجوه المقربة من المعرفة ح مثال
المبتدا النكرة المخصصة بخبر نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من
فان قوله ولعبد مبتدا نكرة مخصصة بالصفة ومؤمن خبره
خير من مشرك فان قيل ان كلامك هذا يقتضى ان يكون رجل عالم
قائم مبتدا لانه يختص بالصفة وقائم خبره وهذا مما لم يجوزه
احد والجواب عنه انه لم يجوزه لانعدام شرط التخصيص فيه لا يقصد بها
واحد معين مختص بل كان فى المعنى العموم وهو غير موجود
فيه كذا فى شرح الرتبة والمبتدا النكرة تخصيصات كثيرة ذكرت
فى المطولات فليطلب فيها وحق الثانى اى الخبر ان يكون نكرة لما
لما عرفت فى المبتدا وقد يجئ ان اى المبتدا والخبر معرفتين فصاعدا مثاله

مثاله الله اله ومحمد نبينا لحصول الفائدة لانه انما جاز تعريفهما
عند المخاطب لانه اذا كان متصورا متصور الشيئين ولم يعرف النسبة
بينهما فاخذت ذلك تعريفها بكلامك كما اذا عرفت وجود زيد مصد
وعرفت ان شخصا قد انطلق ولم يعرف ان زيدا منطلق فقلت
له زيد منطلق اى زيد وهو الشخص الذى عرفته بالاله انطلاق وقال
صاحب المفتاح وقولهم الله اله ومحمد نبينا على وجه ان احدهما
ان مدركه متقرر بادئ بعيدا والثانى ان يقال للحاجة الذى يعرف ويجد
ذلك فتنزل منزلة من لا يعرفه ثم الكلام ثم المبتدأ
والخبر اذا كان معرفتين جاز فيهما قدمت فهو المبتدأ كما فى زيد المنطلق
وفى المنطلق زيد فان زيدا فى الاول مبتدأ والمنطلق فى الثانى والاتبعين
زيدا له لانه على معنى الشخص والمنطلق للخبر به لانه على المعنى
النسبى لان المنطلق زيد عبارة عن شخص الذى ينطلق زيد النسبى
هذا الاسم فيظهر مع الشخص فى المنطلق والمعنى النسبى فى زيد وذكر ابو على انه يجوز تقديم الخبر
وان كانا معرفتين فانك اذا قلت زيد اخوك ومرادك ان الخبر عرفته
المخاطب بانه مسمى بزيد كان اخوك وزيد خبره وان كان عرفا وعلم
ان الاختلاف فى مسمى موضع الالتباس فيما اذا كان كل واحد منهما
لان يكون مبتدأ وخبرا اما فى غير موضع الالتباس فالتقديم جائز بلا
نحو قول الشاعر بنونا ابنو ابنائنا وبناتنا ابنوهن ابناءالرجال الاباعد
فههنا لا يلتبس لان المراد الاخبار عن ابناء الابناء بانهم ابناء
رفع الفعل المضارع وهو اى المعنى الثانى وقوعه اى وقوع المضارع

موقعا يصلح ذلك الموقع فلا سم ذهب اصحابنا الى انه يرتفع
لوقوعه موقع الاسم وهذا معنى وليس بلفظ وانما عمل الرفع
اذ المضارع لما وقع موقع الاسم وقع في اقوى احواله فيعطى
اقوى الحركات والكوفيون على انه يرتفع لتعريته من النواصب
والجوازم والكل نفى على انه يرتفع بحرف المضارعة وبطلان
مذهبه ظاهر على من له ادنى تأمل فاعلم ان شرط وقوعه موقع
الاسم ليس الاسم لان يقع موقعا يصلح فيه وقوع الاسم
الفاعل وهذا المعنى قولك وذلك انك تقدر ان تقول في زيد ضارب
زيد يضرب او مضروب يضرب زيد فقد وقع الفعل موقع الاسم لا يحال
فعلى هذا يلزم ان يرفع الى ما لا يوقعه موقع الاسم لان نقول العامل يعمل
في الكلمة بعد ان كانت مستحقة للاعراب والى ما لا يستحق الاعراب فلا يعمل
فيه والمعنى الثالث عامل الصفة وهو اى عامل الصفة ان يرفع لكونها
اى الصفة صفة لمرفوع وان ينصب وان يجر لكونها صفة لمنصوب في
النصب ولكونها صفة لمجرور في الجر نحو جاءني رجل كريم ومررت برجل كريم فانه صفة
للمرفوع ورأيت رجلا كريما فانه منصوب لوقوعه صفة للمنصوب ومررت
برجل كريم فانه مجرور لكونه صفة للمجرور وهذا اى كونها للمرفوع والمنصوب والمجرور
معنى ليس بلفظ هذا عند الاخفش وعند سيبويه العامل في الصفة
هو العامل في الموصوف لانهما كشيء واحد فيعمل فيهما عامل واحد فاذا قلت
مررت برجل كريم فالجار هو الجار لرجل وهو الباء وكذا الرافع لرجل والناصب
في صفة هو الرافع والناصب للموصوف في قولنا جاءني رجل

كريم فالرفع للكريم هو الرافع لرجل وهو جاءني ورأيت رجلا كريما الحقيقة بل بطريق التشبيه
فالناصب للكريم هو الناصب لرجل وهو رأيت وبجر الاول اي شديد
ابي الحسن الاخفش يقول لهم يا عمر الجواد في انه لو كان المؤثر
اي العامل فيهما كما اي في الصفة والموصوف واحد لما اختلف
حكمهما اي حكم الصفة والموصوف وقد اختلف حكمهما لكون حركة
الموصوف بنائية وحركة الصفة اعرابية فوله الصفة والموصوف
كشيء واحد فيعمل فيهما عامل واحد مردود لما فيه من كزوم اعرابية
اعرابين في اسم واحد وهذا مرفوض في كلامهم بدليل انهم يربو
عن الجمع بين الاعراب وبين دليله وهو علامة التثنية والجمع على احدهما
في النسبة اليهما فحذفوا احدهما من حيث انهما كشيء واحد اخذا حكم
كلمة واحدة في اتى دعا عليهما ومن حيث في الحقيقة شيآن لم يلزما
ما ذكره من لزوم اعرابين في اسم واحد كذا قال صاحب المفاتيح
وقال صاحب الصواعق من روى يا عمر الجواد ظاهره انه مجرا بيت المشهور والذي
رويناه كعب بن ماجه وابن سعدى ما كرم منك يا عمر الجواد فقد سما
الى الصحاح الاخفش وفي النصب اذا يصلح ان يقال ح ان العامل
قد عمل في محل المنادى النصب حيث كان مبنيا وعمل في صفة النصب
حيث كان معربا فيكون العامل فيهما واحدا كما يجب ذهب امين
الدابر لما كان فارغا عن الرابع شرع الآن ببيان الخامس فقال

الباب الخامس في الفصول من العربية الفصل الاول

في الكلمة والكلمة ما وضع ليدل على شيء بالبعيضة اي على شيء

معين فان قلت كان من الواجب عليه ان يقوم الكلام على النكرة على الكلام
على المعرفة لما ان النكرة اسبق على المعرفة كما عرفت في باب لا ينصرف وجوابه
ان العرب قد تقلب المعرفة على النكرة في الاحكام فتقول هذا زيد ورجل
ضاحك فينصبه على الحال ولا يرفعه على الصفة تقلبان بجانب المعرفة
ورعاية لها واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله ما وضع ليدل على شيء جنس
شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج النكرات لانها وضعت ليدل على شيء
لكن بعينه وهي اي المعرفة خمسة احدها المضمر نحو انا وانت بالحركات ونحو
الكاف الكاف في علامك بالنصب والجر قال صاحب المفصل قالوا انهم
عبارة عن اسم يتضمن الاشارة الى المتكلم والمخاطب او غيرهما بعد سبق
ذكره اما تحقيقا او تقديرا ولا فرق بين ضمير المعرفة والنكرة في انه لا
بد لا يكون واحد منهما نكرة فاذا اضمر شيء قلت ضربته كان ضميره معرفة لما تاه
زيدا في قولك زيد ضربته من حيث انه لا يكون لغيره في هذا الكلام
اعرف واعرف انواع الضمير قالوا اذا عرفت المتكلم ثم المخاطب ثم ما هو لغيرهما والثاني من اقسام
المعارف الخمسة العلم الخاص كزيد وعمرو قالوا في تعريف العلم وهو ما
علق بعينه متناول ما اشبهه فقولهم ما علق شيء جنس شامل للمعرفة
والنكرة وقولهم بعينه يخرج النكرة وبقولهم غير متناول ما اشبهه
يخرج سائر المعارف لان انت يجوز ان يدخل عليه حرف التعريف اذ
وكذا فقد زال معنى العينية ولذا اذا اردت تعريفه كالزيدان والزيدون والثالث من اقسام
المعارف ما فيه اسم فيه لام التعريف للجنس ثم الاسم الذي

دخول لام التعريف اما ان يكون المراد منه نفس الحقيقة واللام ح
للجنس نحو الرجل خير من المرأة والفرس خير من الحمار والعسل
حلو والخل حامض فان اللام مسمى فيها لتعريف الحقيقة بصحيح ان هذه الحقيقة خير
من تلك او يكون المراد منه فرد من افراد تلك الحقيقة فاللام للعهد وهو
على وجهين احدهما ان يذكر منكرا ثم يعاد ذلك المنكور معرفا كقوله كما ارسلنا
الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول وثانيهما ان يكون للعهد في الذهن
كقولك ادخل السوق فانك بين مخاطبك سوق معهود بخلاف قولك ادخل سوقا
كذا اذا كان بينك وبين مخاطبك سوق معهود والرابع المبهم
وهو اي المبهم شيآن لانه لا يخلو ان يكون مستغنيا عن جملة اولا والاول
اسماء الاستفهام كهذا او هو وهؤلاء والثاني الموصولات كالذي
والتي ومن وما وهي اي الموصولات لا تتم الا بصلة اي تلك الصلة
احدى الجمل الاربع نحو جاءني الذي ابوه منطلق او خرج ابوه
او في الدار وان امكن ان تذكر معك اكرم ملتبسة به وانما التزم ان تكون
ان تكون الصلة جملة اخرى كونها مفيدة تعريفها من ضمير الموصول
كصاحب المقالة وانما نبت المبهمات بقسميها لانها اشبهت الحروف
في عدم استقلالها وافتقارها والجواب الثاني ان التثنية من خواص
الاسم فيجب ذال شبه الحروف فيبقى معربا وعلى هذا ان النون
يكون بدلا من الحركة والتنوين لانه لما صار معربا بالتثنية استحقاما وان كان
الواحد لا يستحقها ونظيره في النون فيه عوض من الحركة والتنوين
واذا كان الواحد لا يستحق التنوين لعدم الانصراف والخامس

من اقسام المعارف المضاف والى احد هذه الاربعة اضافة معنوية
وقيد بها لانه اذا اضيف الى احدها لفظية لم يتعرف المضاف
اليه وتعريف المضاف الى احدها على حسب تعريف المضاف اليه
والنكرة ما شاع في امته اى في جماعة كرجل وفرس فانهما شايعان في امتهما
الفصل الثاني في بيان التذكير والتأنيث فالمذكر وهو ما ليس فيه التأنيث
وهي اى تأنيث الموقوف عليها اى ما على التاء وهاء واحترز بهذا القيد
عن التاء التي هي اصلت وبنت فان التاء فيهما ليس للتأنيث
اذ الوقف عليهما بالتاء وهي بدل من الواو ولا الف اى المذكر ما ليس
فيه ايضا الف التأنيث مقصورة كانت او ممدودة نحو حبلى وبشرى وصحراء
وحمراء واما المؤنث فهو ما فيه شيء من ذلك اى من تاء التأنيث والالف
مقصورة كانت او ممدودة ولم يذكر الياء لقلتها لاختصاصها بكلمة واحدة
وهي بهذه وانما اختصت زيادة العلامة بالمؤنث ولم يحتج المذكر الى ذلك
اذ الزيادة فرع المجرد والمؤنث فرع المذكر فناسب ان يختص الفرع
بالفرع والاصل بالاصل مثال ما فيه تاء التأنيث ظاهرة ومثال ما فيه الالف
المقصورة نحو حبلى ومثال ما فيه الالف الممدودة نحو صحراء اعلم ان
الاولى ان يقدم المؤنث على المذكر لا يقال انما قدم على المؤنث لان المذكر
اصل والمؤنث فرع والاصل بالتقديم اولى من الفرع لانا نقول انما يكون
ذلك ان لو كان المراد منهما ذاتهما وانما المراد مفهوماتهما لان البحث فيما
في تعريفهما والتعريف ليس بحسب الذات بل بحسب المفهوم ومفهوم
المؤنث يستدعي على التقديم ليكون مفهوما وجوديا ومفهوم المذكر يستدعي

التاخير لكون مفعوله عدميا ولذا اختصار صاحب اللب وابن الحاجب
وغيرهما من النحويين تقديم المؤنث على المذكر وهو اى المؤنث على ضربين
حقيقي الحق بالحرف طا بالجر والرفع والنصب اما الجر فعلى البدلية وطا
واما الرفع فعلى خبرية المبتدا المحذوف والاول اولى لعدم التاوى
الى المحذوف بخلاف الرفع فانه يودن اليه وهو اى المؤنث الحقيقي
الخلقي اى حالة فرح كالمراة والجمل والناقة وزينب وهند وغير حقيقي
بالجر والرفع ايضا وهو اى المؤنث الغير الحقيقي اللفظي اى خلا يكون له
فرج بل يكون بناء التانيث فيه لفظا كطلحة او بالالف المقصورة
وذلك نحو البشرى والمؤنث الحقيقي اقوى من المؤنث الغير الحقيقي لعروها
لكون تانيث الاول تانيث في المعنى بخلاف المؤنث الغير الحقيقي اذ لا تانيث
في معناه ولذا اى لاجل ان المعنى الحقيقي اقوى امتنع جاء هند وجاز
طلع الشمس ويجوز تذكير الفعل في غير الحقيقي ايضا اذا فصل بينهما نحو
حضر القاضي اليوم امراة لان الفاعل اذا بعد عن عامله
ضعف فوتر في استدعاء لحوق التاء الا اذا كان المؤنث الحقيقي
منقولا عما يقلب في اسماء المذكور نحو زيد اذا سمي به امراة فانه
مع الفعل يجب لحاق علامة التانيث لعامله نحو قالت اليوم زيد للفرق
بين المذكر والمؤنث وتانيث البهايم وان كان حقيقيا الا انه دون
تانيث الادميين اذ الادمي بكرم ذو مرتبة عليه بخلاف البهيمة ولذا
اى ولاجل ان التانيث البهايم دون تانيث الادمي جاز سار الناقة
ولم يجز سار المراة والمؤنث اللفظي منقسم على ثلثة اقسام الاول

الا حافيه التاء تانيث ظاهرة كالغرفة والظلمة او حافيه التاء تقديرا
كالشمس والنار والدار وغير ذلك نان التاء فيها وان لم تكن ظاهرة
لكنها مقدره لظهور التاء المنقلبة هاء في التصغير وانما قدرت التاء
فيها دون غيرها اما لكثرتها واما لانها ام العلامات وكذا اذكروا
والثاني من اقسام اللفظي حافيه الف التانيث مقصورة كحبلى وبشرى
او ممدودة كحمراء وصحراء والثالث من اقسام اللفظي الجمع الا حافيه
اى الا الجمع الذي فيه الواو والنون حال كون ذلك الجمع غير المستثنى
سالما من العقلاء سواء كان واحده اى واحد الجمع الغير
المستثنى مذكرا حقيقيا او مؤنثا حقيقيا مثال ما كان واحده
مذكرا حقيقيا نحو جاءني الرجال وجاءت الرجال وفي التنزيل
اذا جاءك المؤمنات ومثال ما كان واحده مؤنثا حقيقيا نحو
قال نسوة في جمع امراة وهي مؤنثة حقيقة وانما انث مثل هذا
الجمع اى الجمع الذي بغير الواو والنون لانه اى
الجمع الذي بغيرها ناسب التانيث في انه نان
للكثير اذ حق المذكر اولا ثم المؤنث ولقائل
الجمع الذي بالواو والنون مع انه نان
للقليل والكثير ايضا فلم انث وجوابه لم يثبت به
التانيث الا من وجه واحد وهو فرعية للواحد بخلاف التكسير
لان الجمع المكسر فرع للواحد وفرع على الجمع المصحح فاجتمع في المكسر
فرعيتان ولم يؤنث الجمع الذي بالواو والنون ونحو سلمون لاختصاصه
بذكور العقلاء فانه اى الجمع الذي بالواو والنون لم يستانف له اى

الى الجمع بهما صيغة [illegible] بالتاء والتذكير هو الاصل بخلاف التانيث
فبالنظر الى بقاء صيغة المؤنث يجب التذكير وبالنظر الى انه يدل على ما وقع الاثنين
بزيادة حرف الجمع يشبه ان يؤنث فتعادضه الجهتان فسقطا فبقي الاصل
والتذكير هذا اذا تترك العلامة في المؤنث غير الحقيقي اما يجوز اذا كان الفعل مسندا
الى الظاهرة واما اذا اسند الفعل الى المضمر اي الى ضمير التانيث او ضمير الجماعة
واجب نحو الرجال جاءت او جاءوا والنساء جاءت او جئن والجذوع انكسرت
او انكسرن واما التانيث فباعتبار اللفظ واما ضمير الجماعة فباعتبار المعنى
والاناث والاغنام والربط والنفر مذكر علم ان الناس جمع لهم وليس بجمع
من لفظه لانه لا يجمع هكذا واصله اناس حقف بحذف همزه واختلف في الاناسي
والاناسية انهما هل عوض عن الهمزة المحذوفة او اصل اغنى الجوهري ليسا
بعوضين عنها لانهما لو كانا عوضين عنها لما جاز اجتماعهما وقال السيرافي
الشعراء انما يطلقها على الاناث ليميزوا الازم بالطرف فالمذكر وهو
كون الياء واللام فيه عوضا عن الهمزة المحذوفة مما يلزم سيبويه يطلق
اعم الملزوم وعند غيره الالف واللام فيه بدل عما في ابن ولا يقدح اجتماعهما
في ذكر بعير مقابلا للاناث يكون كقضية وكذا الربعة والنفر اسما جمع
وليسا بمؤنثين بكثير مقابلا لتسعة وبضعة وبضع مؤنثا لقليل تسع وبضعة واما
القوم فمعناهم معروف وضع للجمع الذي يذكر ويؤنث واما التانيث
فلما كان يقال كونت قبله قوم نوح واما التذكير فلما كان يقال كونيه قوم عاد
وثمود بالتذكير واعلم ان القوم يخص انه جمع دون انس ابدا ليس مقابلا لامرأة فقولهم
من قوم النساء من انس ويجمع التمر تمايز بين واحد التاء نحو التمرة ويذكر ويؤنث
نحو

مفعل ومجاز كل

امراءة في صوت واحد عشرة رجال في المذكر واثنى عشرة امراءة
في المؤنث والاسمان مبنيان على الفتح لما ان الاثنى عشر فانك تقربه
اعراب مسلمين لانه جعل كالمضاف الى عشرة بدليل حذف النون
فلما ثبت انه كالمضاف كان اعرابه هو الجر لان الاضافة من
خصايص ما هو اصل في حكم الاعراب واما الكسرة الثانية
فمبنى لوقوعه غير المتمكن وهو النون وعلى الكسرة لعروض البناء
وعلى الفتح لمن كلمة الفصل الثالث في التوابع وهي اي التوابع
خمسة احدها الاول تاكيد والثاني صفة والثالث بدل
والرابع عطف بيان والخامس عطف بحرف وجه تسميتها
بالتوابع لثبوت الاعراب فيها بواسطة المتبوع
وانما اظهرت فيها لان الثاني لا يخلو اما ان يكون مقصودا
بالنسبة وحده او هو مع سابقه اولم يكن الاول هو البدل
والثاني هو العطف بالحروف اذا المعطوف والمعطوف عليه
مقصودان بالنسبة والثاني لا يخ اما ان يكون سابقه مقصودا
بالنسبة وهي الثاني بدلالة على معنى حاصل في نفسه وفيما انسب اليه اولا اصل
والاول الصفة نحو رجل طريف او طريف ابوه والثاني فلا يخ اما ان يكون لتقرير
امر السابق في النسبة او في السبول اولا فان كان الاول فهو التاكيد وان كان
الثاني فهو عطف بيان لانه لايضاح فقط اعلم انه بدل على معنى السابق قال
الصفة وان كانت موضحة ايضا ولكنها للدلالة على معنى سابق للايضاح فقط

هذا ما ذكره صاحب لب الالباب وقد نقل عنه صاحب المقاليد
وجه الانحصار ان التبع لا يخ اما ان يكون مقويا للحكم اولا فالاول
[redacted] فهو التاكيد
والثاني لا يخ اما ان يكون مبينا اولا فالاول ان كان مشتقا فهو الصفة
والا فهو عطف البيان والثاني لا يخ اما ان يكون بواسطة حرف اولا
فالاول هو العطف بالحرف والثاني هو البدل وقد علم بدليل الحصر
كل واحد منهما اما التاكيد مختص بالمعرفة نحو جاءني زيد نفسه ولا يجوز
في النكرة لا تقول جاءني رجل نفسه لما ان التاكيد للتخصيص والتعميم
والنكرة دالة على الشيوع والعموم فبينهما تقابل خلافا للكوفيين
فانهم اجازوا ذلك فيما اذا كان محدودا نحو مضت ليلة كلها لان الليلة
موقت فيجوز ان يعم في بعضها فاذا قيل كلها صح المعنى الذي لاجله
وضع التاكيد وهو ادال التجوز وتحقيق المعنى في نفس السامع فانشد
وقد مرت البكرة يوما بجملها وهذا شاذ عند البصريين واعلم
ان في اطلاقه نظرا اذ التاكيد غير مختص بالمعرفة على الاطلاق بل اذا
كان بغير التكرير واما اذا كان بالتكرير فيجوز في النكرة ايضا نحو
جاءني رجل رجل لان الثاني بلفظ الاول فلا يلزم التقابل ويكون
اي التاكيد بالتكرير جاءني زيد زيد وجاز ذلك ليفيد بذلك ما ذكرنا
من تحقق المعنى في نفس السامع وهذا الضرب يجري في المفرد من
الاسم والفعل والحرف نحو زيد زيد قايم وضرب ضرب زيد وان

ان

ان زيد منطلق وقد الجملة اسمية كانت او فعلية نحو زيد منطلق
او زيد منطلق وقام زيد وقام زيد ويكون التاكيد بغيره اى بغير
التكرير نحو جاءنى زيد نفسه وجاء ذكر ايضا لما ذكرنا واما كلا وكلتا
وكلهم واجمعون واكتعون وابتعون وابصعون فانها لتاكيد
المذكورين والمذكورين نحو جائنى الرجلان كلاهما والقوم
كلهم اجمعون واكتعون وابتعون وابصعون وكلتا لتاكيد
المؤنث نحو جائتنى امرانان كلتاهما فالشرط بجواز التاكيد
بكلا وكلتا ان يكون قيام الحكم باحد المذكورين ممكنا كالمجئ فى
جائنى الرجلان وان لم يكن ذكر ممكنا فالتاكيد ولذا امتنع
نحو اشتركا الرجلان كلاهما لان الاشتراك لا يصح من واحد
والسر فيه ان التاكيد انما يفتقر اليه اذا احتمل الكلام ثبوت
الحكم واذا اكد ذلك بكل يجب ان يكون المؤكد مما يقع الحكم ببعضه
نحو قرأت الكتاب كله وحكم اجمع كل تقول قرأت الكتاب
اجمع ولقيت الرجال اجمعين ولا تقول جائنى زيد اجمع واكتعون
من قولهم اكتع اى قام وقد يجئ تابعا اجمعين لان اشتقاق
اجمعين بين فتقديم البين المعدوف اولى وقد جاء قلنا القوم
اكتعون وليس باعراف والصفة هى الاسم الدال على بعض احوال
الذات هذا الحد ينتقض بالحال لان الحال على بعض احوال الذات مع
انها ليست بصفة وقيل فى تعريفها تابع يدل على معنى فى متبوعه
من غير تقييد فبقوله تابع خرج الخبر لانه غير تابع بل مستقل وبكل سائر التوابع

قوله يدل على معنى متبوع عنه خرج الجميع ودل الحال داخلة فيه قوله غير مقيد خرج
الحال الانتقالي على هيئة فاعل او مفعول او هما اي الصفة المشبهة وما فعل وافراه
بالفعل بهما ما يكون صادرا من الافعال الجوارح كالقيام والقعود وحلية هي
كل صفة ظاهرة عما تدرك بالبصر كالطويل والاسود او غريزية وهي كل
صفة لا يدرك بالبصر كالفهم والكريم والعاقل او شبهة كهاشمي وبصري
او بصير بالنسبة صفة واما الوصف بالاسماء اجناس فما يستانى اي لا يمكن
الوصف بها الا بواسطة وذو اي يستطيعها اذ بها يتم الحال نحو جاء
رجل راكبا او امرأة سوار فلهذا لو سلوا بها عن الوصف بالاسماء الاجناس فقالوا برجل ذو مال
وامرأة ذات سوار فضح لام اللفظ او المعنى وصار بمنزلة صاحب مال وصاحبة سوار
الا ان هذا الغرض لم يحصل بصاحب مثلا في غير هذا المعنى الا ترى ان صاحبا قد يجيء
لمعنى الدوام تقول مررت برجل صاحب كذا اي فيقدر فلما اجتلبت هذه الكلمة للوصف والاسماء
والموصوف اما نكرة او معرفة لم يجز الاضافة الا الى ما لا يجانسه ولا يضاف الى المضمر
والعلم لان كلا منهما معرفة وما يضاف اليهما لا بد ان يكون معرفة لا يقال ذو ذاكر
وصف النكرة واما فقط انما يعرف ذا الفضل من الناس ذو وده فتى ذو انما جاز
اضافتها المعرفة بالدام لخروجها بعرف الحال لانه كان نكرة قال الله وكان
لهم جنس ناجيا اضافتها اليه مع كونه معرفة اذ التعريف بها كان بادراج الجوارح
الخمسة الموجودة فيه بجملة العلم والضمير وهما اي ذو وبنتي عندان يكون الموصوف
مثنى وجمع عندان يكون جمعا ويذكر مثنى اذا كان الموصوف مذكرا او يؤنث
اذا كان الموصوف مؤنثا فتقول جاءني رجلان ذوا مالين وامرأتان ذواتا مال فالرفع
ورجلين ذوي مال في النصب والجر ورجل ذو مال في الرفع ورجال ذوي مال في الجر والنصب

وامرأة وأتان مال [illegible] رجل ومررت برجل وحمار ذو أتان مال
في الجر والنصب ونساء ذوات مال بالرفع ونساء ذوات مال بالكسر في الجر والنصب
كسلمات فانها بالكسر فيها اما التثنية والجمع فكمسلمات ومسلمون وكل صفة تتبع موصو
تذكيرا وتأنيثا وتعريفا وتنكيرا وافرادا وتثنية وجمعا واعرابا من رفعا ونصبا وجرا
بالنصب فالجملة على التمييز من قوله تتبع موصوفها وقوله اذا كانت اى الصفة فعلا
اى للموصوف ظرف لقوله تتبع اى الصفة تتبع الموصوف اذا كانت
فعلا له في جميع ما ذكر في المتن اذ الصفة لكونها تابعة للموصوف في المعنى تجوز بيد
التعريف اذ التعريف يجوز بد واجب ان يدخل عليها شئ يدخل على الموصوف
من الافراد والتذكير والتأنيث والجمع وغيره في كل ما في المتن لان الشئ
الواحد لا يكون واحدا وجمعا في حالة واحدة وشائعا ومخصوصا فيها واما
حكم الاعراب فان الصفة لما كانت هي الموصوف من حيث المعنى
وجب ان تنتصب عليها ما عمل العامل الواحد في توافقا البتة في الاعراب
لا محالة هذا اذا كانت الصفة فعلا للموصوف واما اذا كانت اى الصفة
فعلا سببيا اى سبب الموصوف نحو مررت برجل حسن غلامه فانها
اى الصفة الكائنة فعلا سببيا تتبع اى الموصوف في التعريف والتنكير والاعراب
اى في الرفع والنصب والجر فحينئذ لا تتبع الصفة التي كانت فعلا سببيا
الموصوف في غير هذه الاشياء لانها انما جعلت صفة لذلك الموصوف
من حيث المعنى واللفظ جعلت تابعة من هذه الاشياء رعاية اللفظ
ولم تكن تابعة له في البواقي وهي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأ
بل كان حكمها حكم الفعل لانها مسندة الى ظاهر بعده فكما ان الفعل اذا اسند الى ظاهر بعده

فكما ان الفعل اذا اسند الى ما هو في معنى المسند اليه الواقع للفعل فقد اذا
اثنى او مجموعا على الصحيح فلذلك حاصل الصفة مع ما بعدها وكما ان الفعل يجب
تذكيره اذا اسند الى مذكر او تأنيثه اذا كان مؤنثا حقيقيا ويجوز تذكيره وتأنيثه
اذا كان مؤنثا غير حقيقي فلذلك حال الصفة بالنسبة الى ما بعدها تقول مررت
برجل قاعد غلامه وبرجال قاعد غلمانهم وبرجلين قاعد غلاماهما وبامرأة
قائم ابوها بخلاف الخبر لان ما في الصفة ليست جملة نسبتها الى ما بعدها
كحكم برعاية المطابقة بينهما فيما ومنه اي من عدم المطابقة بينهما في غير الصفة
قولهم ربما اخرجت هذه العربة الطائم اهلها فان النظام صفة العربة نظرا
مع انه مذكر لا مؤنث ثم فرغ عن الصفة شرع اخذ تبيين البدل الآن
فقال البدل على اربعة اوجه احدها بدل الكل من الكل ان كان البدل
مدلول المبدل منه يعني اما قصد عليه البدل ما قصد عليه المبدل منه ان كان
مدلوله عين مدلول المبدل منه لان مدلول اخاك في نحو قولك رايت زيدا اخاك
ليس مدلول زيد لغة الا انهما يصدقان على ذات واحدة وثانيها بدل البعض
من الكل اذا كان مدلول البدل جزءا من مدلول المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه
وسه بدل من زيد وهو بعضه وسمي بدل الاشتمال ان كان بين البدل والمبدل منه
تعلق بغير الكلية والجزئية سواء كان الاول مشتملا على الثاني نحو سلب زيد ثوبه
او على العكس وهو كما روي انه سئل عن الشهر الحرام فقال فيه القتال
فيه كبير او زيد علمه والمراد من الاشتمال اشتمال معنى عليه او مع سلب زيد
ثوبه انه مشتمل على سلب الثوب فالمشتمل عليه في الاول هو البدل فلذلك
سمي بدل الاشتمال وهذا اجيد وقال بعضهم انما سمي بدل الاشتمال لان الاول مشتمل

عليه الثاني وقال بعضهم انما سمي بدل الاشتمال لان الثاني
مشتمل على الاول وكلاهما مستقيم لان غلامه في قولك جاءني
زيد غلامه بدل من زيد بدل الاشتمال ليس مشتملا على الغلام ولا الغلام
عليه وكذا بعضها بدل الغلط ان لم يكن بينهما كقولك مررت برجل حمار ويسمى
بدل الغلط ان لم يكن المبدل منه غلطا اذ الغلط بسببه يسمى
المسبب باسم السبب وذلك كثير ويحتمل ان يكون المراد بالغلط المغلوط
به اي بدل من المغلوط بذكره والغرض من ذكره هذا البدل تعليم التدارك
من الغلط فانك تريد شيئا فسبق لسانك ذكر الشيء آخر فتتدارك
بذكر مقصودك وهذا قدر يعرف به الانحصار على الاربعة المذكورة
فان قيل ان هذا الحصر غير جامع لجميع اقسام البدل لان البدل الكل
الكل من بعض فانه اذا نظرت الى القمر فلكه فان الفلك بدل من
القمر بدل الكل من البعض فالجواب عنه يمنع الجواز لانه يروى من العرب
وان سلمنا جوازه لكن لا نسلم ان يكون البدل بدل الكل من البعض
فلم لا يجوز ان يكون بدل الاشتمال لان الفلك يشتمل عليه فظاهر انه
كذلك فيكون داخلا تحت الابدال الاربعة لا خارجا عنها وعطف
البيان هو اسم غير صفة يجري مجرى التفسير قوله اسم يتناول المقصود
مخرج قوله غير صفة يخرج قوله يجري مجرى التفسير يخرج ما سوى المعرفة
لان غيره غير جائز ان يجعل بمجرى التفسير نحو جاءني ابو عبد الله زيد او
وجاءني زيد ابو عبد الله فقوله اذا كان مشهورا بالكنية فحينئذ يقول
او زيد ابو عبد الله فقط وبين البدل وعطف البيان فرق ذكرت المطولات

عليطلب فيها والعطف بالحروف هو العطف تسعة
الاول الواو وهي لمطلق الجمع اي من غير ترتيب نحو جاء
زيد وعمرو وعما يدل على ان الواو للجمع المطلق من غير ترتيب
قوله تع خلق الموت والحيوة فانه قدم الموت على الحيوة
مع انها في الخارج قبل الموت لما ان الغرض هنا مطلق الجمع دون الترتيب
والثاني الفاء وهو موضوع للترتيب اي للجمع فيه ترتيب
من غير مهلة اي لا يتخلل بين الاول والثاني فعل والى هذا اشار
بقوله مع التعقيب مثاله نحو جاءني زيد فعمرو وبعني جاءني عمرو وبعد
مجيء زيد الى لم يفصل عمل آخر صحي جاءني عمرو واما قلنا اي لا يتخلل بين
الاول والثاني فعل ولم نقل زمان لانه يجوز ان لا يتخلل بينهما فعل
وان كان بينهما ازمان كثيرة كقوله تع ثم خلقنا النطفة علقة
فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما ولا يرد النقض بقوله
وكم قريبة اهلكناها فجاءها باسنا فان مجيء البأس انما يقع بعد قبل الهلاك لان
الفاء للترتيب قد علمتم انها للترتيب لانه محمول على الحكم بمجيء البأس فكان
معناه اهلكناها فحكمنا بانه جاءها البأس جاءها ولا ريب في الاخبار بحكم مجيء
البأس بعد الاهلاك والثالث ثم وهو موضوع للترتيب اي للجمع فيه ترتيب مع التراخي
مثاله نحو رأيت زيدا ثم عمرا راح يوم ورأيتان والدليل على انها للترتي علم
جواز اه حالها على الجزاء لان الجزاء لا يتراخى عن الشرط فان قيل ان
قوله انها للترتيب معوض بقوله تع وانى لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا
ثم اهتدى ان الاهتداء قبل التوبة والايمان والعمل الصالح والجواب عنه بالحمل

على الدوام

على دوام الهمزة او لا تشكل ان دوام الاستفهام بعد ما والهمزة او دوامه لاحد
الشيئين او الاشياء وتعريف المصرح اولا من تعريف ابن الحاجب وهو قوله
او لاحد الامرين لانه خرج عنه او الى لاحد الامور ويمكن ان يقال بانه اذا
اذا كان لاحد الامور يصدق عليه انه لاحد الامرين فلا يلزم المحذور لكن
التعيين اولى كذا في شرح الزبدة مثال او الى لاحد الشيئين نحو جاءني
زيد او عمرو ومثال او الى لاحد الاشياء نحو جاءني زيد او عمرو او بكر او غيرهم كذا
ويقال انما اى ان او وضعت للشك في الخبر بهذا تنبيه منه على ان الشك
في الخبر غير لازم او قد يكون للمتكلم شاكا بل يكون مبهما على السامع كما
علمت جاءني زيد او عمرو وانت تعلم ان الجائي زيد والمتكلم يأتي بكلمة او ليبهم
على السامع ويقال انما للتخيير نحو اضرب زيدا او عمرا او خالدا ائته يضرب احدهم
لاى التعيين ولم يخيره ان يضرب بعضا جميعا فليس في ذلك شك بل تخيير لان الشك لا يليق
الا بشيء موجود ولم يكن بساكت موجود ويقال انما موضوع للاباحة في الامر
نحو جالس هذا او ذاك وجالس الحسن او ابن سيرين والفرق بين الاباحة والتخيير
انه لو جالسهما معا لم يكن عاصيا كما لم يكن عاصيا لو جالس مع احدهما بخلاف
التخيير او الامتثال لا يليق الا بالاقدام على احدهما دون الجمع لم الى للاستفهام سواء
كانت متصلة نحو ازيد عندك ام عمرو اى ايهما او منقطعة نحو ازيد عندك ام عندك
عمرو اى انما الجملة الاولى ام بمعنى بل الهمزة بمعنى بل وهمزة الاستفهام اعلم ان ام المتصلة ان يكون
قرينة للهمزة حتى تفيد معنى اى نحو ازيد عندك ام عمرو اى ايهما عندك
ولا يقع بعد الاستفهام والمنقطعة ان يستأنف بعدها الكلام وهي تقع
بعد الاستفهام والخبر ولا تكون للاستفهام على التعيين لان وضعها ان تأتي

للاضراب عن الجملة المتقدمة استفهامية كانت او خبرية فاذا قلت اعندك زيد
استفهمت عن تحقيب المسئول بلا او نعم ثم قلت بل عندك ان الذي يظن كونه عند المسئول
عمرو لا زيد فاعرضت عن استفهامك عن زيد وشرعت ان تستفهم عن عمرو فقلت
ام عندك عمرو وهذا بمنزلة بل اعندك عمرو واذا قلت انها لابل ام شاة فكأنك
رأيت جملة من بعير فظننت انها ابل وقلت انها لابل ثم عرض لك شك فيما اخبرت
فاعرضت عن الاخبار وقلت مستفهما ام شاة بل ام شاة واعلم ان
ان فكر الجملة بعد ام المنقطعة الواقعة بعد الاستفهام لازم بعد خوف اللبس لانك
لو لم تقل ام عندك عمرو بل تقول ام عمرو لا لبس بام المتصلة ولا التباس الخبر
فلم يكن في ذكر الجملة حينئذ لازما وانما كان لازما للتنبيه بعد الاثبات اي لنفي واجب
للاول نحو جاءني زيد لا عمرو ولا يجيء بعد النفي لا تقول ما جاءني زيد لا عمر لانك
لم توجب للاول شيئا فتنفيه والسابع بل وهو موضوع للاضراب عما
عن الاول والاثبات للثاني سواء كان الاول اثباتا او موجبا مثال الموجب نحو جاءني
زيد بل عمرو ومثال المنفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو فان الاول اضربت عن نسبة المجيء الى زيد
واثبته لعمرو وهو في الثاني وجهان احدهما ان يكون معناه بل جاءني عمرو وهو حينئذ
للاضراب عن نفي مجيء زيد الى اثبات مجيء عمرو وثانيهما ان يكون معناه بل ما جاءني عمرو
وهو حينئذ لبيان ان نسبة عدم المجيء الى زيد اقوى من نسبته الى عمرو وهذا هو الوجه
وهي للنفي والنشر على الترتيب والثامن لكن وهو موضوع للاستدراك بعد النفي اعلم ان لكن
للاستدراك في ما تعطف على المفرد او الجملة فان كان على الجملة الاولى كانت بعد النفي لا غير
لانها وضعت للمغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه في النفي والاثبات فاذا عطف المفرد
على المفرد لم يكن بعد ما نفي لان المفرد لم يكن نفيا فاذا لم يكن بعد ما نفي وجب ان يكون قبلها

نفي

تعم ليحصل المغايرة بينهما نحو ما جاءني زيد لكن عمرو وما رأيت زيدا لكن عمرا
وان كان الاستدراك ان يكون بعد النفي وان لا يكون نحو قام زيد لكن عمرو ولم يقم زيد
لكن عمرو قام واذا تقرر هذا فاعلم ان قوله للاستدراك بعد النفي على اطلاقه
ليس بجيد والصواب ان يقول ولكن للاستدراك بعد النفي ان كانت لعطف المفرد
والفرق بينهما اي بين الاستدراك والاضراب انك في الاضراب تبطل بالاضراب الحكم
السابق نحو جاءني زيد بل عمرو فانك بالاضراب تبطل الحكم السابق وهو المجيء
وانك بالاستدراك لا تبطله اي حكم السابق نحو ما جاءني زيد لكن عمرو فانك بالاستدراك
لا تبطل الحكم السابق وهو عدم المجيء والتاسع حتى الا بمعنى الغاية نحو ضربت القوم
حتى زيد وقيل بقوله بمعنى الغاية لانها لو كانت ابتدائية لا يكون غاية وكلاهما
في العطف وينبغي ان يكون ما بعدها مما يصح وجوده قبلها والغاية قوله فلا يجوز
جواب شرط محذوف في تقدير الكلام اذا كان الامر على ما قلناه فلا يجوز ان يقال
جاء القوم حتى حمار كما يجوز ان يقال جاء القوم وحمار وقوله لانه الحمار ليس من جنس
القوم تعليل لقوله فلا يجوز وهذا غير مذكور في المتن في اكثر النسخ وفي بعضها مذكور
فلهذا اثبتناه العصل الرابع في بيان الاعراب الاصلي وغير الاصلي الكلام
مداره اي مدار الكلام على ثلثة معان وفي قوله الفاعلية والمفعولية والاضافة
جاز الرفع والجر والثلث اولى وجه الجواز وجه الاولوية الجر قد سبق غير مرة في
فالرفع في الاصل للفاعل والنصب للمفعول والجر للمضاف اليه ولكن ان الفاعل
اقوى من المفعول لانه غير مستغن عنه والمفعول فضلة يتم الكلام بدونه فاختص الفاعل
الذي هو اقوى بالرفع الذي هو اقوى الحركات لانه يحصل من الشفتين وهما في النطق
اكثر تحريكا عضوين والمفعول الذي هو فضلة بالنصب الذي هو فضلة واما المضاف اليه

فانه بينهما لاتفاق على انه المعنى به وهو قوله فيه اخر فاختص بالجر الذى هو متوسط
بين الرفع والنصب سلوكا بطريق التوافق وملوى فلكل من الفاعل والمفعول
والمضاف اليه ملحق بها اى بما ذكر منها على سبيل التشبيه والتقريب فالملحق بالفاعل
ستة احدها المبتدأ وخبره اى خبر المبتدأ فانهما ملحقان بالفاعل من جهة كونه
مسندا اليه اما الاول فمن جهة كونه جزءا ثانيا من الجملة كالفاعل والثانى خبران وهو ملحق
بالفاعل من حيث انه جزء ثانى من الجملة والثالث اسم كان وهو ايضا ملحق به
من حيث انه مسند اليه كالفاعل والرابع اسم ما ولا المشبهتين بليس وهو ملحق به
والخامس خبر لا التى لنفى الجنس وهذان مشبهان بالفاعل اما اسم
ما فانه مشبه باسم ليس وهو مشبه به واما خبر لا فانه مشبه بخبر ليس وهو مشبه
بالفاعل من جهة كونه جزءا ثانيا من الجملة والمفعول خمسة الاول مطلق والثانى المفعول
والثالث المفعول فيه والرابع المفعول له والخامس المفعول معه وقد مر تحقيقه والملحق به
اى المفعول سبعة الحال والتمييز والمستثنى المنصوب فانها ملحقات بالمفعول
به كونها فضلة وقيد المستثنى بالمنصوب لانه لو كان مرفوعا او مجرورا لا يكون
ملحقا به وخبر كان اى من الجملة الملحقات بالمفعول خبر كان وهو ملحق به من حيث
انه يجئ بعد المرفوع وسم ان اسم لا التى لنفى الجنس فانهما مشبهتان بالمفعول لان
اخبارها اذا كانت مشبهة بالفاعل يكون اسماءها مشبهة بالمفعول وخبر ما ولا
عند الحجازيين وهو ايضا مشبه به ملحق به من حيث انه يجئ بعد المرفوع والجر الذى
للمضاف اليه اما بالحروف او بالاضافة المعنوية كما مر واما غير الاصيل فانه اما
بزيادة الحرف او الجر المرفوع نحو بحسبك درهم وكفى بالله شهيدا والاصل حسبك درهم
وكفى الله شهيدا او بزيادة حرف الجر والنصب نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة

على احد الثانى ويليه او بالاضافة اللفظية نحو ضارب زيد وحسن الوجه فيكون المجرور
فى التقدير منصوبا كما فى الاول ومرفوعا كما فى الثانى واعراب الفعل غير المتصل كله
اخر ليس فيه اى فى الفعل فاعلية ولا مفعولية ولا اضافة بل بمشابهة الاسم وقد يقال
الاعراب عامان صريح وغير صريح فالصريح اى الاعراب الصريح اما بالحركات
او بالحروف وقد ذكر اى الاعراب بالحركات وبالحروف فى صدر الكتاب وغير الصريح
اى الاعراب غير الصريح ان يكون الكلمة موضوعة على وجه مخصوص وما فوقه اى كون
الكلمة موضوعة على وجه مخصوص الا فى المفردات الاتى انت وضع للمرفوع وايا كما
وضع للمنصوب ولا مرفوع اى لا رافع فى اللفظ ولا نصب اى لا ناصب فيه قد سبق ان
حد الاعراب اعرابا وهو ما اختلف آخره باختلاف العوامل فيلزم منه ان لا يكون
الصيغة اعرابا ولذا قلنا ان المضمرات مبنية وان اختلفت صيغها فى احوال الاعراب
فاذا قلت هو جاءنى فهو مبنى غير انه كناية عن اسم مرفوع كزيد ولا دخل لهو الذى
ضمير مرفوع ولما كانت المضمرات نائبة مناب الاسماء الظاهرة فى الرفع والنصب والجر
واحتيج الى تمييز ما وقع نائبا عن المرفوع عما نابع المنصوب او المجرور وضع الكلام
صيغة ولم يميز بينهما الا بالاعراب لما فيهما من سبب البناء الذى ذكرنا قبل
فحصل من اختلاف الصيغ الدلالة على ما يدل عليه الاعراب وهذا نوع من الاعراب
لكن حد الاعراب منتقض فلذا غيره بقوله بالاعراب غير الصريح وهى اى الضمير على ضربين
منفصل بالجر والرفع والاول اى وهو اى الضمير المتصل ما لا يتمكن من الانفصال بشئ
ولا يلزم تعريف الشئ بنفسه حيث عرف المتصل بالاتصال لان المراد بالاتصال المصطلح
وبالاتصال العرفى واللغوى وهذا غير فوك فلا يلزم ما توهم وهو اى الضمير المتصل على
النوع احدها المرفوع والثانية المنصوب وثالثها المجرور ودخل منها اى فى المرفوع

والمنصوب والمجرور بارز مرفوع فانه اى المرفوع يجئ مستكنا ايضا اى كما يجئ بارزا
وغير مرفوع لا يجئ لعدم شرط الاتصال بعامل يخالف المرفوع وذلك مستكنا امايان
لازما اى لا يخلو الفعل الا مسندا اليه او غيره لازم اى لا يخلو الفعل مسندا اليه تارة واخرى غيره
اخرى واللازم فهو اربعة اى فى اربعة افعال وهى فعل اى صورة امر اى طلب وافعل عليا
صورة المتكلم وحده ونفعل على صورة المتكلم مع الغير وتفعل اذا كان ليس طلب وقيد به
لانه لو كان للغائبة لم يكن الامتناع لازما نحو ضربت هند فهذه الافعال كلها الا ما تكن
فيها من انت وانا نحن اقول قوله المذكر مستدرك لان قوله ليس طلبيا يغنى عن ذكره وغير اللازم
لازم الماضى المذكر نحو فعل وفى المضارع المذكر يفعل وكذا المؤنث اى مؤنثها نحو فعلت وتفعل و
فان الامتناع فى هذه الافعال غير لازم نحو ضرب زيد ويضرب زيد وضربت هند وتضرب قوم
زيد ضرب وهند ضربت او تضرب وفى اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فاذا رفعت بها اى
باسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة اسما ظاهرا كانت هذه المشتقات فارغة اى خالية عن الضمير
نحو زيد ضارب غلامه او مضروب غلامه وحسن وجهه وان لم ترفع بها اسما ظاهرا بل رفعت ضميرا
نحو زيد ضارب او مضروب او حسن ففى الضمير المنفصل كالمظهر اى كاسم المظهر فى استقلاله فى انه يحكم عليه
به ابتداء اى من غير ضميمة شئ نحو هو زيد وانت حسن وانا عالم او فى عارفون وهو اى الضمير المنفصل
كالمتصل يكون للمرفوع نحو هو فعل كذا وللمنصوب نحو اياك اكرمت ولا يجرد له اى للمنفصل لان الضمير
انما يتبع موقع المظهر ومظهره لا ينفصل عن الجار لانه اما حرف او معناه وهو المعلوم عدم وقوع
بين الجار والمجرور بين المضاف والمضاف اليه كذلك المضمر لا ينفصل عن خلاف المرفوع والمنصوب
فان مظهرا هما ينفصلان عن عاملهما وعده الفاظ المتصلة والمنفصلة سبعة وعشرون لفظا
اما المنفصلة فاربعة وعشرون لفظا انا نحن انت انتما انتم انتن هو هما هم هن اعلم ان انا موضوع

فارغة

ليكون كناية عن المتكلم واصله الدليل فوكلهم في اللغة الثانية ان فتحة كذا بدون الالف
لفظا وقد يوقف عليه بالالف تارة بالهاء اخرى كخوانه والحق بالالف حالة الدرج اجراء
لها مجرى الوقف كقوله ان سيق العشيرة ما عرفوني ولا يجوز ان يقرأ بدون الالف
لانه لو قرأ بدونه يلزم ان يكون الشعر غير موزون قلت اما من فانه جمع انا في غير لغظه
كالنساء للمرأة وكذا الثنية واما امتنع التثنية والجمع من لفظ ان لافتقار التثنية والجمع الى انضمام
بعض الى بعض من جنسه كرجلان ورجال وهما لا ينضم الى متكلم منضم ومتكلم ينضم اليه مخاطب
او مخاطب نحو انا وزيد وانا وانت ولا يجوز ان يقال انا وانا فعلنا فيمتنعان من لفظ
واحد لانه من المضمرات وقد قلنا انها مبنية وعلم الحركة لالتقاء الساكنين وعلم الضم
لانه اقوى الحركات وهو اي الكاف يدل على الاثنين وما قوتها قد تقوى فناسب ان يعطى
اقوى الحركات واما انت فان المضمر ان والتاء للمخاطب وضع ان علمت ان الكاف للمخاطب
والمتكلم فيكون لك علامة دالة عليهما وزيادة التاء للفرق بينهما واختص الزيادة
بالمخاطب لانه بعد للمتكلم لكونه مبتدأ الكلام وايضا ما فيه زيادة بالتأخير اولى وحركة
لالتقاء الساكنين واما اختلاف حركة المذكر والمؤنث للرفع واختصاص المذكر بالفوقية
ليترجح المذكر لالفوقية خير واما انتما وانتم فالقياس فيهما ان يكون انتا وانتوا لان
لالف علم التثنية والواو علم الجمع في الرفع الا انهم تركوا القياس لانهم لو قالوا انتا انتوا
لتوهم ان يقولوا اهو اهوا وهو ان فكان يؤدي اجتماع حرفين تليين واجتماعهما
مستثقل وغير المتحمل صعيق فهربوا عن هذا المستثقل وابدلوا من الواو ميما لان الميم
من مخرج الواو ثم اجرى الباب على طريق واحد فقالوا انتما انتم وضربتما ضربتم وضربتم
ما قبل الميم فيهما وانتما لان الميم مشوبة فجعلوا حركة ما قبلها من جنسها وهو الضم مشوبا
اتباعا وشتركوا في التثنية بين المذكر والمؤنث ولم يشتركوا في الجمع هربا عن طريق المظهر

وقالوا في الجمع المؤنث هن وانتن ولم يجمعوا بالواو والنون لكون المعنى لغة واقعا بها الفرق
والاصل اعني المضمر والمظهر وخصوا النون تكورا علم الجمع في نصرنا ونصرن وضربت
لان اصلها انتمن بدليل وجود الميم في التثنية فغلبت الميم نونا كما غلبت الميم النون
في عمد وعنبر ثم اوقع وامّا المنصوبة منها فانا كذلك اي كالمرفوع في كونها اتخصر
اياي اياك اياكِ اياكما اياكم اياكن اياه اياها
اياهما اياهم اياهن اعلم ان مذهب اللواحق بايا مذهب الياء والكاف والهاء وحكما
وكذا اكثر اختلاف العلماء فيها واشار المذاهب واصحها ما ذهب اليه سيبويه وجمهور
البصريين وهو ان اياهم مضمر وما اتصل به حروف تدل على احوال المرجوع اليه
من التكلم والخطاب والغيبة ولاحظ لها في الاعراب والدليل على انه مضمر
وليس بمظهر في جميع الاحوال المنصوب الموضع وليس في الاسماء الظاهرة ما يلزم النصب
الا الحال مضافا نحو جاء زيد مرة او مقدرا نحو سبحان الله وليس اياه واحد منهما فلم يلزم
النصب كغيره وهم انت واخواته بالمرفوع على انهم مثل اياه في المنصوب كانت في
المرفوع واذا ثبت انهم مضمر كانت الكاف اللاحقة به حرفا مجردا من معنى الاسمية
للخطاب كاللاحقة في انت وانتما وانتم فانها حروف اجماع واما قلنا انه حرف
مجرد للخطاب لانه لو كان اسما للزم ان له موضعا من الاعراب لان ليس له موضع منه
فلا يكون اسما واما الرفع فلانه الكاف ليس من الضمائر المرفوعة واما النصب فلانه
لا ناصب له واما الجر فلانه اما بحرف الجر وليس هنا حرف جر ليكون مجرورا به واما
باضافة اياه اليه واضافته اليه ممتنعة لانه قد قام الدليل على انه مضمر وهو
لا يضاف وعلم مما ذكرناه وقول الخليل انهم مضمر مضاف الى الكاف وقول
ابي اسحاق الزجاج انهم ظاهر مضاف الى ما بعده وقال جماعة من الكوفيين

ان المضمر

ان المضمر بعده اياد واياعامة له يعتمد عليه وهذا ايضا فاسد لان الشئ لا يعتمد بما هو
اكثر منه لان العمدة هو المقصود والعمدة يجب ان يكون معلوما والمعلوم انما يكون مقصودا
على مرتبة مما جئ به لاجله والقطع قالب المعنى فيلزم ان لا يعتد بشئ مما هو اكثر منه
واما الجواب عن المتمسك من قال مضمر متصل الى ما بعده هو بوقوع الظاهر موقع
هذه الحروف بالجر فيما حكى عن بعض العرب اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياه واياش
فلو سكت ولا اعتداد به وعدد الواحد المتصلة ثلثة وعشرين انتهى اما المرفوع
او المنصوب او المجرور المرفوعة منها اى المتصلة احد عشر فعلت فعلا فعلت
بالفتح فعلت بالكسر فعلتما فعلتم فعلتن فعلا فعلوا فعلن واما جعل
الضمير المتصل في نحو فعلت على حرف واحد ليحافظ الفعل ويصير كاحد اجزائه
ويستدل بذلك على شده امتزاج الفعل بفاعله واما اختير التاء المتكلم والمخ
مع انه الاول انه يجئ بحرف اللين لانهم قصدوا تخريل هذا الضمير لقوته لكونه
فاعلا ولكونه اسما ولان الاصل في الاسماء الاعراب والاصل فيه الحركة كما مر وجعد
الكتاب والحركة مستثقلة على حروف اللين والتاء شبيهة بها لغرب مخرجها مخرج
الواو والمخ فاختير الحركة للمتكلم والمخ طلب للفرق وتعيين الضمير للمتكلم لقوته على
المذكر والمؤنث وجميع ما ذكرنا من زيادة الميم وضم التاء وحذف الواو وتشديد
النون في انتما وانتم وانتن جارية في فعلتما وفعلتم وفعلتن بشرط المتصلات
في سكن المتصلات والالف في فعلا للتثنية والواو في فعلوا للجمع ولم يعوض عن النون
فيهما وان عوض عنها في فعلتما وفعلتم والاصل فعلتمو ليحصل الفرق بين المتكلم
والبارز والالف في فعلا تثنية المستكن في فعل في زيد فعل والضمير البارز في فعلتا تثنية البارز
في فعلت والبارز لظهوره اعطى حالا من المستكن فلا يلزم من التعويض بظهوره عدم التعويض

والفاعل كالجزء من الفعل فلو لم يسكن ما قبله في المرفوع يلزم وجود ما ليس بكلام
وهو توالي اربع حركات متواليات في كلمة واحدة وليس ما قبله في المنصوب باقيا على حاله
ولا يسكن ما قبله لو كان متحركا لانه ليس كالجزء من الفعل بل هو في حكم الانفصال وان
بالفعل تقول في المرفوع اكرمتا اكرمتما وعوناوعونا وديمتا وديمتما واعطيتا وتقول في المنصوب
اكرمتا اكرمتما وعوناوعونا واعطيتا وكي يضمر المعمول للايجاز عند دلالة
دليل عليه يضمر العامل عند دلالة دليل عليه فاضمر العامل في زيدا بضرب فانك اخبرت
عامل لدلالة زيد الذكور قبله عليه والعامل معمول الفعل وكذا ان اضمر العامل في
في السيء قبيل منه اي اضمر العامل اضمارا ان واقعة بعد الحروف الستة وقد سبق ذكرها وهم
اضمارا ان مع فعل شرط اي حال كونها مقارنة الفعل الشرط فيجب بالفاء والا ما استثنى منه
وكذا قد يجوز كما مر منه اضمار رب بعد الواو والفاء وقد اعلم ان المصنف اورد الفوق والتحت
بقوله في قوله والبيت لامرأة جاءت زوارا مغيرة جوانبها اي رب بلدة وعليه اي على اضمار
رب بعد الواو وقول ورب قاتم الاعماق خاوي المخترق اي رب قاتم الاعماق في مثل الثاني
بقوله وقول امرأة القيس فقلت لها سيري وارخي زمامه اي رب زمام ومثل
الثالث بقوله وقول اخر بل بلدة فوق السمى سملقه اي رب بلدة ذهب الكوفيون جواز الاضمار الواقع
بعد بل بجر رب بالواو كما تنزلت منزلة رب والبصريون على انه بجر رب مضمرة بعد بل كثيرة
الاستعمال وفي قوله اي اضمار العامل اضمارا كان في قولهم الناس مجزيون بما عملوا ان خيرا فخير
وان شرا فشر اي ان كان عملهم خيرا فخير اليهم جزاء قد ذهب سيبويه على جواز اربعة اوجه الاول رفعهما
والثاني نصبهما والثالث نصب الاول ورفع والرابع رفع الاول ونصب الثاني الوجه الثالث
الوجوه لان نصب الاول ورفع الثاني على تقدير ان كان عملهم خيرا فخير اليهم خيرا ما كان
مع اسمها لدلالة حرف الشرط عليها وحذف المبتدا من الثاني لدلالة خبر في الاول عليه لاقتضاء ما في الاول

الفصل

من تقدير الفعل قبل زيدا في الجواب ليكون الجواب مطابقا للسؤال والاضمار
قبل الذكر يدون على الكلام لا يجوز وقريب منه هذا اي من الثاني الاضمار
على شريطة التفسير لان الدلالة على الاضمار على شريطة التفسير ليست اي كما كان
الدلالة على الاضمار في القسم الثاني لفظا لانه اي الدال في الاضمار على شريطة التفسير
اي المضمر والدال على في القسم الثاني هو الكلام ثم ان التقدير العامل المضمر على شريطة
التفسير يتفق مع معناه كما في زيدا ضربته ابتداء ضربت زيدا ضربته ولا يجوز ان يكون
بالفعل المؤخر عنه لانه مشغول عنه بضميره لانه مفعول له وليس
ضربت الا مفعولا واحدا واما معناه نحو زيدا مررت به بمعنى جعلت مروري
بزيد اوده بالجر على جعله على الطريق ويمتنع ان يضمر مررت به
لا يعمل النصب بدون ذكره لانه فعل لازم ولا واسطة في زيدا مثلا او بلازم
معناه نحو مررت بزيد اضربت مثله بمعنى اهنت عمرا الدال على ضرب المثل مستلزم
لانه السيد ولا يجوز ان يقدر ضربت قبل عمرا او فضربت الغلام
لا يدعو ضرب سيده والرفع في هذه الصورة احسن
وان كان النصب كثيرا لاستعمال العدم الحاجة مع الرفع الى الاضمار وله
الذي يحتاج الى التقدير شرعا المضاف المستغنى بالاضافة عنه

تمت بعون الله الملك الوهاب تاريخ

اوائل سنة ١٠٩١

الفرع من هذه النسخة الشريفة في يوم سنة في وقت
من زمان مراد كرى عفا عنه

НКП РСФСР
Институт Востоковед.
09
107649
Научная библиотека
N56

Испол